تثبيت النبوة لدى حنفية ما وراء النهر في القرن الرابع الهجري.. البشاغري وكتابه "كشف الغوامض" نموذجا

دكـــتور

أحمد سعد إبراهيم عبد الرحمن عثمان (الدمنهوري)

دكتوراة فى أصول الدين من كلية أصول الدين بالقاهرة

جامعة الأزهر

تثبيت النبوة لدى حنفية ما وراء النهر في القرن الرابع الهجري البشاغري وكتابه "كشف الغوامض" نموذجا

د/أحمد سعد إبراهيم عبد الرحمن عثمان (الدمنهوري) -rabbanya@gmail.com

ملخص البحث:

الإمام أبو الحسين بن يحيى البشاغري -رحمه الله- من علماء القرن الرابع الهجري (المولود ٣٣٥هـ تقريبا) وله إسهامات مهمة في مسألة تثبيت دلائل النبوة من خلال التأكيد على عصمة الأنبياء، من خلال كتابه الموسوم بـ"كشف الغوامض في أحوال الأنبياء"، والذي لأهميته اختصره الصابوني البخاري (ت٥٨٠هـ) في كتابه "المنتقى من عصمة الأنبياء".

والكتاب يجمع بين العقيدة، والتفسير الموضوعي، فهو نموذج جيد لتداخل العلمين؛ فيتناول آيات القرآن الواردة في شأن الأنبياء بدءا من آدم عليه السلام وانتهاء بسيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم، يتناول هذه الآيات بالشرح والتحليل، لاسيما الآيات التي توهم نقصا في حقهم كورود ارتكاب المخالفات من بعضهم، ووصف أفعالهم بما يمكن أن يوهن من عصمتهم. سار البشاغري في كتابه على منهج واضح جمع فيه بين العقيدة وعلم التفسير والتصوف ليبين المراد بظواهر الآيات القرآنية وفق ما يليق بمكانة النبوة.

سيركز هذا البحث على أمور، منها التعريف بالبشاغري، والتعريف بكتابه، وبيان منهجه في حل الإشكالات مع ذكر نماذج منها. وأما هدف البحث فهو إلقاء الضوء على جهود علماء ما وراء النهر في هذا الجانب الدقيق من مسائل النبوات. وأما مكونات البحث؛ فسيتناول البحث عددا من النقاط، هي: التعريف بالبشاغري، ثم التعريف بالكتاب مع بيان أهم مسائله وقضاياه، ثم بيان منهج البشاغري في كتابه من حيث الكليات والأصول والنظر في كيفية ظهور هذه الكليات في الإجراءات والتطبيقات والجزئيات، مع ذكر نماذج موضحة.

كلمات مفتاحية:

عصمة الأنبياء- البشاغري- الصابوني- البخاري- ما وراء النهر- التفسير الموضوعي- عقيدة أهل السنة- الماتريدية- الحنفية- النبوات- العقيدة- التفسير- الإسرائيليات- قصص الأنبياء.

Establishing the Prophethood among the Hanafi School of Transoxiana in the Fourth Century AH

Al-Bashaghri and his book "Kashf al-Ghawamidh" as a Model

(Ahmed Saad Ibrahim Abdul Rahman Othman (Al-Damanhouri

:Summary of the research

Imam Abu al-Hussein bin Yahya al-Bashaghri - may God have mercy on him - is one of the scholars of the fourth century AH (born approximately 335 AH) and has important contributions to the issue of establishing the evidence of prophethood by emphasizing the infallibility of the prophets, through his book entitled "Kashf al-Ghawamidh fi Ahwal al-Anbiya", which, due to its importance, was abridged by al-Sabuni al-Bukhari (d. 580 ."AH) in his book "Al-Muntaqa min Ismat al-Anbiya

The book combines doctrine and objective interpretation, and is a good model for the overlap of the two sciences; It deals with the verses of the Qur'an that are mentioned regarding the prophets, starting with Adam, peace be upon him, and ending with our master Muhammad, may God bless him and grant him peace. It deals with these verses through explanation and analysis, especially the verses that suggest a deficiency in their right, such as the occurrence of violations committed by some of them, and describing their actions in a way that could weaken their infallibility. Al-Bashaghri followed a clear approach in his book, combining belief, interpretation, and Sufism to clarify the meaning of the phenomena of the Qur'anic verses in a manner befitting the status of prophethood. This research will focus on matters, including defining Al-Bashaghri, defining his book, and explaining his approach to solving problems, with examples of them. As for the aim of the research, it is to shed light on the efforts of the scholars of Transoxiana in this delicate aspect of the issues of prophethood. As for the components of the research, the research will address a number of points, which are: defining Al-Bashaghri, then defining the book with an explanation of its most important issues and cases, then explaining Al-Bashaghri's approach in his book in terms of generalities and principles and examining how these generalities appear in procedures, applications, and :details, with the mention of illustrative examples. Keywords

The infallibility of the prophets - Al-Bashaghri - Al-Sabuni - Al-Bukhari - Transoxiana - Thematic interpretation - Sunni doctrine - Maturidi - Hanafi - Prophethood - Doctrine - .Interpretation - Israelite stories - Stories of the prophets

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، والصلاة والسلام على آله وحزبه .. وبعد؛ فهذا بحث يتناول مسألة مهمة من مسائل العقيدة والتفسير معا؛ هي مسألة "النبوة" كما جاءت في القرآن من حيث بيان رفيع رتبتها، وخصائصها، وكيفية فهم ما يُنْسَبُ للأنبياء عليهم السلام في القرآن مما يوهم نقصا في حقهم، وذلك من خلال دراسة لكتاب "كشف الغوامض" لأبي الحسين البشاغري، من علماء القرن الرابع الهجري (المولود ٣٣٥هـ تقريبا)، المعروف اختصارا باسم كتاب "عصمة الأنبياء" والذي اختصره بالاسم نفسه الإمام نور الدين الصابوني البخاري (ت٥٨٠هـ) لأهميته.

وقد وفقنا الله تعالى للحصول على مخطوط البشاغري حيث كشف لنا المخطوط عن جهد كبير في هذه المسألة لا يمكن الوقوف على تفاصيلها من خلال مختصره، فقررنا دراسة الكتاب لبيان أهميته من ناحية، ولتميزه في تناول موضوعه من ناحية ثانية، ولبيان الجهد الذي بذله علماء ما وراء النهر في رفع الإشكال عن آيات القرآن المتعلقة بالأنبياء من ناحية ثالثة.

أهمية الموضوع:

إن الأنبياء صلوات الله عليهم هداةُ البشر، وإذا فقد البشرُ الهدايةَ ضلُّوا وتحيَّروا وتاهوا في ظلمات الفكر والسلوك، وتقلبوا من فلسفة إلى غيرها؛ بحثاً عن اليقين، أو بحثاً عن النور المفقود، ذلك لأنه "ليس وراءَ نور النُّبُوَّة على وَجْهِ الأرض نورٌ يُسْتَضَاءُ بِه"[1] كما يقول الغزالي (ت٥٠٥هـ)، رحمه الله.

لقد صدق الحجة الغزالي؛ إذ لخص علاقة الخلق بخالقهم مُبَيِّنَاً أنَّ هذه العلاقة لا تكون إلا من باب واحد هو باب النبوة؛ فالنبوة هي النور الذي يُضِيءُ للعقل ظلمته، ويَهدي حيرته، ويأخذ بيده ليَصِل إلى مُراده وغايته؛ ذلك لأن العقل محدود بحدود الحواس التي هي منافذه على العالم، ومن ثَمَّ فلا يستطيع هذا

[1] المنقذ من الضلال، أبو حامد الغزالي: ص١٧٨.

العقل المحدود الإجابة عن سؤال الغاية، أو سؤال المصير، أو المبدأ والمعاد، اللهم إلا إيراد الاحتمالات العقلية، دون جزم ولا يقين!

ومن هنا كانت الرحمة الربانية بإرسال الرسل وإنزال الكتب؛ وكي تنجذب قلوب العباد لهؤلاء الهداة فقد جعل أحوالهم لا كسائر الأحوال، وقلوبهم لا كسائر القلوب، وأخلاقهم لا كسائر الأخلاق، وطباعهم لا كسائر الطباع، وأرواحهم لا كسائر الأرواح، وامتثالهم لا كسائر الامتثال، ومعرفتهم لا كسائر المعرفة؛ حيث أعدهم الله تعالى ليكونوا حلقة الوصل بين عالمين: عالم الغيب وعالم الشهادة؛ لذا قرر علماء القرآن أنَّ النبي في تلقيه للوحي **إما** أن ينسلخ عن بشريته بحيث يحصل له استعداد للتلقي، وهي الحالة الأشد عليهم، **أو** يتحول جبريل من الملكية إلى صورة بشرية[1]، ليمكنه التواصل مع عالم خارج عن طبيعته، ولا يمكن حصول هذا الانسلاخ للنبي بنفسه، ولا يمكن أن يكون دفعة واحدة، بل يُعَدُّ لذلك إعداداً، ليشبه عالم الملائكة من وجه، دون الانقطاع عن بشريته.

لقد كانت النبوة رحمة ونعمة تَفَضَّلَ الله بها على عباده، لقصور عقولهم عن بلوغ ما أراد الله لهم من الترقي والمعرفة الإلهية الربانية.. خلقهم ليمُنَّ عليهم بمعرفته والقرب منه؛ فلقصور تلك العقول أمدها بمدد من النبوة، ليخبرهم الأنبياء عليهم السلام بما لا تصل العقول إلى دركه، أو بما لا تستقل بإثباته ولا معرفة كنهه؛ فأخبرونا بسعة هذا العالم وقبله بسعة نفوسنا، فلا ينحصر الموجود في المادة أو ما تولد منها، وأخبرونا عن أنفسنا فعلمنا أننا كائنات ثنائية التكوين، نملك الروح التي هي غيب من أمر الله، وأخبرونا أننا لسنا وحدنا في هذا العالم بل معنا عوالم أخرى من الملائكة والجن، وأخبرونا أننا مع مخلوقات الله في كونه نعزف نغمة كونية واحدة في كون يسبح بحمد ربه.. فانظر ماذا يفعل إدراك هذه الحقائق في النفس، وانظر كم يفعل غيابها عن النفس ضِيقاً وحرجاً وغربة ووحشة، في عالمٍ الإنسانُ فيه بنفسه ضعيف، وبربه قوي، بل سَيِّدٌ!

[1] ينظر: المدخل لدراسة القرآن، محمد أبو شهبة: ص٥٢.

جاء الأنبياء ليخبرونا أيضا عما فوق طور العقول، وبما به تنفتح كنوز المعرفة الربانية؛ فإخبارهم لنا بما لا تصل إليه العقول يحصل بمجرد الإيمان بالنبوة، ومعرفة ما فوق طور العقول لا يكون إلا بالعمل بهداية النبوة، كما في قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا)**[الأنفال: ٢٩].

وفي الحالتين لابد من شرط مبدئي، هو تعظيم قدر النبوة، واعتقاد كمال النبي من كل وجه، والتأدب معه بكمال الأدب اللائق بمن اختاره الله للسفارة بينه وبين عباده؛ ليحصل الانتفاع بهدايته، وليصح اتخاذه قدوة وأسوة.

وأهل الإيمان على درجات، فتعرض لبعضهم أمور لا تقع تحت تصرف عقولهم، فتقع تلك العقول في الإشكال، أو لا يعرفون لها وجها يتفق مع كمال النبوة والتأدب معها؛ فكان أن قام علماء الإسلام بإيضاح تلك المشكلات وإزالة ما قد يعلق بهذه العقول؛ حتى يَخْلُصَ للمؤمن إيمانه، ويكمل سيره إلى ربه، يقوده إليه حادي الفهم والأدب.

وإذا كان حجة الإسلام الغزالي قد حصر ما به يكون الشك في النبوة قائلا: "والشك في النبوة، إما أن يقع في إمكانها، أو في وجودها ووقوعها، أو في حصولها لشخص معين"[١]؛ فنحن نضيف على قوله، فنقول: "أو توهم نقص صاحبها"، لأن من لا يُعْتَقَدُ فيه الكمال لا تُقبِل عليه النفوس على وجه الانقياد والإرشاد، ولا تهيم الأرواح شوقا إلى تزكيته، ولا العقول طلبا لمعارفه!

وإذا كان الأمر على ما وصفنا؛ كان من أوجب الواجبات إيضاح المشكلات المتعلقة بكمال رتبة النبوة، ودفع توهم النقص عنها، وهو ما قام به البشاغري على وجهه المرضي في وقت مبكر من تاريخ العلوم الإسلامية، مما يدل على تمكنه من الأدوات العلمية.

وإذا كنا مأمورين برد غيبة المسلم، والذب عن عرضه؛ كما جاء في رواية الترمذي في سننه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مَن

[١] المنقذ من الضلال، أبو حامد الغزالي: ص١٨٣.

ردَّ عن عِرضِ أخيه ردَّ اللهُ عن وجهِه النَّارَ يومَ القيامةِ"[1]؛ فالذب عن عرض الأنبياء أولى وآكد. وإذا كان القرآن قد وصف المؤمنين بأنهم نفس واحدة في غير آية، كما في قوله تعالى: (**لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا**)[النور: ١٢]، فالأنبياء أولى بنا من أنفسنا، كما في قوله تعالى: (**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**)[الأحزاب: ٦].

إن ما قام به علماء الإسلام أتباع النبوة الخاتمة هو الإعلاء من منصب النبوة كل نبوة، وهو من أكبر الأدلة على وراثة الإسلام للرسالات السماوية التي قبله، وذلك حين قاموا بالذب عن أعراض جميع الأنبياء وليس نبي آخر الزمان فحسب، مقتدين في ذلك بالقرآن الذي كان من أولى مقاصده: إعادة الاعتبار لمكانة الأنبياء، كقدوات للبشر، بعد أن تم تشويه رسالتهم ونبوتهم وأشخاصهم في الكتب السابقة؛ فوجدنا في تلك الكتب ما يندى له الجبين، حيث يوصف الأنبياء بأحط الأوصاف التي يتنزه عنها عقلاء البشر، فيحصل عكس المقصود من إرسالهم ومِن جعلهم سفراء بين الله وعبادة، وأدلاء عليه.

هؤلاء الأنبياء الذين لا يمكننا التأكد من نبوتهم إلا إن آمنا بخاتمهم ﷺ، ولا يمكننا معرفة أخبارهم إلا عن طريق هذا الخاتم؛ إذ التاريخ صندوق مغلق لا يُدْرَى فيه حق من باطل، حتى جاء هذا النبي ومحى الظلمة وتمت به النعمة. أي أن الإيمان بهذا النبي الخاتم هو مفتاح تصحيح منصب النبوة، وبدون هذا الإيمان لا قيمة لدين على وجه الأرض، ولا وجود للأنبياء الذين هم صفوة الخلق؛ لذا كان الإسلام نموذجا فريدا لا تناله يد عبث العابثين من الباحثين فيما يسمى بعلم "الميثولوجيا"، هذا العلم الذي يجعل النبوات ليست سوى أفكار بشرية بنت بيئتها، فكلما وضعوا نظرية ناظمة للأديان وفلسفاتها؛ هدمها صدق الإسلام وتفرده.

[1] حديث صحيح. | ينظر: سنن الترمذي، باب ما جاء في الذب عن عرض المسلم، حديث رقم ١٩٣١، ٤/ ٣٢٧.

الأنبياء في القرآن ذووا منصب رفيع، وقدر عال، وبالإيمان بالقرآن تتضح الرابطة بين الأنبياء وينقشع ضباب التاريخ، وتنجلي الحقائق أمام الإنسانية إن كانت تريد الرشاد، الذي لن يكون إلا بنور النبوة!

إن تقرير هذا العلو والتسامي، والارتقاء، والخُلُق الرفيع، والشمائل الحسنة، وعدم اعتبار الدنيا أو المنافسة عليها، والتجرد للحق، والإخلاص له والتضحية في سبيله، دون سؤال أجر ولا منفعة، والذي نعبر عنه بـ"العصمة" لَمِن أهم الواجبات الإسلامية المنوطة بعلماء الإسلام الذي جعلهم الله أمناء على الشريعة الربانية الخاتمة؛ وذلك دفعا لشعور الغربة وحياة الوحشة، إلا حين يوجد الهادي الذي يهدي السبيل!

ومن هذا تتضح لنا أهمية الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

وأما أسباب اختيار هذا الموضوع فيمكن ذكر بعضها في النقاط الآتية:

١) تنزيه منصب النبوة عما يشوبه أو ينتقص منه.

٢) رفع الإشكال عن بعض آي القرآن التي توهم النقص في الأنبياء عليهم السلام.

٣) بيان جهود علماء المسلمين عامة وعلماء ما وراء النهر خاصة في تثبيت النبوة بتلك الأراضي البعيدة.

٤) الرد على الطاعنين في النبوة في عصرنا والمؤولين لآيات القرآن على غير وجهها.

٥) الإشارة إلى نوع مفرد من التصنيف جدير بالعناية بين الدارسين يتناول مسألة عصمة الأنبياء، دونت فيه مصنفات قديمة وحديثة.

منهج البحث والدراسة:

سيتم توظيف **منهج التحليل التاريخي** في التعريف بالبشاغري من خلال التنقيب عن المعلومات القليلة المتوفرة حوله، وتحليل تلك البيانات ومقارنتها ببعضها ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة من خلال قراءتنا للمخطوط لنقف على أقرب تلك المعلومات للصحة حول تلك الشخصية العلمية المهمة. كما سنوظف

المنهج نفسه في رؤية كلية للكتاب من حيث بيان اسمه وزتصحيح نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه ومدى سبقه في معالجة موضوعه ومصادره.

كما سيتم توظيف المنهج **الوصفي التحليلي** في بيان إشكالية الكتاب الرئيسة ووصف قضاياه ومسائله التي تناولها وفي بيان جذور منهج البشاغري في كتابه وأصول ذلك المنهج.

كما سيتم توظيف **المنهج التحليلي النقدي** في بيان الانتماء الفكري للبشاغري وبيان وسطية البشاغري والخطوات التي سلكها للتأكيد على وسطية منهجه في الفهم والتطبيق، في الكليات والجزئيات.

كما سيتم توظيف **المنهج الوصفي التحليلي** في بياننا للإجراءات التي سلكها البشاغري في تحقيق غرضه من هذا الكتاب من خلال النظر في الإجراءات العملية والتطبيقات الواقعية.

الدراسات السابقة

هذه دراسة غير مسبوقة بفضل الله تعالى، من حيث التعريف الموسع بالماتريدي، أو من حيث التعريف بالكتاب، أو من حيث دراسته، والسبب في ذلك أن الكتاب كان حبيس أدراج المخطوطات حتى من الله تعالى علينا بتصويره ودراسته.

مشكلة البحث وأسئلته:

السؤال الرئيس الذي يجيب عليه كتاب "كشف الغوامض" للبشاغري هو كيف نفهم آيات القرآن التي توهم النقص في حق الأنبياء، مما يوهن من عصمتهم، فينتقض منصب النبوة؟

وهذا البحث يستشرف الوقوف على جهود البشاغري في هذا الكتاب من خلال الكشف عن قضايا الكتاب ومسائله، والبحث عن منهج معالجته للقضايا، من خلال النظر المعمق في كليات منهج البشاغري وجزئياته، أصوله وفروعه، لأن المسائل لا تنتهي والمنهج هو الأنفع والأجدى.

لقد حاول البحث قراءة عقل البشاغري ليستفيد العلماء وطلاب العلم منهجا فكريا، وطريقة عقلية في معالجة القضايا والمسائل المشابهة. أي أننا لم نقف عند

حدود الوصف لما تضمنه الكتاب أو لما قام به البشاغري من مجهود؛ لكننا غصنا في كيفية اعتمال المعلومات في عقل البشاغري ليحل المشكلات والعويصات لتمثل خطوات المنهج منهجا يمكن تطبيقه في مسائل أخرى وعويصات جديدة، ربما يجود بها الزمان.

وبعد ذلك هناك عدد من الأسئلة الفرعية التي تظهر للباحث من خلال قراءة البحث، منها:

١) ما هي الجهود التي بذلها علماء ما وراء النهر في تثبيت النبوة في بلادهم؟
٢) من هو البشاغري؟
٣) وماذا عن كتابه "كشف الغوامض"؟
٤) ما هو المنهج الذي سلكه البشاغري في تحقيق مراده؟
٥) ما هي الإجراءات العملية التي سلكها البشاغري لتحقيق مراده وتطبيق منهجه؟

خطة البحث.

اشتمل هذا البحث على

مقدمة تضمنت أهمية الموضوع، ومنهج البحث والدراسة، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث وأسئلته، وخطة البحث

ثم أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: التعريف بأبي الحسين البشاغري.

وفيه التعريف باسمه ولقبه، ونسبته وبلده، وتحقيق مولده، وشيوخه، ومؤلفاته، ومعارفه ومذهبه.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "كشف الغوامض".

وفيه تحقيق اسمه، ونسبته، وتاريخ وسبب تصنيفه، ومصادره.

المبحث الثالث: إشكالية الكتاب وقضاياه.

أولا: إشكالية الكتاب الرئيسية.

ثانيا: موضوعات الكتاب وقضاياه.

المبحث الرابع: منهج البشاغري .. أصول وتطبيقات

أولاً: منهج البشاغري.. جذور وأصول.

الأصل الأول: الانتماء الفكري للمدرسة السُّنِّيَّة الماتريدية.

الطريق الأول: الإثبات.

الطريق الثاني: النفي.

الأصل الثاني: وسطية أهل السنة في مسألة العصمة.

خطوات المنهج الوسطي.

الخطوة الأولى: حَمْلُ الآيات على الظاهر، فإن تعذر؛ فالتأويل.

الخطوة الثانية: كل ما يعارض العصمة من الأخبار؛ إن لم يمكن تأويله: وجب رده.

الخطوة الثالثة: التفويض.

الخطوة الرابعة: التفسير الإشاري.

الخطوة الخامسة: الأعراض البشرية لا تنافي العصمة.

الخطوة السادسة: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

ثانيا: منهج البشاغري.. إجراءات وتطبيق.

الإجراء الأول: جمع الآيات في الموضوع الواحد.

الإجراء الثاني: اعتماد القطعي من أخبار الأنبياء.

الإجراء الثالث: النقل عن أئمة التفسير.

الإجراء الرابع: النزعة الصوفية.

الإجراء الخامس: رصد الإسرائيليات.

كلمة ختامية حول منهج البشاعري.

الخلاصة وأهم الأفكار والنتائج.

ثم ختمت البحث بذكر المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث، سائلا الله تعالى أن يجعل هذا البحث نافعا مفيدا وأن يجعله في موازين حسناتي وموازين حسنات مشايخنا ووالدينا وكل من له حق علينا. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله كما ينبغي أن يحمد.

المبحث الأول:
التعريف بأبي الحسين البشاغري

المعلومات المتوفرة عن البشاغري قليلة كما هو شأن الكثير من علماء ما وراء النهر، والذي أشرتُ إليه في دراسات سابقة[١]، ومع ذلك يمكننا التعرف على شخص المؤلف من خلال النظر الفاحص في بعض أعماله؛ لاسيما كتابه (كشف الغوامض في عصمة الأنبياء)، وكتابه: (شرح جُمَل أصول الدين)، وكذلك من خلال ما ذكره الماتريدية عنه من معلومات نادرة؛ لنخرج من ذلك كله بما نتعرف من خلاله على شخصيته ومكانته العلمية.

اسمه ولقبه:

هو أبو الحسين محمد بن يحيى البشاغري[٢]. لُقِّب بـ"الشيخ الإمام الزاهد"[٣]. وذكر اسم أبيه في "شرح جمل أصول الدين"؛ فقال: "شيخي ووالدي أبو[٤] زكريا يحيى بن إسحاق"[٥]، فيكون اسمه كاملا: **أبو الحسين محمد بن أبي زكريا يحيى بن إسحاق البشاغري.**

وقد وهم صاحب (العقيدة الركنية)، ركن الدين بارشاه عبيد الله السمرقندي

[١] ينظر مثلا: "سد الثغور بسيرة علم الهدى أبي منصور" وما كتب هناك حول ندرة المصادر حول حياة الماتريدي. وينظر ما كتبه محقق "كتاب أصول الدين"، للبزدوي. وندرة المصادر سببه كما أقترح ضياع الكثير من الكتب، ولدينا مثال بارز على هذا ماثل أمام أعيننا في كتاب: "القند في ذكر علماء سمرقند" الذي وجدت منه أجزاء غير مكتملة!

[٢] أول من ذكر اسمه بتمامه هكذا -حسب علمنا- هو الرستغفني في (فوائده)، حيث قال: "قال الشيخ الإمام أبو الحسين محمد بن يحيى البشاغري رحمه الله **في شرح أصول الدين**"، كما سماه بهذا الترتيب في أكثر من موضع عمر النسفي (ت٥٣٧هـ) صاحب "التيسير في التفسير". أما "شرح أصول الدين" هذا فهو شرح لمتن "جمل أصول الدين" لأبي سلمة السمرقندي، والذي نشر معه الشرح المذكور منسوبا لمؤلف مجهول. وهو في الحقيقة للبشاغري، مترجمنا. | ينظر: مختصر فوائد الرستغفني: ص١٨٤. التيسير في التفسير: ٢/ ٩٧، ٨/ ٤٠١، ٨/ ٥٠٥.

[٣] مجموع الحوادث والواقعات: ١١١٦/٣. مختصر فوائد الرستغفني: ص١٨٤.

[٤] جاءت في الأصل المخطوط: ابن، وفي المطبوع كذلك. | ينظر: شرح جمل أصول الدين: ص٢٢٤.

[٥] شرح جمل أصول الدين: ص٢٢٤.

(ت٧٠١هـ)، فسماه: "أبو يحيى البشاغري" [١]، وهو مخالف للمشهور، فالصحيح أن اسمه "محمداً"، واسم أبيه "يحيى" أما كنيته فكما ذكرنا.

أما أبوه؛ فهو -فيما نفهم من كلامه عنه- من أصحاب أبي نصر العياضي، أي أن أبا زكريا يحيى كان في مرتبة أقران الماتريدي رحمه الله، إن حملنا كلمة الصحبة على التلمذة لا صحبة الطبقة الواحدة، كما يُفهم من السياق، وقد ذكر النسفي أنَّ أبا نصر "لما استشهد خلّف أربعين رجُلاً من أصحابه، كانوا من أقران الشيخ أبي منصور الماتريديّ -رحمه الله- والشيخ الحكيم أبي القاسم" [٢].

ثم إنَّ هذا الشيخ أبا نصر العياضي ترك ابنين هما: أبو أحمد وأبو بكر، يقول عنهما البشاغري: "والفقيه أبو بكر وأبو أحمد أخوه كانا صاحبي الثروة على الجمال والبهاء والغبطة دِيناً ودُنيا. وأبو أحمد أخذ العلم في عنفوان أمره من والده الشيخ الشهيد وكان أسيراً معه، فلما استُشْهِد أبوه فُكَّ أبو أحمد وهو صبي ودعا أبوه وقت الاستشهاد لولديه أبي أحمد وأبي بكر بالخير، وأوصاه أن يأتي بسمرقند ويجمع أصحابه، وكان أصحاب الشهيد من أهل البلد والآفاق: الأئمة، منهم الفاضلون زهاء **أربعين نفراً، ويجلس بين أظهرهم فيتعلم منهم**. فلما خلَّصه الله وقد كان أوصى وقت الانحدار إلى وطنه أن يذهب مع بقيته [٣] شيخي ووالدي أبو زكريا يحيى بن إسحاق؛ إذ هو كان من أصحاب الشهيد المخصوصين منهم، فكذا فعل أبو أحمد: جمع أصحاب أبيه ودَرَسَ بين أظهرهم، فأولئك الأئمة قبل الشيخ الإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، والشيخ الحكيم أبي القاسم إسحاق بن محمد، وسائر المشائخ" [٤].

فيفهم من ذلك أن الإمام محمد العياضي -أبا نصر- أوصى أبناءه بتلقي العلم عن والد محمد بن الحسين البشاغري، ضمن أصحابه الذين خلفهم في سمرقند،

[١] مخطوط العقيدة الركنية: ص[٩/أ]، مكتبة فيض الله، رقم: ١١٥٨- تركيا

[٢] ينظر: تبصرة الأدلة: ١٧٠ فما بعدها. شرح جمل أصول الدين: ص٢٢٤.

[٣] في الأصل المطبوع: نفسه!

[٤] ينظر: شرح جمل أصول الدين: ص٢٢٤.

فيكون والد البشاغري شيخا لأبناء أبي نصر العياضي، وبهذا يكون البشاغري والماتريدي قد اشتركا في شيخ واحد هو والد مترجمنا، كما تلقى مترجَمنا العلم عن تلامذة الماتريدي، كما سيأتي بيانه.

نسبته وبلده:

يُنْسَب أبو الحسين محمد بن يحيى إلى "بِيشَاغَار"، ولا ذكر لهذه البلدة في كتب البلدانيات والأنساب، سوى ما وجدناه في كتاب (رشحات عين الحياة) في ترجمته لـــ"مولانا محمد البشاغري"[1] حيث قال: "هو من قرية بشاغر وهي قرية كبيرة في ولاية سمرقند ما بين المشرق والشمال، ومنها إلى البلد اثنا عشر فرسخا"[2]. وبسؤال إخواننا الباحثين في بلاد ما وراء النهر علمت أنها حاليا قرية في ناحية "زامِن" التابعة لمحافظة أو ولاية "جِزَّاخ" Jizzakh، وولاية "جِزَّاخ"، تقع بجوار ولاية سمرقند، بجمهورية أوزبكستان الحالية. و"بِيشَاغَار" قرية جميلة من قراها، فيها مناظر جَبَلِيَّةٍ خَلَّابة، تجري خلالها الأنهار الصافية المتدفقة من الجبال، وهي من أكبر القرى حاليا في بلاد ما وراء النهر. وقد ذكر هذه القرية ووصفها -على نحو مختصر- كل من ابن حوقل (المتوفى بعد ٣٦٧هـ)، في كتابه (صورة الأرض)، والمقدسي (المتوفى نحو ٣٨٠ هـ)، في كتابه (أحسن التقاسيم)، وكلاهما كتبها هكذا: "بِشَاغَر"[3].

ومعنى كلمة "بِشَاغَر": "الكهوف الخمسة"، أو "الجداول الخمسة"؛ ذلك أن كلمة "غَر" أو "غار" تعني الكهف -كالعربية- أو جدول الماء. وكلمة "بيش" في الأوزبكية والتركية تعني خمسة. وعلى ذلك يمكن أن يكون معنى الكلمة: "الجداول

[1] وليس هو مترجمنا لأنه قال فيه: "ورآه الخواجة محمد بارسا قدس سره"، والخواجة بارسا هو محمد بارسا البخاري من جملة أصحاب خواجة بهاء الدين، وخواجة بهاء الدين نقشبند توفي ٧٩١هـ، وخواجة بارسا توفي سنة ٨٢٢هـ. وعليه فلا يمكن أن يكون هو محمد بن يحيى البشاغري، أبو الحسين الذي نترجم له. بناء على ما حققناه من تاريخ مولده الذي سيأتي بعد قليل. | ينظر: رشحات عين الحياة: ص٢٨٠. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: ص١٥٥- ١٥٢ فما بعدها.

[2] ينظر: رشحات عين الحياة، ص٢٨٠.

[3] ينظر: صورة الأرض، لابن حوقل: ص٤١٥. أحسن التقاسيم: ص٢٦٥.

الخمسة" أو الكهوف الخمسة"[1]، وفي القرية الحالية مزار أو مرقد لعالم اسمه محمد البشاغري، لكننا لا نستطيع أن نحدد هل هو مترجمنا أو غيره.

ويمكن رؤية موقع هذه القرية حاليا من خلال الخرائط عبر الشبكة الدولية "الانترنت". وأخبرني الإخوة بمركز الماتريدي للبحوث العلمية أن الرئيس الحالي لجمهورية أوزبكستان الرئيس شوكت ميرضيائيف من هذه القرية.

تحقيق مولده:

وَهِمَ المترجمون له وَهْمَا ينقله اللاحق عن السابق، يتمثل في قولهم: إنه كان حيا سنة ٨٣٨هـ، فيقولون عن كتابه الذي معنا: "ابتدأ بتأليفه سنة ٨٣٨هـ"، أي أنه من علماء القرن التاسع، ويبنون على ذلك حياته قبل هذا التاريخ[2]، وهذا لا يتفق مع ما وقفنا عليه أثناء قراءة كتابه "**كشف الغوامض**" المشهور باسم "**عصمة الأنبياء**"، حيث نفهم أنه كان حيا قبل ذلك بقرون، ومما يدل على قولنا ويدفع هذا الوهم الواضح:

١) ما جاء في النسخة الوحيدة لكتاب "كشف الغوامض" حيث كُتب في آخرها ما يدل على أنه كان حياً قبل التاريخ المزعوم، إذ فُرِغ من نَسْخِها كما جاء في آخرها سنة ٤٨٨هـ، ونص العبارة في آخره: "تم كتاب عصمة الأنبياء بتوفيق الله تعالى وتيسيره عند الضحوة من يوم الأحد في سلخ شعبان، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. والحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين. كتبه محمد بن علي بن حسين البخاري"، وهذه العبارة نقلها الناسخ الذي جاء بعد ذلك بقرون كما هي دون تغيير، حيث جاء على طرتها أنها نسخت سنة ٧٨٤هـ. ومعنى هذا أن النسخة الوحيدة التي بين أيدينا للكتاب أُخذت من نسخة أقدم انتهى نسخها سنة ٤٨٨هـ، وقد نَقَلَ الناسخُ التاريخَ كما هو.

٢) ومما يؤكد خطأ هذا الزعم نقل عبيد الله السمرقندي عن البشاغري، وذِكْره

[1] أفادني بهذه المعلومات الأخوة الباحثون بمركز الإمام الماتريدي.

[2] ينظر: معجم المؤلفين: ١٢/ ١٠٠. إيضاح المكنون: ٤/ ٣٦٣. هدية العارفين: ٢/ ١٨٩. كشف الظنون: ٦/ ١٨٩.

للكتاب باسمه المختصر: "عصمة الأنبياء"، وعبيد الله السمرقندي توفي سنة ٧٠١هـ، أي أنَّ البشاغري لا بد أن يكون حيا في قبل هذا التاريخ[١].

٣) ومما يؤكد خطأ هذا الزعم أيضا أنَّ أبا حفص عمر النسفي في كتابه "التيسير في التفسير" نقل عن "كشف الغوامض" في عدد من المواضع، وعمر النسفي متوفى سنة ٥٣٧هـ[٢]، أي أنَّ البشاغري لا بد أن يكون حيا قبل هذا التاريخ.

٤) ومما يؤكد خطأ هذا الزعم -وهو حياته في القرن التاسع الهجري-، أن الإمام نور الدين الصابوني البخاري اختصر كتابه في كتاب سماه: "المنتقى من عصمة الأنبياء"، والصابوني متوفي سنة ٥٨٠هـ، أي أن البشاغري لابد أن يكون موجودا قبل الصابوني.

٥) لما ترجح لدينا كون كتاب: "شرح جمل أصول الدين لأبي سلمة"، من تأليف أبي الحسين البشاغري، نظرنا في آخر النسخة المطبوعة والمخطوطة فوجدنا هذا النص: "وقع الفراغ منه يوم الخميس الخامس من ذي الحجة سنة سبع وسبعين وستمائة"[٣]، فكان هذا دليلا إضافيا على استحالة كون البشاغري من علماء القرن التاسع؛ مع الإشارة إلى أن التاريخ المذكور (٦٧٧هـ) هو تاريخ انتهاء الناسخ من نسخ الكتاب، فليس هذا من كلام البشاغري يقينا لأنه توفي قبل هذا التاريخ بناء على ما حققناه من تاريخ مولده.

بناء على ذلك كله نقول: من خلال هذه المعطيات نطمئن إلى أنه كان حيا قبل القرن السادس الهجري، لا كما زعموا.. والذي نرجحه أنه كان حيا في القرن الرابع الهجري، بل في نصفه الأول، وتقريبا سنة(٣٣٥هـ)؛ وذلك للأسباب الآتية:

١) لأن البشاغري في "شرح جمل أصول الدين" يذكر والده بصفة الشيخ،

[١] مخطوط العقيدة الركنية، عبيد الله السمرقندي(ت٧٠١هـ): ص[٩/أ]، مكتبة فيض الله، رقم: ١١٥٨- تركيا.

[٢] ينظر: التيسير في التفسير، نجم الدين عمر النسفي(ت٥٣٧هـ)، في المواطن الآتية: ٢/ ٩٧- ٨/ ٤٠١، ٤٤٩، ٥٠٥، ٥٢٠.

[٣] شرح جمل أصول الدين: ص٢٣١.

ووالده كان من أقران الماتريدي كما ذكر[1]، ومن أصحاب أبي نصر العياضي المتوفى قبل سنة (٣٠١هـ)[2]، فيكون البشاغري من تلامذة أقران الماتريدي بهذا الإسناد.

٢) لأن البشاغري في "كشف الغوامض" يذكر من شيوخه علي بن الحسين الرستغفني، المتوفى تقريبا سنة (٣٥٠هـ) حيث يُصَرِّحُ بسماعه منه في مواطن عدة[3]، والرستغفني من تلامذة الماتريدي[4]، فيكون البشاغري من تلامذة تلامذة الماتريدي بهذا الإسناد.

٣) لأنه يذكر من شيوخه في هذا الكتاب أبا بكر العياضي، وهو متوفي (٣٦١هـ)، وصرح كذلك بسماعه منه، وهو من تلامذة الماتريدي؛ فعلى هذا يكون البشاغري من تلامذة تلامذة الماتريدي بهذا الإسناد.

ومما هو معلوم أنه حتى يصح له التلمذة على الرستغفني (ت٣٥٠هـ) وهو سبق من أبي بكر العياضي (٣٦١هـ)؛ فلابد أن يكون قد بلغ خمسة عشر عاما على أقل تقدير، أي سنة (٣٣٥هـ)، أي بعد وفاة الماتريدي مباشرة (ت٣٣٣هـ) ولا يبعد أن يكون قد أدرك الماتريدي، لكنه -ربما- لم يتلقَّ عنه العلم. وبناء على هذه المعطيات جميعا فإنَّ البشاغري يكون من علماء القرن الرابع الهجري، وربما عاش إلى أوائل القرن الخامس الهجري، وأنه على الأرجح من تلامذة تلامذة الماتريدي على أقل تقدير، رحم الله الجميع!

شيوخه:

ذَكَر في كتبه عددا من شيوخه، منهم:

١) أبو زكريا يحيى بن إسحاق البشاغري. (ت؟)

[1] ينظر: شرح جمل أصول الدين: ص٢٢٤.

[2] ينظر: سد الثغور بسيرة علم الهدى أبي منصور، أحمد الدمنهوري: ص ١٣٠ فما بعدها.

[3] منها قوله[٣٤/أ] في مخطوط "كشف الغوامض": "سمعت الفقيه الإمام أبا الحسن علي بن سعيد رضي الله عنه". ومثله في: [٤٥/أ]، [١٠٤/ب]، [١٣٤/أ].

[4] منها قوله [٢٠٦/ب] من مخطوط "كشف الغوامض": "ثم قال الشيخ أبو منصور رحمة الله عليه، - رواه الفقيه الإمام أبو الحسن علي بن سعيد عن الشيخ أبي منصور رحمة الله عليه، وكان يقول من فهمه نوع هذا التأويل أيضا."أ.هـ.

وهو والد محمد بن يحيى البشاغري، ذكره في "شرح جمل أصول الدين" ووصفه بأنه من شيوخه[١]. ويبدو أنه تلقى عليه تعليمه الأوَّلِيَّ على أقل تقدير حتى يصح وصفه بالمشيخة.

٢) أبو الحسن الفاغي السمرقندي (ت؟)

صرح في كتابه "كشف الغوامض" بسماع الحديث منه، فقال: "سمعت هذا الحديث من الشيخ الدَّيِّن أبي الحسن على بن إسماعيل الفاغي -رحمه الله-"[٢]، ولم أقف على ترجمته، لكن "الفَاغي": نسبة إلى "فاغ"، قرية بـ"سمرقند"[٣].

٣) أبو الحسن على بن سعيد الرُستُغْفَنِي[٤] (ت٣٥٠هـ).

نص البشاغري على السماع منه في "كشف الغوامض"، فقال: "هكذا سمعت من الفقيه الإمام أبي الحسن يحكي عن الشيخ أبي منصور -رحمه الله-"[٥]. وطريقة البشاغري في النقل عن الرستغفني تدل على كونه من شيوخه؛ إذ يكثر من ذكره والنقل عنه في كتابه هذا.

ورُسْتُغْفَنْ قرية من قرى سمرقند، وهو من تلامذة الماتريدي ومن كبار مشايخ سمرقند. له ذكر في الفقه والأصول في كتب الأصحاب. والخلاف بينه وبين الماتريدي في مسألة المجتهد إذا أخطأ في إصابة الحق يكون مخطئا في الاجتهاد عند أبي منصور، وعند أبي الحسن مصيب في الاجتهاد على كل حال، أصاب الحق أو لم يصب"[٦]. قال أبو المعين متحدثا عن الماتريدي: "وهو الذي تخرَّج عليه الفقيه أبو أحمد العياضي في أنواع العلوم، والشيخ أبو الحسن الرستغفني رحمهما الله تعالى،

[١] شرح جمل أصول الدين: ص٢٢٤.

[٢] مخطوط كشف الغوامض: [١٧٨/أ].

[٣] ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، ٥/ ١٧٥. والأنساب للسمعاني: ٤/ ٣٤١.

[٤] بضم الراء وسكون المهملة وضم التاء ثالث الحروف وسكون الغين المعجمة وفى آخرها النون بعد الفاء.

[٥] مخطوط كشف الغوامض: [٤/ب].

[٦] ينظر: الجواهر المضية: ٢ /٥٧٠، ٥٧١. وتاج التراجم، ص٣٠.

وغيرهما من العلماء المتبحرين في العلوم المِلِّيَّة"[1]. من مؤلفاته: (إرشاد المهتدي)، و(الزوائد والفوائد)، وله كذلك: كتاب فى (الفتاوى)، وكتاب آخر فى (الخلاف). توفي سنة ٣٥٠هـ تقريبا[2].

وقد جاءت هذه السلسلة الثلاثية: الماتريدي، والرستغفني، والبشاغري في "كشف الغوامض"، وانظر إلى هذا النص، حيث يقول: "ثم قال الشيخ أبو منصور -رحمة الله عليه، رواه الفقيه الإمام أبو الحسن علي بن سعيد عن الشيخ أبي منصور -رحمة الله عليه.."[3]، فقوله: "رواه"، أي روى عن أبي منصور أبو الحسن؛ لأن الرستغفني من تلامذته، والبشاغري ناقل هذه الرواية عن الماتريدي بواسطة الرستغفني. وقد صرح بالسماع منه في موطن آخر في قوله: "هكذا سمعت من الفقيه الإمام أبي الحسن يحكي عن الشيخ أبي منصور -رحمه الله-"[4]؛ فيكون البشاغري من الجيل الثاني بعد الماتريدي رحمه الله، على أقل تقدير، كما كررنا.

٤) أبو بكر محمد العياضي (ت٣٦١هـ)

صرح البشاغري بالسماع منه في "كشف الغوامض"؛ فقال: "هكذا سمعت من الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن أحمد العياضي رحمة الله عليه يقول: في مذهب أهل السنة والجماعة، إن الله تعالى خالق لم يزل"[5]، وقال: "وسمعت الشيخ الإمام أبا بكر العياضي -رحمة الله عليه- يقول: من أنكر الرؤية في الآخرة فقد زعم أن موسى عليه السلام لم يعرف الله تعالى"[6].

وهو الإمام أبو بكر محمد بن أحمد العياضي، أبوه هو أبو نصر أحمد العياضي (ت قبل٣٠١هـ)، وهذا الأب هو أجل شيوخ الماتريدي، وله ولدان أحدهما: أبو بكر

[1] ينظر: تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي: ٤٧١/١. تحقيق حسين آتاي

[2] ينظر: أصول الفقه، اللامشي: ص٢٢٢. والجواهر المضية: ٢ /٥٧٠، ٥٧١. وتاج التراجم، ص٣٠. وتبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي: ٤٧١/١. تحقيق حسين آتاي. وكشف الظنون: ٧٠/١، ١٢٢٣/٢.

[3] مخطوط كشف الغوامض: [٢٠٦/ب].

[4] مخطوط كشف الغوامض: [٤/ب].

[5] مخطوط كشف الغوامض: [٣٣/أ].

[6] مخطوط كشف الغوامض: [٨٩/ب].

محمد هذا، والثاني: أبو أحمد، أما أبو أحمد، فهو من تلاميذ الماتريدي. أما أبو بكر محمد، فيغلب على الظن أن يكون من تلامذة الماتريدي أيضا؛ قال عنه في (الأنساب): "أخو أبي أحمد بن أبي نصر العياضي، من أهل سمرقند، كان فقيها جليلا، من رؤساء البلدة والمنظور إليهم"[1]، وقال في (الجواهر المضية): "مات سنة إحدى وستين وثلاث مائة، قال الصيمري: وإليه انتهى علم الحساب وحل الزيج وعمل الأشكال من كتاب إقليدس، مع حفظه للمذهب وعلمه بالنكت، وكان عضد الدولة أخرجه مع جماعة من الفقهاء إلى بخارى في رسالة، فحدثني إسمعيل الزاهد قال رأيت أبا بكر محمد بن الفضل وقد حمل إليه جزء فيه مشكلات الكتب، فملأ أبو بكر من ساعته فقيل: إن الفضل من الله، وقال ما ظننت أن على وجه الأرض مثلك"[2]. وقال فيه أبو المعين النسفي: "وكذا أخوه أبو بكر كان يدانيه في أنواع العلوم وأسباب الشرف والفضل، وهو الذي أوصى أهل سمرقند عند انقضاء أجله أن يتمسكوا بمذهب السنة والجماعة، ويتجانبوا الأهواء والبدع، خصوصا الاعتزال. وجمع المسائل العشر التي هي أصول المسائل الخلافية بيننا وبين المعتزلة، وهي المعروفة بالمسائل العشر العياضية"[3].

والخلاصة: أن البشاغري من الجيل الثاني بعد الماتريدي رحمه الله على أقل تقدير، لأنه من تلامذة تلامذة الماتريدي، بل لا يبعد أن يكون قد تلقى عمن هم من أقران الماتريدي أو من هم في مرتبته، كما هو الحال في والده الذي نص على كونه من شيوخه. وهذه شواهد تدل على أنه من طبقة رفيعة من طبقات المذهب، وأنَّه من الأجيال الأولى فيه من ناحية، ويدفع أوهاماً كثيرة تتعلق بمولده وتاريخ تأليف كتابه من ناحية أخرى. والله أعلم.

[1] الأنساب، للسمعاني: ٤/ ٢٦٧.

[2] الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ٢/ ٢٣٧، ٢/ ٢٤١. وينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة: ٤/ ١٢٤. والفوائد البهية في طبقات الحنفية، اللكنوي، ص١٥٦، دار السعادة -مصر.

[3] تبصرة الأدلة: ص٤٧٠.

ويمكن معرفة شيوخ أبي الحسين محمد البشاغري وإسناده إلى أبي منصور الماتريدي وشيوخ الماتريدي من خلال هذا الرسم:

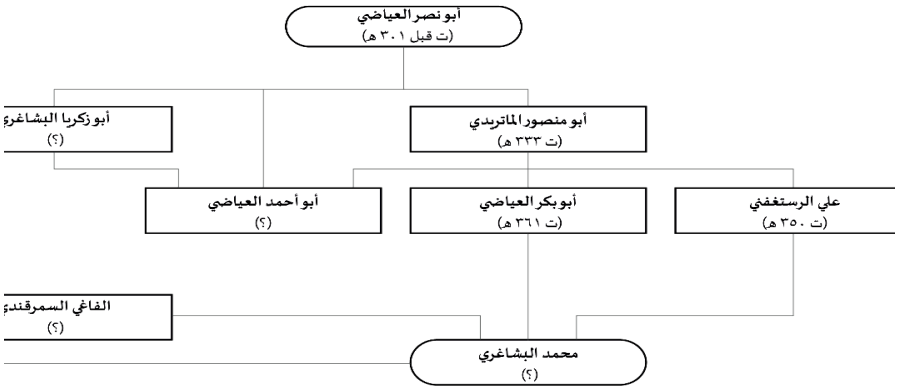

(شيوخ البشاغري وإسناده)

مؤلفاته:

نعلم من آثاره العلمية هذه المؤلفات:

١) **كشف الغوامض في أحوال الأنبياء.**

وقد اشتهر باسم: "عصمة الأنبياء". وهو كتابنا الذي نقدم له، وسنتحدث عنه بالتفصيل قريبا. وهو متأخر في التأليف عن كتابه التالي.

٢) **شرح أصول الدين.**

وهو شرح لكتاب أبي سلمة السمرقندي "جمل أصول الدين"، وقد أحال عليه في أربعة مواضع في كتابه الذي معنا؛ ففي أحدها يقول: "وقد ذكرنا هذا الفصل في **(شرح أصول الدِّين)**"[١]، ويقول: "وقد ذكرنا هذه المسألة في **(شرح الأصول)** بتمامها

[١] مخطوط كشف الغوامض: [٨/أ].

بين الفريقين، بين القدرية والمجبرة."[١]، وفي موضع ثالث يقول: "جرى ذكرها في كتاب **(شرح الأصول)** تحصينا للمذهب السديد من أهل السنة والجماعة"[٢]؛ ويقول في موطن رابع: "وقد ذكرنا شرح هذه في كتاب **(شرح الأصول)** على وجهه وبيانه"[٣]. وفي الإحالة دليل على تقدُّم "شرح أصول الدين" وتأخُّر "كشف الغوامض" عنه.

وبالرغم من كون "شرح جمل أصول الدين" قد طبع بدار الكتب العلمية ونُسب لمؤلف مجهول لكن الشواهد تدل على أنه للبشاغري، فقد نقل منه الكُشّي في "مجموع الحوادث" قائلا: "قال الشيخ الإمام أبو الحسين محمد بن يحيى البشاغري في "شرح أصول الدين": "إن المعجزة الأصلية لنبينا ﷺ كان هو القرآن لثلاثة، أوجه ... " ثم سردها. وهذا النص بعينه هو الموجود في "شرح جمل أصول الدين"[٤]. والشواهد الدالة على كونه هو بعينه كثيرة؛ لينظرها القارئ الكريم في تحقيقنا لهذا الكتاب قريبا إن شاء الله تعالى.

٣) أمالٍ في العقيدة.

ذكر البشاغري أنَّ له أماليَ في العقيدة في مَعْرِض حديثه عن مسألة الاستثناء في الإيمان، فقال: "وقد أشبعنا ذكر مسألة الاستثناء في الإيمان في كثير مما ألقينا في أمالينا"[٥]. وهذه الأمالي إن كان المراد بها كتابه: "شرح جمل أصول الدين" فقد ذكرناه، واستفدنا هنا معلومة جديدة وهو كون هذا الكتاب كان مما أملاه على طلابه، وإن كان ذكر مسألة الاستثناء في الإيمان فيه دون تطويل ولا بسط[٦]. وإن كان كتابا آخر غير هذا الكتاب فهو لم يصلنا على حد علمي، فيكون مؤلَّفا آخر.

٤) كتاب الأحكام.

ذكره البشاغري قائلا: "إلا أن الناسي إذا عوتب يعاتَب بترك مراعاة الأسباب

[١] مخطوط كشف الغوامض: [١٠٤/أ].

[٢] مخطوط كشف الغوامض: [٢٣٣/أ].

[٣] مخطوط كشف الغوامض: [١٠٠/أ].

[٤] ينظر: مجموع الحوادث والواقعات، ٣/ ١٥٣٢. وقارن شرح جمل أصول الدين، ص١٧٩.

[٥] مخطوط كشف الغوامض: [١٦٠/ب].

[٦] ينظر: شرح جمل أصول الدين: ص١١٥ فما بعدها.

التي حملته على النسيان، لا على النسيان يعاتب، والنسيان لا يُزيل الخلاف في المأمور والمنهي، وإنما يزيل الإثم، كما عُرف في (**الأحكام**)، ما ذكرنا من هذا المعنى."[1]، فهو هنا يشير لكتاب اسمه "**الأحكام**"، ذكر فيه هذا المعنى؛ فيُفهَم -إن صح هذا الاحتمال- أن للبشاغري كتاباً بهذا العنوان، وهو هنا يحيل القارئ عليه.

معارفه ومذهبه:

يبدو من إيراد الكُشِّي له في "مجموع الحوادث والواقعات"، وكما يظهر بجلاء من خلال "كشف الغوامض" أنه كان مشتغلا بالفقه. كما نعرف من خلال كتاب "كشف الغوامض"، ومن خلال شرحه لـ"جمل أصول الدين" اشتغاله بالكلام. كما نعرف من خلال "كشف الغوامض" اشتغاله بالتفسير والتصوف، إذ فيه مسائل كلامية، وفقهية، ونكات تفسيرية، ولطائف صوفية تُظهر لنا جوانب شخصيته العلمية. ونستطيع من خلال كتابيه: "شرح جمل أصول الدين"، و"كشف الغوامض" أن نعرف مذهبه الفقهي والعقدي؛ فهو حنفي ماتريدي، لديه نزعة صوفية، تبدو واضحة من خلال عباراته، ومن خلال بعض من ينقل عنهم في كتابه كالحكيم الترمذي، وأبي القاسم الحكيم السمرقندي، والكلاباذي[2]، ومَن يسميهم في كتابه بـ"أهل الحقيقة"، و"أصحاب المعاني".

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٦/أ].

[2] هو أبو بكر بن أبي إسحاق محمد بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري، الإمام، الأصولي، له كتاب "التعرف لمذهب أهل التصوف"، وله كتاب في التفسير فيه أقاويل الصحابة، قال منكوبرس: وقفت عليه، وفيه أقاويل أصحابنا فى التوحيد والصفات وشمول الكرامات الظاهرة لهم ببركة صحة عقيدتهم فى توحيد الله تعالى وصفاته، توفي سنة ٣٨٠هـ | ينظر: تاج التراجم، ابن قُطلُوبغا (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف: ص٣٣٣. والجواهر المضية في طبقات الحنفية، نشرة مير محمد كتب خانه- كراتشي، ٢/ ٢٧٢. طبقات المفسرين، الأدنه وي، ص٨٤- ٨٥. والنور اللامع، منكوبرس، ص٢٧٢ فما بعدها. والمنتقي، للصابوني: ص٥٢.

المبحث الثاني:

"كشف الغوامض" .. تحقيق اسمه، ونسبته، وتاريخ وسبب تصنيفه، ومصادره.

اسم الكتاب:

اسم الكتاب كما وضعه مؤلفه، هو "كشف الغوامض في أحوال الأنبياء"، لكنه يُعْرَفُ اختصاراً، واشتُهِر بين العلماء باسم: "عصمة الأنبياء"، كما صرَّح بذلك الصابوني فقال في مختصره الذي سماه: (المنتقي من عصمة الأنبياء): "فإنه أملى كتابه المسمى **بكشف الغوامض في أحوال الأنبياء** واسمه المشهور فيما بين الناس **عصمة الأنبياء**"[1]، وكرر هذا الاسم الصابوني في مواضع أخرى من كتابه[2]، وسماه كذلك بـ"**عصمة الأنبياء**" عمر النسفي في أكثر من موضع من تفسيره المسمى "التيسير"[3]، كما سماه "عصمة الأنبياء" ركن الدين بارشاه عبيد الله السمرقندي (ت٧٠١هـ)، في (العقيدة الركنية)[4]؛ لكنه سُمِّي بـ"**كشف الغوامض في أحوال الأنبياء**" في كتب الفهارس والأدلة[5].

وجاء على صدر مخطوطته: "كتاب عصمة الأنبياء". وجاء في أسفل الصفحة الأولى: "عصمة الأنبياء للشيخ أبي الحسن البشاغري. كذا في الكشف"، ومراده مجرد نسبة الكتاب للمؤلف وإلا فالذي في (كشف الظنون) الذي أحال عليه تسميته بـ"كشف الغوامض"[6]. وجاء في آخر المخطوط: "تم كتاب عصمة الأنبياء بتوفيق الله تعالى وتيسيره"[7]. والذي نميل إليه أن يُسَمَّى باسمه الكامل، فهو الأصل، حتى لا يكون الاختصار بديلا عن الأصل.

[1] المنتقى، ص٢٢.

[2] المنتقى: ص١٦- ١٧.

[3] ينظر: التيسير في التفسير، عمر النسفي: ٨/ ٤٠١- ٨/ ٥٠٥.

[4] مخطوط العقيدة الركنية: ص[٩/أ]، مكتبة فيض الله، رقم: ١١٥٨- تركيا

[5] ينظر: كشف الظنون: ٦/ ١٨٩. ط دار الكتب العلمية. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: ٤/ ٣٦٣. هدية العارفين: ٢/ ١٨٩.

[6] ينظر: كشف الظنون: ٦/ ١٨٩. ط دار الكتب العلمية.

[7] مخطوط كشف الغوامض: [٢٣٣/أ].

نسبته إلى مؤلفه:

نسبة هذا الكتاب لأبي الحسين علي البشاغري ثابتة، والأدلة على ذلك ما يلي:

أولا: في كتب الفهارس والأدلة؛ فقد نسبه للباشغري مؤلف (كشف الظنون)، ومؤلف (إيضاح المكنون)، وصاحب (هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين)، وقد اتفق ثلاثتهم على أن اسم الكتاب هو "**كشف الغوامض في أحوال الأنبياء**"، وأن اسم مؤلفه "مُحَمَّد بن يحيى أَبُو الْحسن البشاغرى" كما اتفقوا على أن تاريخ تأليفه كان "سنة ٨٣٨ ثمان وثلاثين وثمانمائة"! وزاد صاحب (إيضاح المكنون) ذِكْر الشهر فقال: "ابتدأ بتأليفه في ربيع الأول"[١]. ولنا وقفة بعد قليل في مسألة تاريخ التأليف.

ثانيا: النقل عن الكتاب ونسبته للبشاغري؛ فقد نقل عن هذا الكتاب عدد من المصنفين، وكلهم ينسبه إلى البشاغري، ومنهم:

١) أبو حفص عمر النسفي في (التيسير في التفسير)، حيث نقل منه في عدة مواطن وفيها يذكر البشاغري، وكتابه "عصمة الأنبياء" وناقلا منه[٢]. فيقول: "قال الإمامُ أبو حسينٍ محمَّد بن يحيى البشاغري في (كتاب العصمة)"[٣]، كما صرح المحقق لدى ذكره لمصادر النسفي في تفسيره فقال: "كتاب عصمة الأنبياء للشيخ أبي الحسين محمد بن يحيى البشاغري: نقل عنه فأكثَرَ في تفسير سورة يوسف دون غيرها مصرحا بذلك"[٤].

٢) ابن ناصر الدين الدمشقي في (جامع الآثار)، حيث يقول: "وأورد على هذا أن نبينا ﷺ لم يسمه الله في القرآن حبيبا كما سمى إبراهيم خليلا. وأجيب عنه: أنه عز وجل سمى نبينا ﷺ حبيبا بأبلغ التسمية وألطف الإشارة، فقال تعالى: (**قُلْ إِنْ**

[١] ينظر: كشف الظنون: ٦/ ١٨٩. ط دار الكتب العلمية. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: ٤/ ٣٦٣. هدية العارفين: ٢/ ١٨٩.

[٢] ينظر: التيسير في التفسير، نجم الدين عمر النسفي(ت٥٣٧هـ): ٢/ ٩٧- ٨/ ٤٠١، ٤٠٢، ٤٤٩، ٥٠٥، ٥٢٠.

[٣] ينظر مثلا: التيسير في التفسير، عمر النسفي: ٨/ ٣٢٤، ٨/ ٥٠٥.

[٤] التيسير في التفسير، نجم الدين عمر النسفي(ت٥٣٧هـ)، ١/ ٧٦. من مقدمة المحقق.

كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ)[آل عمران: ٣١] فإذا جعل متبعيه أحباءه. فقد استغني بذلك عن ذكره حبيبا .. فلما ذكر أن المُتَّبِع حبيبا استغنى عن ذكر محمد ﷺ حبيبا. ذكره بنحوه أبو الحسين محمد بن يحيى البشاغري في كتابه (عصمة الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام."[١]

ثالثا: اختصار الكتاب، مع نسبته لمؤلفه؛ فقد اختصره الإمام نور الدين الصابوني وصرح في مقدمته بنسبته للبشاغري، فقال: "ولم يكن أحد من السلف عُني بتصنيف كتاب خاص في هذا الباب غير الشيخ الإمام أبي الحسين محمد بن يحيى البشاغري لقاه الله رضوانه، فإنه أملى كتابه المسمَّى بكشف الغوامض في أحوال الأنبياء واسمه المشهور بين الناس عصمة الأنبياء"[٢]، ثم ذكر سبب اختصاره فقال: "ورأيت أهل العصر حُرِمُوا نفع هذا الكتاب الجليل قدره الكثير نفعه وخيره لعُلُوِّ ألفاظه ودقة معانيه، وقصور هممهم، وقلة وقوفهم على ما أودع فيه من الفوائد فيه؛ أحببت أن التقط منه ما يَسْهُلُ على الراغبين دركه وأقتصر على ما لا يسع الطالبين تركه"[٣].

رابعا: ذكره في بطون الكتب منسوبا للبشاغري، فقد ذكره عبيد الله السمرقندي في عقيدته، حيث قال: "اختلف العلماء والعرفاء أنَّ حقيقة كلام الله تعالى هل يجوز أن يسمعه بعض خواص عباده بلا واسطة حرف ولا صوت، قال إمام الهدى أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه: لايجوز لأن الصوت من لوازم السماع في الشاهد والغائب. وقال الفقيه أبو الليث السمرقندي وأبو يحيى البشاغري مصنف كتاب (عصمة الأنبياء) عليهم السلام والمحققون من الصوفية:

[١] جامع الآثار في السير ومولد المختار، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢ هـ)، ٣/ ٢٤٠ باختصار. وقارن: مخطوط كشف الغوامض: [١٧٥/أ].

[٢] المنتقى، للصابوني، ص٢٢. ط دار ابن حزم.

[٣] السابق نفسه.

كلام الله تعالى يسمع على الحقيقة لا على العادة الجارية تكريما من الله تعالى لبعض عباده"[1].

فقد ذكر الاسم المختصر ونسبه للبشاغري، لكنه وهم في اسمه، وقد نبهنا على ذلك فيما سبق قريبا.

تاريخ تصنيفه وإزالة وهم بهذا الصدد:

هذا الكتاب متأخر عن كتاب "شرح جمل أصول الدين"، الذي يسميه "شرح الأصول"، حيث ذكره وأحال عليه في أكثر من موضع، كما سبق. وقد جاء في نهاية مخطوط "شرح جمل أصول الدين": "وقع الفراغ منه يوم الخميس خامس من ذي الحجة سنة سبع وسبعين وستمائة"[2]، وهذا يقينا تاريخ نهاية النسخ، جاء من قِبَل الناسخ، فهو تاريخ يخص الناسخ لا البشاغري، وهو يؤكد من ناحية أخرى وهم تأخر وفاة البشاغري إلى التاريخ الذي يُذْكَر في كتب التراجم، على نحو ما قدمناه.

وبناء على ذلك؛ فإن ما يذكره أصحاب الفهارس والأدلة واتفاقهم على أن تاريخ تأليفه كان "سنة ٨٣٨ ثمان وثلاثين وثمانمائة" أي في النصف الأول من القرن التاسع؛ لا يعبر عن الواقع، ولا أدري من أين جاءهم هذا الوهم، إلا قلة التحقيق الناشئة من ندرة المعلومات عن البشاغري، رحمه الله!

وسبب مخالفة هذا للواقع وعدم تعبيره عنه؛ عدم اتساقه مع من يذكرهم البشاغري نفسه ضمن شيوخه، ولا يتسق مع استفادة العلماء من هذا الكتاب نقلا وتلخيصا، وكلهم توفي قبل هذا التاريخ المذكور. وبيان ذلك أنه مما يُقطع به كون الصابوني اختصر الكتاب، وهو قد توفي كما هو ثابت سنة (٥٨٠هـ)؛ فكيف يكون قد اختصر كتابا سيأتي مؤلفه بعد قرنين ونصف تقريبا؟! وكيف ينقل منه عمر النسفي وهو المتوفى سنة (٥٣٧هـ) أي قبل هذا التاريخ المزعوم بثلاثة قرون تقريبا؟ وكيف ينقل منه ابن ناصر الدين الدمشقي المتوفي قبل هذا التاريخ بأربعين سنة تقريبا؟! وكيف ينقل منه عبيد الله السمرقندي وهو المتوفى سنة (٧١٠هـ) وينسبه للبشاغري؟!

[1] مخطوط العقيدة الركنية: ص[٩/أ]، مكتبة فيض الله، رقم: ١١٥٨- تركيا

[2] شرح جمل أصول الدين: ص٢٣١. وقد راجعت الأصل فوجدته كذلك.

وقد سبق بيان كون البشاغري من تلامذة تلامذة الماتريدي على أقل تقدير، كما أن تاريخ كتابة النسخة الخطية الوحيدة كما كَتَب الناسخ تمت "عند الضحوة من يوم الأحد في سلخ شعبان سنة ثمان وثمانين وأربعمائة (٤٨٨هـ)"، فهذا التاريخ قبل التاريخ المذكور بنحو أربعة قرون، ثم هو تاريخ النسخ وليس تاريخ التأليف، فالتأليف لا بد أن يكون قبله، بناء على تاريخ مولد البشاغري؛ فكيف ينسخ الناسخ في القرن الخامس كتابا يقال إنه صُنف في القرن التاسع؟!

والخلاصة: أن تصنيف هذا الكتاب كان على أقصى تقدير في أوائل القرن الخامس الهجري. وذلك بناء على اقتراحنا من كون البشاغري ولد في النصف الأول من القرن الرابع الهجري (سنة ٣٣٥هـ)، وتوفي أوائل القرن الخامس الهجري. والله أعلم.

سَبْق الكتاب في معالجة موضوعه:

حين عمد الصابوني إلى اختصار هذا الكتاب مدحه مشيرا إلى هذا المعنى فقال: "ولم يكن أحد من أئمة السلف عُني بتصنيف كتاب خاص في هذا الباب غير الشيخ الإمام أبي الحسين محمد بن يحيى البشاغري لقاه الله رضوانه؛ فإنه أملى كتابه المسمى بكشف الغوامض في أحوال الأنبياء واسمه المشهور فيما بين الناس عصمة الأنبياء في شرح أحوالهم وكشف مقاماتهم وتأويل الآيات الواردة في معاتباتهم، ورأيت أهل العصر حُرموا نفع هذا الكتاب الجليل قدره الكثير نفعه وخيره، لعُلُوّ ألفاظه، ودقة معانيه، وقصور هممهم، وقلة وقوفهم على ما أودع من الفوائد فيه؛ فأحببت أن ألتقط منه ما يَسْهُل على الراغبين دركه، وأقتصر على ما لا يسع للطالبين تركه"[١].

أي أن كتابنا هذا من أوائل ما ألف في موضوعه، وفي فكرته، وفي معالجته، في بلاد ما وراء النهر أو بين الحنفية الماتريدية، على أقل تقدير. والذي يجعلنا نُقَيِّد السبق بهذا القيد هو ما وقفنا عليه من كُتُبٍ ذكرت في الفهارس سبقت إلى معالجة هذا الموضوع، وقد وقفت منها على هذه الثلاثة:

[١] المنتقى، ص٢٢

١) عصمة الأنبياء عليهم السلام، لأبي عثمان سعيد الحداد، صاحب الأمالي (ت ٣٠٢هـ)[١].

٢) عصمة الأنبياء، لأحمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢هـ)[٢].

٣) التَّنْزِيه فِي عصمَة الانبياء. الشريف مرتضى، على بن أبى أحْمَد الْحُسَيْن بن مُوسَى الشهير بمرتضى الموسوي، الشيعي (ت ٤٣٦هـ)[٣].

سبب تأليفه:

صنف البشاغري كتابه رداً على الحشوية الذين يَنسبون للأنبياء ما لا يليق، والحشوية كما قال الصابوني: "هم طائفة لا علم لهم بحقائق الأشياء، فيبنون اعتقادهم على ظواهر المنقولات من غير تَثَبُّتٍ"[٤].

وقد صرح البشاغري بذلك في قوله: "ولما رأينا اقتحام **الحشوية** في ذكرهم وخوضهم ووصفهم بما لا يليق بهم، وغيرهم من أهل العلم يجرون على ظواهر التنزيل في قصصهم؛ أوجب لنا شرح ما يوفِّقُنا الله تعالى من تأويل ما في القرآن، الذي ذِكْره[٥] يوهم أنَّهم ارتكبوا محظوراً وتعاطوا قبيحاً. كَلَّا، أن يكونوا على ما يذكرونهم مع تقرير قَصصهم على ما جاء في القرآن والأخبار المتواترة، وحمل كل فصل إلى معنى لائق بأحوالهم؛ إذ نَفْيُ القِصَّة مذهب المبتدعة، وإجراؤها على ظاهرها مذهب المُشَبِّهة[٦]، والإيمان بها وحملها على معناها [اللائق] مذهب أهل السنة والجماعة"[٧].

وقد جاء في الكتاب ما يدل على عناية علماء ما وراء النهر بهذه المسألة على وجه

[١] إيضاح المكنون: ٤/ ١٠١.

[٢] إيضاح المكنون: ٤/ ١٠١. والفهرست لابن النديم: ص ١٥٣.

[٣] هدية العارفين: ١/ ٦٨٨.

[٤] ينظر: الكفاية، الصابوني: ص٤٨٦.

[٥] في الأصل: ذكرهم الذي يوهم.

[٦] المشبهة هم القائلون بأن القديم يشبه الحادث، في الذات أو في الصفات. | ينظر: الفَرْق بين الفِرَق، عبد القاهر البغدادي: ص٢١٤ فما بعدها. الملل والنحل، الشهرستاني: ١/ ١٠٣ فما بعدها.

[٧] مخطوط كشف الغوامض: [٣/ب].

الخصوص، قبل البشاغري، مما يفسر تأليف البشاغري لكتابه واهتمام الصابوني باختصاره، فقد حكى البشاغري ما يلي: "وقع في وقت الشيخ أبي منصور رحمه الله- أن واحداً من الحشوية صنف كتابا وعنونه: **معاصي الأنبياء**؛ فقال الشيخ أبو منصور بأن المصنف بعقده التصنيف كفر؛ لأن من رام تصنيف كتاب يتمنى أن يجد من حسن ذلك الكتاب فصولاً كبيرة حتى يَحْسُن صنيعه، ومن تَمَنَّى وجود معصية من مؤمن حتى ينشرها خيف عليه؛ فكيف مَن يتكلف وجود معصية من رسول، حتى ينشرَها، كيف يبقى عليه إيمانه؟! هكذا سمعت من الفقيه الإمام أبي الحسن يَحكي عن الشيخ أبي منصور رحمه الله"[1].

إذا؛ فمسألة الطعن في العصمة خاض فيها بعض المسلمين بجهل، ونسبوا للأنبياء ما لا يليق، فكان واجب علماء أهل السنة الذب عن حياض النبوة وجناب الرسالة؛ بذكر الفهوم الصحيحة لما ورد في حق الأنبياء عليهم السلام، وهو ما قام به البشاغري في كتابه هذا.

من مصادره في كتابه:

ذكر البشاغري في كتابه عدداً من المصادر التي اعتمد عليها في كتابه، وهي:

١) كتاب "**تأويلات القرآن**"، للماتريدي.

أكثر من النقل في كتابه عن تأويلات القرآن للماتريدي، وهو في غالب نقله موافق لما ينقله، وفي بعضها يخالف[2]، وغالبا ما ينقل كلام الماتريدي بالمعنى، وقد صرح في كثير من المواضع بذكر الشيخ أبو منصور، وكتابه الذي يسميه أحيانا "تأويل القرآن" بالإفراد وليس "تأويلات" بالجمع في أربع مواضع من كتابه هذا[3].

٢) كتاب "**المناسك**"، للرستُغْفَني.

ذكره مصرحا به في موضع واحد حيث قال: "كان الفقيه الإمام أبو الحسين علي بن سعيد -رحمه الله- يقول في كتاب المناسك: إنَّ ذِكْر الصلاة على النَّبي ﷺ [يكون]

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٤/ب].

[2] ينظر مثلا: [١١٥/أ- ١١٥/ب]، [١٣٠/أ- ١٣٠/ب].

[3] ينظر: [١٩٠/ب]، [١٩٩/ب]، [٢٢٣/ب]، [٢٢٩/أ].

بعد التلبية.."[1]، وهو كثير النقل عن الرستغفني.

٣) كتاب "**شرح الأصول**"، للبشاغري.

وهو كتابه: "شرح جمل أصول الدين"، سبق ذكره وذكر مواطنه.

٤) كتاب "**التعرف على مذهب أهل التصوف**"، للشَّيخ أبي بكر بن أبي إسحاق الكلاباذي.

لم يصرح البشاغري بالنقل عن هذا الكتاب، لكنه يحيل على صاحبه كثيرا، وربما ينقل بعض معاني ما في هذا الكتاب، خاصة حين يحيل على معان صوفية. وهو في كتابه كثير النقل عن المتصوفة الذين يسميهم "أهل المعاني" محتفيا بهم، ويسميهم أحيانا "أهل الحقيقة من أهل البصيرة".

٥) كتاب "**بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**"، للكلاباذي أيضا.

وهو كتاب في إيراد الأخبار وشرحها، وقد صرح بالنقل عنه حين قال: "وقد ذكروا تأويل هذا الخبر بوجوه في كتاب **معاني الأخبار**؛ من وجه الشَّيخ أبي بكر محمد بن إسحاق البخاري -رحمه الله- فلم نشتغل بذكرها في هذا الموضع"[2]، والمتابع للآثار والأخبار التي يوردها في الكتاب يجد أنها في كثير من الأحيان منقولة بألفاظها من هذا الكتاب.

٦) كتاب "**كرامة الأولياء**".

صرح به في موضع من كتابه، دون ذكر مؤلفه، وقد نقل عنه كرامة لبعض الصالحين، ولم نستطع العثور على الكتاب ولا على مصدر ذكر تلك الكرامة[3].

٧) كتاب "**نور محمد**"، لوهب بن منبه.

نقل منه في موضعين، مُصَرِّحاً باسمه، فقال: " وقد جمع وهب بن منبه -رحمة الله عليه- في كتابه: **نور محمد** ﷺ: انتقال نوره من الصُّلب إلى الرحم، ومن الرحم إلى

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٢٣٢/أ].

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٢١١/أ].

[3] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٧/ب].

الصُّلب"[1]، وفي موضع آخر قال: "وإنَّما جاز أن يُوصف [بما] وصفنا، لما رُوي عن وهب بن منبه -رحمه الله- أنَّه قال في **كتاب نور محمد** ﷺ: إن نور[ه] كان يعمل في تلألُؤه من لدن آدم صلوات الله عليه من صُلبه إلى رحم"[2]. ولم أعثر على هذا الكتاب.

٨) كتاب "**العقل**"، لوهب بن منبه.

نقل منه في موطن واحد حيث قال: "الاشتغال بذكر فضل محمد ﷺ بالذي يَعجز الذاكر عن وصف فعله، في رفعته وشرفه. ذكر وهب بن منبه في **كتاب العقل**: إنّي قرأت في الكتب المتقدمة أنَّ الله تعالى خلق العقل، وقسَّمَه بين عباده، وجعل مثله كرملٍ عالِجٍ[3] من الشرق إلى الغرب على وجه الأرض، فأصيب منه حبة لجميع الخلق، وسائره لمحمد ﷺ"[4]. ولم أعثر على هذا الكتاب.

٩) كتاب **داوود الأنطاكي**.

نقل منه حديثا، فقال: "رُوي عن النَّبي ﷺ -رواه الأنطاكي رحمة الله عليه في كتابه-: إن بدلاء أمتي.." الحديث[5]، ويغلب على الظن أن يكون هو أبو عبد الله الأنطاكي؛ لأنه عادة ما يذكر في أمثال هذه السياقات، فقد رأيت صاحب (الكواكب الزاهرة في اجتماع الأولياء بسيد الدنيا والآخرة) وهو العلامة أبو الفضل عبد القادر بن الحسين المحيوي الشافعي (كان حيا في القرن التاسع الهجري)؛ يذكر خبرا يرويه عن أبي عبد الله الأنطاكي في الأبدال، كما ينص على وجود رسالة له في المسألة فيقول: "وقال أبو عبد الله الأنطاكي في رسالته"[6]، وهو ما يتفق مع قول

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٧٨/ب].

[2] مخطوط كشف الغوامض: [١٩٣/ب].

[3] جاء في لسان العرب: "عالج: موضع بالبادية بها رمل. وفي حديث الدعاء: وما تحويه عوالج الرمال؛ هي جمع عالج، وهو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض". | ينظر: لسان العرب، فصل العين المهملة، ٢/ ٣٢٧.

[4] مخطوط كشف الغوامض: [١٧٧/أ].

[5] مخطوط كشف الغوامض: [٢٠٤/ب].

[6] الكواكب الزاهرة في اجتماع الأولياء بسيد الدنيا والآخرة، للعلامة عبد القادر المحيوي الشافعي: ص١٤٩.

البشـــاغري هنا: "في كتابه". ولم أعثر على اســـم ذلك الكتاب ولا تلك الرســـالة. والأنطاكي هنا هو أحمد بن عاصـم، أبو عبد الله، الزاهد، صـاحب المواعظ. سـكن دمشـق، وروى عن جماعة. من كبار المشـايخ وزهادهم وأولى الحكمة واللسـان. من أقران بِشْر بن الحارث الحافي، والسَّري السَّقَطي. توفي تقريبا ٢٣٠هـ[١].

١٠) كتاب "**التنبيه**".

نقل عنه في موطن واحد فقال: "وقالوا في **التنبيه**: ذكر الخالق أشـفَى من ذكر الخلق"[٢]، وغلب على ظني أنه اســم كتاب، ولم أعرف مؤلفه ولا موضـــوعه، لكنه ليس هو "تنبيه الغافلين" لأبي الليث السمرقندي، حيث لم أعثر على النص المنقول فيه.

وبعد، فهذه هي المصـادر التي صـرح بذكرها البشـاغري في "كشـف الغوامض"، لكن مصادره لم تقتصر عليها بطبيعة الحال، حيث صرح بالنقل عن بعض الرجال كـأبي القـاســم الحكيم الســمرقنـدي[٣]، والحكيم الترمـذي، كمـا نقـل الكثير من

[١] ينظر: تاريخ دمشـق، لابن عسـاكر: ٧١/ ٢٢٠ فما بعدها. سـير أعلام النبلاء: ١٠/ ٤٨٧. سـير السـلف الصالحين: ص١٠٧٢.

[٢] مخطوط كشف الغوامض: [٢٣١/ب].

[٣] الحكيم السـمرقندي (ت:٣٤٢هـــ)، من تلامذة الماتريدي، "أخذ عن الماتريدي الفقه والكلام"، كما في (الطبقات السـنية)، وهو "إسـحاق بن محمد أبو القاسـم الحكيم السـمرقندي أخذ الفقه عن أبي منصـور محمد الماتريدي ولقب بالحكيم لكثرة حكمته وموعظته، وصحب أبي بكر الوراق ومشـايخ بلخ في زمانه وأخذ عنهم التصـوف.. وكان من عباد الله الصـالحين وممن يضـرب به المثل في الحكمة وحسـن العشـرة، تولى قضـاء سـمرقند أياما طويلة، وكانت سـيرته محمودة، قد انتشـر ذكره في الشـرق والغرب... توفي في المحرم يوم عاشـــوراء ســـنة اثنين وأربعين وثلاثمائة". يقول عنه أبو المعين: "وهو ممن ارتضـــاه الأمة بأســـرها وأطبقت الألســـنة على الثناء عليه، واتفقت الأفئدة على التعظيم والإجلال له، وقد كان جمع إلى ما كان تبحر فيه من الكلام والفقه ومعرفة تأويل القرآن علوم المعرفة والمعاملة، وبلغ في ذلك مبلغا سار بذكره الركبان قربا وبعدا وغورا ونجدا، وآثاره في الدين مشهورة ومشاهدة معروفة مذكورة، ومســـاعيه عند أولى العقل والدين مشـــكورة". للحكيم عدة مؤلفات كلها في علم الكلام، منها: (الحكمة النبوية) و(مختصـــر الحكمة النبوية) وهو شـــرح للفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، وله: (الســـواد الأعظم) وهو مطبوع وعليه شروح، ويسمى: (الرد على أصحاب الهوى)، و(عقيدة الإمام)، و(الصحائف الإلهية)، و(رسالة في بيان أن العمل جزء من الإيمان). | ينظر: الطبقات السنية، ٢/ ١٥٩. الفوائد البهية: ص٤٤.

الأحاديث والآثار، ومقولات أهل التصـــوف، والمفســـرين، والفقهاء، والمتكلمين من المعتزلة، والمتكلمين أهل الســـنة، والمتكلمين من غيرهم، فالكتاب هو نتاج تلك المصادر كلها، لا المنصوص عليه وحده بطبيعة الحال.

تبصـــرة الأدلة: ص ٤٧٣، ٤٧٤. كشـــف الظنون: ١٢٨٧/٢ - ١٠٠٨/٢- ١١٥٧/٢. تاريخ التراث العربي، سزكين: ٤٤/٤. الأعلام، للزركلي: ٢٩٦/١.

المبحث الثالث:
إشكالية الكتاب وقضاياه

أولا: إشكالية الكتاب الرئيسية:

المشكلة التي يعالجها هذا الكتاب تتمثل في وجود ما يوهم خلاف "العصمة"، المقرَّرَة لدى المتكلمين لدلالة الأدلة العقلية والنقلية عليها؛ فَنَصَبَ البشاغري نفسه لـ "دحض ما يوهم خلاف تلك العصمة"، سواء مما ورد في القرآن أو في الآثار أو في عقول عوام الناس.

تناول الكتاب عدداً من الأنبياء الذين يمكن أن يشتبه بعض أمرهم على عقول بعض الناس، وفقا للمنقول من أخبارهم سواء صح ذلك المنقول أو لم يصح، فذكر آدم، ونوحا، وإبراهيم، ويعقوب، ويوسف، وموسى، وداوود، وسليمان، وأيوب، ويونس، ولوطا، وشعيبا، وزكريا ومريم، وختم بسيدنا محمد ﷺ. وهو مع إقراره بأنه: "لكل واحد من الأنبياء صلوات الله عليهم من المعاني والمفاخر ما يعجز المرء عن [إبانتها]؛ إذ هم صَلُحوا للسفارة بين الله تعالى وبين عباده"، لكنه مع ذلك لم يذكر الجميع؛ "لأنَّ القصد من ذكرهم إبانة المشتبه من أحوالهم، وما عسى يضطرب عند تلاوة آية في شأنهم، وذلك يَظهر في مختلف المعاملات، ليس في دعوتهم إلى التَّوحيد، ومَن ظهرت منه معاملة مع نفسه أو عياله أو قومه [على] عادة البشر؛ فقد ذكرنا وجوهها ما نرجو وضوح المُشْكِلِ وانكشاف المُشْتَبِهِ"[1].

أي أنه رحمه الله لم يذكر إلا من يمكن أن يشتبه حاله على بعض الناس؛ ومن ثم جاء هذا الكتاب لتثبيت ذلك الأصل العقدي المتعلق بعصمة الأنبياء عليهم السلام، بطريقين:

الأول: التنظير لهذه العصمة، وتتمثل في المقدمة النظرية التي بدأ بها كتابه مقرراً العصمة على وجه الإجمال، وهي مقدمة ليست بالطويلة لكنها كافية لبيان العصمة واختلاف العلماء فيها. ثم إنه عند بيان حال كل نبي يبدأ بذكر ما وصفه الله به في القرآن من الأوصاف الحميدة، وأعلاها وصفه بالنبوة والرسالة التي

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٧٢/ب].

تستلزم العصمة وأن يكون قوله وفعله على الوجه المرضي لله تعالى، فيقرر عصمة كل نبي على حدة في الباب الخاص به، بعد أن قرر في أول الكتاب العصمة إجمالا.

الثاني: إزالة ما يوهم خلاف هذا التقرير النظري، وذلك بتتبع الآيات القرآنية التي توهم خلاف هذا المعني، أو الأحاديث والآثار، أو اعتقادات وفُهُوم عوام النَّاس مما تسرب لهم عبر الإسرائيليات وصارت جزءا من الخيال الشعبي، لذلك فالأنبياء الذين تناولهم الكتاب غالبهم أنبياء بني إسرائيل، أو جاء ذكرهم في كتب بني إسرائيل. ويزداد الأمر تأكداً في الوهم إن تم حمل حكاية إسرائيلية على آية قرآنية، أي إن فُسِّرَت الآية القرآنية بالحكاية الإسرائيلية سواء لاحتمال ألفاظها، أو بذكر تفاصيل لم يذكرها القرآن، فيذكرها بعض المفسرين وينقلها بعضهم عن بعض حتى صارت كأنها هي المراد المطابقي للقرآن.

ثانيا: موضوعات الكتاب وقضاياه:

يبدأ الكتاب بتقرير العصمة على وجه الإجمال، والتأكيد على أنَّ وصف الله لأنبيائه ورسله بـ"الهداية"، و"الاصطفاء"، و"الاجتباء"، ونحوها من ألفاظ المدح والتعظيم والامتنان، مع الحث على اتخاذهم قدوة وهداة إلى الحق وإلى طريق مستقيم؛ يوجب اتصافهم بالعصمة. ثم يذكر الباعث على تأليفه، وهو ما رآه من اعتقاد الحَشوية ظواهر بعض النصوص فنَسَبُوا للأنبياء ما لا يليق موضحاً منهجه ومنهج أهل السنة في هذه المسألة مقررا أن "نَفْي القِصَّة مذهب المبتدعة، وإجراؤها على ظاهرها مذهب المُشَبِّهة، والإيمان بها وحملها على معناها [اللائق] مذهب أهل السنة والجماعة"[1]، ويبدو من هذا الإيراد شيوع أفكار الحشوية لدى فئة من الناس، حتى وقع في عهد أبي منصور الماتريدي قيام بعضهم بتأليف كتاب في "**معاصي الأنبياء**"[2]!

ثم يذكر اختلاف العلماء في مدى العصمة ومجالاتها، فيذكر اختلافهم في ارتكابهم الصغائر، وقول أبي منصور الماتريدي بأنهم لم يكونوا معصومين عن

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٣/ب].

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٤/ب].

فوات الأفضل، وأنهم لم يرتكبوا محظورا، وهو ما مال إليه البشاغري، حيث قال: "نقول: بأنَّ الصَّغائر هي ترك الأفضل، وكذلك الزلات"[1]، ثم يذكر فائدة ذكر هذه الزَّلَّات في القرآن، والتي منها كونها دلالة على نبوتهم ورسالتهم، وليتحقق الأنبياء بالعبودية لله تعالى، وتأكيد تلك العبودية للخلق.

ثم بعد ذلك قرر عصمة كل نبي من الأنبياء -وقد ذكر خمسة عشر نبيا- على وجه التفصيل، وذلك بذكر المسائل والحوادث التي يمكن أن يُفهَم منها خلاف العصمة، فيتناولها بالشرح والتفسير والبيان والإيضاح، ليزيل اللبس الحاصل؛

[١] فبدأ بنبي الله **آدم عليه السلام**؛ فأكَّدَ على صُوَرٍ من تكريم الله له حين خلقه بيديه، وجعله أول البشر، ونفخ فيه من روحه، ونصَّ على اصطفائه في القرآن مما يوجب صفوته من الكَدُورات، وأسجد له ملائكته، وعَلَّمَهُ الأسماء كلها. وفي أثناء ذلك تحدث عن اصطفاء الله للأنبياء جميعا، وما يلزم عن هذا الاصطفاء من وجوب الإيمان بهم مع الإقرار بتفاضلهم، مقرراً أنَّ العلم بسرائر الأنبياء يوجب تعظيمهم، ومنهم آدم عليه السلام الذي جعله الله خليفة في الأرض، مع كَوْن خلافته من جلائل النِّعَم ولطائف المنن؛ إذ لو بَقِيَ في الجنة لكان واحداً من عُبَّاد السماء، أما جعله خليفة في الأرض؛ فالخليفة لا يكثر ولا يتعدد، فهي أجل قدراً.

ثم فَسَّر العصيان في قوله تعالى: (**وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ**)[طه: ١٢١] على مذاهب العلماء في نسبة الصغائر إلى الأنبياء؛ **فعلى** مذهب القائلين بجواز الصغائر: فإن ما ارتكبه صغيره لكن عن غير عمد، وهي مغفورة. **وعلى** مذهب القائلين بالزَّلَّة، فقد زَلَّ عن مراعاة ظاهر النَّهي لظنه أنَّ أكل حواء منها قبله رفع عنه النهي، لا سيما بعدما أقسم له إبليس، فهو لم يتصور أن يقْسِم أحدٌ بالله كذبا. **وعلى** مذهب القائلين بترك الأفضل: فقد ظهر له أن النهي لم يكن نهي تحريم بل استحباب، **وعلى** مذهب القائلين باستعجال الوقت: فقد لاح له في مقام النبوة جواز أكلها، فعوتب بترك انتظار وحي الرسالة. والبشاغري كثيراً ما يقوم بتخريج تصرفات الأنبياء عليهم السلام التي عوتبوا بها على هذا المعنى، وهو أنهم تصرفوا

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٦/أ].

بما لاح لهم في مقام النبوة، والعتاب جاءهم لعدم انتظار الوحي؛ إذ صدق الأنبياء انتظار الوحي كما قرر في كتابه. وبعد ذكره للأقوال أكد على أن الله تعالى منَّ عليه بالاجتباء وتاب عليه في الآية التالية، وهي قوله تعالى: (**ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى**)[طه: ١٢٢]، وبذلك فلا تلحقه شائبة بعد الصفح الرباني.

ثم عرج على معنى وصف آدم بالغواية في قوله: (**فَغَوَى**) فبين أن الغواية ليست هي الضلال، وإنما هي الميل عن الأفضل إلى الفاضل. ثم بين السِّرَّ في إضافة الإخراج من الجنة إلى الشيطان، وذلك لأنه انتصب للعداوة ولم يرض بالقضاء وقام بالوسوسة، لكن حقيقة الخروج كانت من تدبير الله تعالى وبأمره.

ثم بين سبب نسبة المعصية لآدم، مع كون حواء هي التي بدأت بالعصيان أو شاركته على أقل تقدير، فيجيب بأنها لم تكن نَبِيَّةً. ثم تحدث عن إبليس مقرراً أنه كفر بمجرد الاستكبار وقت السجود أو قبله حين عزم عليه.

أما عن خروج آدم من الجَنَّة مع كون مَنْ دخلها لم يخرج منها، كما في قوله تعالى: (**لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ**)[الحجر: ٤٨]، فقَرَّرَ أنَّ هذا الوصف لا يكون إلا لمن دخلها ثواباً لا امتحاناً، وآدم دخلها للامتحان لا للثواب، ومن هنا كان فيها أمر ونهي؛ لأنها كانت لهم دار امتحان لا ثواب.

ثم بَرَّأ آدم وحواء مما نُسب إليهما من الشرك، الذي يتوهم من قوله تعالى: (**فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء فِيمَا آتَاهُمَا**)[الأعراف: ١٩٠] حيث قيل إن إبليس أتى حواء وحرضها على تسمية ابنها باسمه؛ لأنه على فرض ثبوت القصة؛ فإن ما نسب إليهما لا يكون فيه إشراك، ونقل عن الماتريدي التأويل المعتبر للآية، وأن الآية ليست في آدم وحواء بل في بعض العرب الذين ينسبون أولادهم إلى الأصنام، فالآية في مشركي العرب ولا علاقة لها بآدم وحواء عليهما السلام. مؤكدا على أن الأصل في أحوال آدم ألا نُلحق به ما يشينه لما سبق من تقرير اصطفاء الله له وإنعامه عليه.

ثم بين معنى عرض الأمانة ووصف آدم بحملها في قوله تعالى: (**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا**

الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا)[الأحزاب: ٧٢]، مبينا الاختلاف في معنى الأمانة، ومرجحا أنها إقامة كل عمل لله تعالى، ومُعَرِّجا على أقوال المفسرين والصوفية الذين يسميهم "أصحاب المعاني" الذين رأوا أنَّ الأمانة هي كبح الجوارح عن شهواتها. فآدم -عليه السلام- حمل الأمانة راضياً فأعانه الله عليها. وأما قوله: (**ظَلُومًا جَهُولاً**) أي مجبولاً على هذا، لكنْ لمَّا حَمَلَ الأمانة انتفت عنه هذه الأوصاف، ويتأكد الانتفاء بحملها بحقها، مؤكداً على عدم جواز صرف الآية إلى التوكيد، بل اشتاق آدم صلوات الله عليه إلى حملها محبة في طاعة الله، فأداها بحقها.

[٢] ثم ذكر نبي الله **نوحا عليه السلام** مؤكدا على معاني "الاجتباء" و"الاصطفاء" مما يوجب عصمته عما يشين. أما ما وقع من دعائه على قومه؛ فذلك لِمَا ظهر له أنهم لا يؤمنون. وأما ما وقع مع ابنه ودعوته إلى اللِّحاق به؛ فلم يكن معصية، بل كان بناء على وعد الله له أن يلحق أهله به، فقال: (**رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ**)[هود: ٤٥] فوقع في قلبه أن ابنه هو الابن الصُّلبي، ثم إنه أعرض عن ابنه الكافر لمَّا أخبره الله تعالى بأنه عمل غير صالح، وأنه ليس من أهله أي من جهة الدين.

[٣] ثم ذكر نبي الله **إبراهيم عليه السلام** مؤكداً كما هي عادته على "اصطفاء" الله له، ووصفه بـ"النبوة"، و"الخُلَّة"، وما يلزم على هذا من نسبة كل خير إليه، وحمل تصرفاته على معنى يليق. ثم عرج على ما يوهم تعظيم إبراهيم عليه السلام للكواكب والشمس والقمر ذاكراً أقاويل أهل التأويل -وأولهم الإمام أبو منصور الماتريدي- مبيناً أن ما وقع مع إبراهيم عليه السلام كان إنكاراً ولما يكن إقراراً، وملزماً لهم الحجة لا موافقاً لفعلهم، أو أن ما قاله عليه السلام في قوله: (**هَذَا رَبِّي**)[الأنعام: ٧٦- ٧٧- ٧٨] أي هذا مصنوع ربي؛ والدليل على صحة هذه التأويلات: أنه قال (**إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ**)[الأنعام: ٧٨].

أما ما يُروى من "كَذِبَاته" عليه السلام؛ فإنما هي معاريض وليست كذباً، وبعضها روي بخبر آحاد لا يقطع به، وهو في كل أحواله كان يتصرف بالله لا

بنفسه، وأطال في هذا مفصلاً لتبرأة إبراهيم عليه السلام مما يوهم خلاف الحق، ومن لطائف ما ذكره في هذا المقام: ما كرره عن أبي منصور الماتريدي من أن الكلام يتبدل حكمه بحسب الاضطرار والاختيار، كقوله تعالى (**إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ**)[النحل: ١٠٦] حيث أثبت الإيمان مع النطق بنقيضه!

ثم عرج على معنى ذهابه إلى ربه في قوله تعالى: (**إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ**)[الصافات: ٩٩] مؤكداً أن هذا الذهاب ليس بقطع المسافات وإنما بالسير القلبي. أما طلبه تجنبيه وبنيه عبادة الأصنام؛ فلأن عصمته مع إسحاق وسماعيل لا تزيل التكليف بالإيمان والعمل الصالح، كما أنَّ هذا السؤال فيه نسبة الفضل إلى الله تعالى على الهداية والاصطفاء، وأنه ليس شيئاً ذاتياً باستحقاق كان منهم. وهو في كل هذا حريص على نقل أقوال المُفَسِّرين و"أصحاب المعاني" كأبي القاسم الحكيم الذي أكد أن الإنسان كلما عَلَتْ مرتبته زاد خوفه.

أما طلبه رؤية الإحياء والإماتة في قوله: (**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**)[البقرة: ١٦٠]؛ فلم يكن عن شك، بل كان رغبة في زيادة العلم بالمعاينة. وقوله تعالى (**أَوَلَمْ تُؤْمِن**)[البقرة: ٢٦٠] ليس على حقيقته، بل هو تقرير له على إيمانه، ولو كان في السؤال خطأ للحقه من الله عتاب، وهو ما لم يحدث، فالسؤال في ذاته غير مستشنع، بل الأمر معهود كما في خبر الذي مر على قرية، فقد سأل ما سأله الخليل عليه السلام.

أما قوله: (**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**)[الشعراء: ٨٢] مع كونه يوهم نسبة الخطيئة إليه، لكنها ليست خطيئة معهودة، بل العبد كلما علا قدره فهو يرى تقصيره في حق العبودية، وإبراهيم عليه السلام كان في مقام الخُلَّة فكان يرى نفسه قاصرا عن بلوغ درجة الشكر في حق الربوبية.

أما دعاؤه لأبيه مع معرفته بضلاله في قوله (**وَاغْفِرْ لأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ**)[الشعراء: ٨٦]؛ فقد كان هذا منه من حسن العشرة، وبيان أنه لا يتكبر على أبيه وأنه كان يسأل له المغفرة، وسبب المغفرة مضمر وهو الهداية، أي أنه

يدعو له بسبب المغفرة الذي هو الهداية ليحصل له الغفران، ومع ذلك فقد تبرأ منه لما أيقن أنَّ الله تعالى ختم على قلبه.

[٤] ثم ذكر **يعقوب عليه السلام** مقرراً "اصطفاء" الله له، وعلم الله الأزلي بنبوته، مُعَرِّجَاً على ابتلاء الله له في أبنائه، وقد ذكر الله خبره في سورة وصفت بأنها "أحسن القصص"؛ لما فيها من معاني الطاعة في الرخاء والشدة، والابتلاء بمعاملات الناس، وبيان حال العبد في حال القوة والضعف، وبيان محاسن الأخلاق في كل الأحوال.

أما إقبال يعقوب على يوسف عليهما السلام بمزيد محبة؛ فلم يكن ظلما لبقية الأبناء كما قد يتوهم، بل كان لما رأى فيه من مخايل طاعة الله، فلم يكن يعامل شَبَحَ يوسف بل روحه. أما وصف أبناءه له بالضلال في قولهم: **(إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)**[يوسف: ٨]، فالمراد به الخطأ الواضح، حيث ظَنُّوا أنه لا يُسَوِّي بينهم في المحبة والإقبال، موضحا أن فعل يعقوب مع يوسف لم يكن من جهة الوالدية بل من جهة النبوة، أي لمنقبة خصَّ الله بها يوسف عليه السلام.

وأكد البشاغري على إيمان أبناء يعقوب وعدم كفرهم، أما كذبهم على أبيهم في قولهم **(وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ)**[يوسف: ١١)]؛ ففي فعلهم نوع نصح أضمروه؛ لذلك لم يكفروا؛ لكنهم لغلبة شهوتهم لم يستعملوا النصح المتمكن، ثم إنهم لم يعتقدوا قتله بل أرادوا تغييبه عن أبيه. أما ما يتوهم من كون الاستجابة لطلبهم اللعب غير لائق بمنصب النبوة؛ فلم يكن لعبهم لعباً محرماً، ولا معصية، ونجباء الخلق يعاملون الناس على قدر ما يطيقون لا على قدر مقامهم.

أما حزن يعقوب على يوسف؛ فهو شفقة طبيعية من والد على ولده، وهي من الرحمة الربانية التي وضعها الله في قلوب الآباء، فهو عليه السلام لم يفَوِّت عبودية الصبر، ولم يشتغل بالمحظور، ولم يشتغل بغير الله طرفة عين، لكن ضياع يوسف منه كان يولد له أسراراً في نفسه كان يستحليها فيطلبها بذكر يوسف عليه السلام. ثم إن هذه المحنة كانت ابتلاء من الله ورفعة لقدر يعقوب ليصفو ظاهره كما صفا باطنه عن الميل ليوسف، فجزعه لم يكن كجزع الغافلين، وتأسفه -كما يقول

الكلاباذي- كان تأسفا على ما في يوسف من المعاني الربانية. والجزع من العبد إذا لم يمازجه الشكوى إلى المخلوقين، والسخط بالمقدور؛ فهو تضرع وابتهال وتمسكن. أما أخوة يوسف؛ فينبغي إمساك اللسان عنهم، لا سيما بعد أن غفر الله لهم في قوله تعالى على لسان يوسف: (**يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**)[يوسف:٩٢]،وقوله تعالى على لسان أبيهم: (**قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**)[يوسف: ٩٨].

[٥] ثم ذكر **يوسف عليه السلام؛** فبدأ كعادته بالتأكيد على الاصطفاء الرباني وما أجراه الله عليه من الأعجوبات والكرامات التي توجب حمل ما يُنْسَبُ إليه على أحسن المحامل، فمن ذلك: ابتلاؤه منذ صغره، وحُسْنُ الصورة والقامة، مع إعطاء العلم، والعصمة عن هوى النفس وشهواتها، والثبات في سِرِّه مع الله منذ صباه ومع تقلب الأحوال عليه، مع تحويل قلوب الناس للاحتياج إليه لتعبير الرؤيا، وسخاؤه عندما تولى الأمر مع تمام العقل والحكمة.

ثم بعد هذه المقدمات عرج على أهم ما يوهم الشين في قصة يوسف، وهي مسألة الهَمّ والمراودة، فقرر أن المراودة كانت من المرأة، وهي دليل على أن يوسف عليه السلام كان فيه ما يَرغب النساء فيه، فهو تام الرجولة والفحولة، لكنه لقوة روحه لم يستجب لها. أما الهَمّ فذكر اختلاف العلماء فيه، فأصحاب الظواهر -كما سماهم البشاغري- قالوا: إن يوسف انصرف عن هَمِّه لما رأى برهان ربه، وذكروا بعض ما يؤيد قولهم من القَصَص الإسرائيلي الذي لا يَثْبُتُ كرؤيته صورة أبيه في الجدار فامتنع! واختار البشاغري أن حال يوسف في تلك اللحظة كان كحال العبيد من الانكسار والسكوت عند السادة، فتوهمت أنه هَمَّ بها. ثم ذكر قول أبي منصور الماتريدي بأن يوسف كان يَهم بها لو تُرك وطبع بشريته، لكنه لم يفعل؛ لأنه رأي برهان ربه الذي هو اصطفاؤه واجتباؤه وعصمته. وقال بعضهم: هَمَّ بها، أي دفعها عن نفسه. وفي كل تلك التأويلات يحمل البشاغري المتشابه على المحكم، فالمحكم هو ما سبق له من العناية الربانية، والمتشابه هو ما يذكره من الأحوال الموهمة.

أما تفضيل يوسف عليه السلام للسجن؛ فقد كان لمعان شريفة، منها تأكيده لهن على عدم الاستجابة لما يطلبونه منه. أما طلب يوسف من السجينين ذكره عند الملك؛ فليس استعانة بغير الله كما قد يتوهم بعض الحشوية، بل هو من الأخذ بالأسباب التي تعبدنا الله بها، كما أنه بعد إبلاغ الرسالة في السجن أراد إيصالها للملك. أما عدم إسراعه بالخروج من السجن؛ فمعناه إظهار السكينة والوقار حال خروجه من السجن، لا كفعل المتضجر الساخط، كما أنه أراد تبرئة نفسه قبل الخروج حتى لا يبقى أثر اتهامه عالقا عند الملك؛ فأحب ظهور نزاهته التامة ليكون من الملك بمحل الإجلال. وأما قوله (**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**)[يوسف: ٥٣]؛ فإن كان من كلام يوسف فهو بيان لفضل الله عليه أنه حين امتنع عنها، ولم يكن من نفسه بل بالله فعل.

وأما إنكاره لنفسه بين إخوته؛ فلأنه كان ينتظر الوحي، وهو لا يتصرف بدون الوحي، كما ينطوي فعله على فوائد ولطائف تربوية. وأما طلب ضم أخيه إليه؛ فليس لزيادة الحزن على أبيه، بل فعل ذلك بالوحي وليس جزافا.

أما خوف يعقوب على أبنائه وأمرهم بالدخول من أبواب متفرقة؛ فذلك لقصورهم عن بلوغ أعلى درجات التوكل؛ فعاملهم بمقامهم، كما أنَّ نُبُوَّتَه لا تمحو وصف الأبوة بل الأبوة باقية، وهو في كل الأحوال سره منزه عن الاعتماد على غير الله تعالى.

وأما إيواء يوسف لأخيه؛ فلم يكن من باب الخيانة والخديعة كما قال الحشوية؛ لأنه لا يفعل شيئا بلا وحي من الله تعالى، وأما نسبة السرقة إليهم وهو يعلم أنهم لم يسرقوا؛ فلم يكن المنادي بذلك يوسف بل بعض خدامه، وهم لا يراعون حدود الكلام، أو معناه أنَّ قوله: (**إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ**)[يوسف: ٧٠] على الاستفهام لا التقرير. وأما نسبة السرقة ليوسف من قبل إخوته؛ فهؤلاء ألقوه في البئر فهل يتورعون عن اتهامه بما لم يفعل؟ فقد كان من جملة ابتلاء الله ليوسف، وفي كل الأحوال فلا احتياج إلى تأويل كلامهم لأنهم لم يكونوا أنبياء، لا سيما مع قول بعض أهل

التفسير: إنه في صغره سرق صنما حتى لا يعبدوه، كما روى عن بعض التابعين؛ فإن صح هذا الخبر فهي منقبة لا مثلبة.

ثم عرض البشاغري إلى طريقة يوسف عليه السلام في العفو، وأنه استعمل معهم الخُلق الحسن، ولم يقابل السيئة بمثلها. ثم تعرض لقضية قميص يوسف وما قيل إنه كان قميصا من الجنة، وقد حققنا القول هناك وذكرنا أقوال المفسرين في هذه المسألة.

وأما استدعاء يوسف لأهله؛ فليس من سوء الأدب مع أبويه بل فعل ما فعل بالوحي، كما أراد إكرامهم حين معاينة ما أنعم الله عليه بتحقيق رؤياه. وأما سجودهم له؛ فليس سجود عبادة بل تحية وإكرام، وهو كان مباحا في ذلك الوقت. وأما طلبه الوفاة على الإسلام؛ فهو من كمال عبوديته وعلو رتبته، والعبد كلما عَلَتْ منزلته زاد خوفه من ربه، وحتى يقتدي الناس به؛ لأنه موضع قدوة.

[٦] ثم ذكر الكليم **موسى عليه السلام**، وأطال في أحواله[١]، فبدأ -كعادته- بالتأكيد على "اصطفاء" الله له وما يلزم عن هذا الاصطفاء من حمل تصرفاته على ما يليق بنبوته ورسالته. ثم ذكر سر تكرار هذه القصة في القرآن، وذلك لبيان مقداره ووجاهته عند الله تعالى من جهة، كما أنَّ رسولنا كان يدعو اليهود وهم يَدَّعُون في حق موسى أشياء فاسدة، فكان لابد من رد مطاعنهم، كما أنهم مجبولون على الحسد؛ فذكر فضائله ليعلموا أنه لا يتمكن الحسد من نبينا، إذ الحاسد لا تسخو نفسه بذكر فضائل محسوده، وليكون ذلك دليلا لهم على نبوته ورسالته.

أما إضافة الظلم لموسى في قوله (**ظَلَمْتُ نَفْسِي**)[القصص: ١٦] حين قتل القبطي؛ فأراد به الإضرار بنفسه حين فعل ذلك، أو أراد ظلم نفسه حين استجاب لمن استغاثه دون معرفة أنه هو الظالم، أما نفس الفعل فلم يكن قتله قتل عمد بل كان خطأ، ثم هو لم يكن نبيا بعد. وأما إضافة فعله إلى الشيطان والوصف بالخوف؛ فكان كله قبل النبوة، كما أنَّ له معنى صحيحا لا يخدش عصمته. وأما

[١] استغرق ما يتعلق بهذا النبي الكريم مع نبينا ﷺ نصف الكتاب تقريبا.

شكواه الفقر بعدما سَقَي للنساء؛ فلم يكن شكوى لغير الله، بل كان تضرعا ودعاء، وهو لا ينافي التوكل.

ثم عرض لمسألة كلام الله لموسى عليه السلام وحللها تحليلا عقديا يتفق مع مذهب أهل السنة والجماعة، وناقلا أقوال شيوخه وأقوال المفسرين -لا سيما أبو منصور رحمه الله- من أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت ولا تقديم ولا تأخير ولا تكييف، وقرر مسألة الكلام في مواطن متفرقة في هذه القصة على مقتضى التنزيه.

ثم بَيَّن معنى خوف موسى عليه السلام لما رأى الحية تسعى، فقال: إن موسى بشر يجري عليه طبع البشرية، كما أن في هذا من تدريب الله له لقطع الأطماع في غير ربه، وليكون توكله عليه فيما يقابل في دعوته، فقد كان الأمر في الحقيقة تصفية لباطنه، وقوله تعالى: (**خُذْهَا وَلا تَخَفْ**)[طه: ٢١]؛ جارية على هذا المعنى.

أما دعاؤه بانشراح صدره وتيسير أمره والادعاء بأن ذلك كان لوجود لُكْنَةٍ في لسانه وضيق في صدره؛ فهذا حشو من القول، وجهل بأحوال الأنبياء؛ لوجود الفرق بين الضَّجَر والصلابة في الدين، فالصلابة تهيج من قوة الإيمان، والضجر يهيج من هوى النَّفس، وموسى صلوات الله عليه كان صُلْبًا في الدين، كما ظهر مع أخيه حين أخذ بلحيته ورأسه. وأما ما يقال من أنَّه رفع جمرة في صغره ووضعها في فمه فأثَّرَتْ فيه؛ فهو كلام فاسد لا تدل عليه الآية، ولم يأت في خبر صحيح يُحْتَج به. وأما اتهام فرعون له بقوله (**وَلا يَكَادُ يُبِينُ**)[الزخرف: ٥٢]؛ فقد كان على سنن فرعون في الكبر، كما أن فرعون لم يُرِد اشتباه كلامه، بل جاء يصف ما يوافق هواه بالبيان وما يخالفه بغير البَيِّن.

وأما أمر الله له بملاينة فرعون؛ فلم يكن مداهنة ولا خوفا من غير الله، بل لإلزام الحق وإقامة الحُجَّة وحسن المعاملة مع المدعو، ومن ثم فلا يجوز إسقاط الأمر بالمعروف وملاينة الظلمة والفسقة احتجاجا بفعل موسى. وفي قولهما (**إِنَّنَا نَخَافُ**)[طه: ٤٥]؛ لم يكن شَكًّا وارتياباً في عصمة الله لهما، بل كان طلباً للقوة

والمدد من الله تعالى، كما أن خوفهما هو خوف الطبع البشري، والنبوة لا ترفع هذا الطبع ولا تزيله، مع كمال وتمام التوكل والثقة في الله تعالى.

وأما وصف موسى بالعجلة؛ فقد كانت عجلة في إرضاء الله ومحبته وطاعته. وأما فتنة قومه وقول بعض أهل التأويل: إنها كانت عقوبة له لاتكاله في حفظهم على أخيه؛ فلم يثبت شيء من ذلك، وهو إن ثبت فهو بلاء ابتُلي به موسى، وافتتانهم كان من أقدار الله الأزلية الجارية على العباد، ليرتفع قدر موسى عند الله تعالى بالصبر عليهم، وهو في كل أحواله عامل بالوحي لم يخرج عنه. وأما غضبه فقد كان غضبا لله تعالى.

وأما معاتبة موسى لهارون؛ فهي معاتبة لِمَا ظنه موسى تقصيرا من قبل هارون، وأنه كان الواجب عليه السعي إليه وإخباره بما جرى. وما حدث من جره لأخيه من رأسه؛ كان غضبا لله وصلابة في الدين، فلا يعاب موسى بشيء من ذلك.

ثم عرض لقصة السامري وتحدث عن البركة والتماسها بوجهها وبغير وجهها، مؤكداً على أن ما حدث مع السامري هو التماس البركة بغير وجهها، ومقرراً أن العبد حال التماس البركة عليه أن يكون متعلقاً بالله لا بغيره، وأنها لا تعدو أن تكون سببا.

ثم أكد على عصمة الأنبياء عن الاتصاف بالظلم أو الركون للأسباب. ثم ذكر بعض منن الله تعالى على موسى بما علمه من معجزات ستكون برهاناً لنبوته ورسالته، هذه المنن التي بدأت بتمييزه عن سائر الأطفال بنجاته من ذبح فرعون حين أَلْهَمَ الله أمه بإلقائه في النهر، كما ظهرت بتمييزه عن سائر الأنبياء بتكليمه، ثم إلقاء المحبة عليه؛ فألبسه الله نورا بحيث يحبه من رآه.

وأما سؤال موسى الرؤية؛ فلم يكن خطأ -ولا يقال هنا إنه من نفسه اخترع هذا السؤال، كما لم يثبت ما قيل إن الملائكة نهرته ووبخته على ذلك-؛ لأن موسى كان نبياً مرسلاً؛ فهو لا يتكلم إلا بوحي، إذ لو أخطأ موسى بهذا السؤال؛ لَلَزِمَ عن ذلك أن يكون مشبهاً ولو في وقت، كما يلزم عنه أن موسى لم يعرف ربه وهو كفر. والله تعالى حين تجلى للجبل ودَكَّه؛كان هذا معاملة لموسى بصفة الجلال تعليماً وتهذيباً،

ولا يلزم أن يكون لخطأ صدر منه، كما أن الله تعالى لم يُخَيِّب موسى بل علق الرؤية على استقرار الجبل، وهو ممكن، فيكون بمثابة وعد بالرؤية لكن في الآخرة. ثم رد على نفاة الرؤية وهم المعتزلة من خلال تفسير الآيات وفق ما تدل عليه اللغة ويدل عليه الشرع، وقرر مذهب أهل السنة في الرؤية وأطال في هذا مستعينا بأقوال المفسرين من أهل السنة. وأما قوله (**تُبْتُ إِلَيْكَ**)[الأحقاف: ١٥]؛ فلم يكن عن سؤال الرؤية، بل هو من تعظيم الله، ولأن الأهوال تخف بذكر الله تعالى، وذكر التوبة خرج منه مخرج العادة عند رؤية الأفزاع؛ لأن مقام الأنبياء مقام الوحي وخصوصا في تلك الحالة الرفيعة، وأورد في هذا احتمالات كثيرة عليها يتخرج حال موسى مع اللائق بحال النبوة.

ثم تناول مسألة إلقاء الألواح نافيا عنه أنه ألقاها ضجراً وغضباً، كما يقع من عموم الناس، بل هو من تشمير موسى وجَدِّه في تخليص قومه من مصيبة الشرك والمخالفة، كمن يُشَمِّر لتخليص ولده من الغرق، كما أنَّ الإلقاء هنا يعنى الوضع لا الإلقاء، وهو لا شيء فيه. وأما أخذه برأس أخيه ولحيته، فهو عملٌ منه بالاجتهاد، وإلا ما نهاه هارون عن ذلك، لكنَّ موسى أراد بذلك إيقاع استفظاع الفعل في قلوب قومه بما فعل مع أخيه.

وأما ما يقال من أن موسى تمنى أن يكون من الأمة الخاتمة، أو أن تكون كرامات الأمة المحمدية لقومه فتاب عن ذلك، أو أنه ألقى الألواح لما رأى من فضيلة هذه الأمة؛ فلا يصح شيء من هذه الروايات لأن رتبة الأنبياء أعلى ممن دونهم، ولأن الأنبياء لا يتحاسدون، ولأن السياق القرآني للقصة يرد هذا الفهم وهذه الروايات.

وأما ما يتوهم من سخطه على قَدَرِ الله في قوله: (**أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا**)[الأعراف: ١٥٥]؛ فلم يكن سخطاً بل كان تضرعاً وابتهالاً خوفاً من لحوق الهلاك بسبب السفهاء. وأما سؤاله مغفرة الذنب والإسراف في الأمر؛ فالغفران الذي سأله الأنبياء عليهم السلام هو الغفران بالمعنى اللغوي أي الستر باستدامة العصمة عليهم، لا الذي يكون بعد ذنب.

وأما دعاؤه على قوم فرعون؛ فليس اعتراضاً على حكم الله فيهم، بل لأنهم كانوا يحتجون بحسن حالهم على صحة اعتقادهم، وأنَّ الحُسْنَى لهم في الآخرة؛ فإذا انصرفت عنهم الزينة انصرفوا للنَّظر فيما يدعوهم إليه، فدعاؤه عليهم بطمس الأموال؛ لأنها منعتهم عن الهداية، ولا شك أنَّ الهداية أولى؛ فإذا أنعم الله بعدها على عبده بالأموال كانت الأموال دافعة لمعرفة الله لا ملهية عنه. وأما دعاؤه عليهم بأن يشدد الله على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم؛ فإنه لم يفعل ذلك بنفسه بل بالوحي فعل ذلك، ولأنهم كانوا يتهاونون بالإيمان فأحب ألا يتهاونوا، ولأن الشدة إذا لحقتهم التفتوا إلى الإيمان، ولأنه علم أن هلاكهم دنا، فدعا الله بما أطلعه من أقداره، أي أن دعاء موسى عليه السلام لم يكن لحظ نفسه بل كان لرغبته في إيمانهم، أو لقطع شرورهم.

وأما قوله (**وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ**)[يونس: ٧٧] مع ظهور فلاحهم بترأسهم على الناس ومكانتهم بين أتباعهم؛ فالمراد بالفلاح نيل الفوز الممدوح لا كل فوز، كما أن حقيقة السحر تظهر بالامتحان فعندئذ يظهر عدم فلاحه.

ثم عرض البشاغري لما في قصة موسى مع فتاه، فأكد على أن ما حدث فيها جميعا كان بالوحي لا بنفسه.

وأما إضافة النسيان إليهما مع كون الفتي هو الذي نسي؛ فالمراد بالنسيان هنا الترك، أو لأن نسيان الفتى كان للحوت وموسى كان نسيانه الاستخبار منه. ثم عرج على لقاء موسى مع الخضر عليه السلام مرجحا كونه عبداً صالح دون تكلف ذكر اسمه، وأياً كان اسمه فهو أقل شأنا من موسى كما يقرر، وأن الله تعالى قد يبتلي الرفيع القدر بالتواضع للذي دونه.

وأما إفساد السفينة؛ فهو أمر غير خارج عن الشريعة كما توهمه بعض الناس؛ لأنه بفعله حافظ على أموالهم، وإنكار موسى عليه كان بحسب علمه بالشريعة التي علمه الله تعالى؛ ولأن الله تعالى لم يُطْلِعْهُ على الغيب الذي أطلع الله عليه عبده الصالح. وأما قتل الغلام؛ فأنكره موسى بالنظر إلى الظاهر حيث لا تُقتَل

النفس إلا قصاصاً، وهو صاحب شريعة، فكان عليه الإنكار بحسب ما أعلمه الله تعالى.

وهو في كل ذلك يستنبط المعاني والفوائد واللطائف القرآنية. ثم ختم بقاعدة كلية في عصمة موسى عليه السلام مقررا أن الله تعالى اصطفاه وكَلَّمه، فما رأينا مما تعجز عنه الأفهام؛ يجب حمله على ما يليق بحال من هذه صفته.

[٧] ثم ذكر **نبي الله داوود عليه السلام**، فبدأ كعادته بذكر ما آتاه الله، وما أنعم به عليه لا سيما "الاصطفاء" بالنبوة والرسالة لتأكيد العصمة اللازمة لهذا الاصطفاء. ثم شَنَّع على الحشوية الذي يحملون بعض أخبار داوود عليه السلام على ظاهرها، معتمدين على بعض الأخبار التي يلزم لو صحت نسبته لفعل الكبائر، وهو ما يتنافى مع وصفه بالنبوة والرسالة، فيجب حينئذ تأويل ما جاء من الأخبار إن صحت.

ثم ذكر عصمة داوود عليه السلام عما يروى في قصة "أوريا" قائد جيشه، الذي بعثه ليُقتَل -كما زعموا- ليتزوج بعد ذلك داوود زوجة ذلك القائد؛ فقرر أن القصة لا تصح، وعلى تسليم صحتها؛ فإن إرسال هذا الرجل للقتال لم يكن لهذا الغرض بل كان لغرض صحيح، وأما زواجه من زوجته؛ فلم يكن بتدبير منه بل بوحي من الله تعالى، وأما وقوع بصره عليها -إن صح- فلم يكن متعمدا ذلك. ثم ختم بالتأكيد على أن مشايخ أهل السنة لا يرون صحة ما يروى من ذلك، بل يُخشى على معتقد ذلك من الكفر والنفاق.

وأما ما وقع في الحُكم بين الخَصْمَين؛ فكان تعليماً من الله تعالى لداوود ألا يحتجب عن الناس، وأن فزعه منهم لأنهم مَثُلوا بين يده بغتة. وأما قوله (**وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ**)[ص: ٢٤]؛ فهو اليقين وليس الشك، والفتنة استخلاص له من الله تعالى ليخلصه إليه.

وأما استغفار داوود في قوله: (**فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ**)[ص: ٢٤]؛ فهو طلب استدامة الستر عليه لا عن ذنب وقع، كما أن العبد مهما ارتفع قدره فهو مقصر في جنب

الله تعالى، وغفران الله له يتوجه إلى غفران يليق بحال مثله، لا غفران العصاة، بدليل قوله بعده (**وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ**)[ص: ٤٠].

وأما أمر الله له بقوله (**فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ**)[ص: ٢٦]؛ فالمراد منه أن يكون على القدر الذي أهَّلَه الله له، ومن ثم فعليه عدم اتباع الهوى في أحكامه، فهو توجيه من الله لا عن وقوع اتباع هوى أو زيغ. مؤكداً أنَّ هذه التوجيهات الربانية لداوود لا علاقة لها بقصة المرأة وقائد الجيش.

ثم ختم بمناقشة ما قيل إن هذه المرأة كانت أُمَّاً لسليمان عليه السلام، أنها لو كانت كذلك ما صح قول الله تعالى: (**وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ**)[ص: ٣٠]؛ لأنه لو وقع منه ما قيل لما استحق الهبة من الله تعالى، كما وصف الله سليمان بأنه صَفِيٌّ نَقِيٌّ، فلو كان هناك أي تخليط في أمره ما وُصف بهذه الأوصاف.

[٨] ثم ذكر **نبي الله سليمان عليه السلام**، فبدأ بذكر ما أنعم الله به عليه من "الاصطفاء" وجميل الأوصاف، ووراثته لأبيه وما أعطاه مما لم يعط غيره، مما يلزم رد ما يوهم من متشابهات حاله إلى محكمات صفاته وأحواله.

وأما سؤاله أن يعطيه الله ما لم يعط غيره؛ فليس عيبا، بل كل نبي يحب أن يجعل الله له خصوصية، كما ذَكر عن إبراهيم أنه سأل أن يجعل الله له ذكرا في الآخرين، وكما اختص نبينا من كونه أكثرهم تبعا يوم القيامة، وعدم جواز نكاح زوجاته من بعده، ونحوها مما يمُنُّ الله به على أصفيائه.

وأما ما قيل من إضاعته الصلاة والغفلة عن الله لما عُرِضَت عليه الخيل، فقام بقطع عراقيبها وأعناقها؛ فلجواز ذلك في شريعته، هذا إن حملنا الذبح والقطع على حقيقته، وهو في كل أحواله عامل بالوحي. وإن لم يُحمَل على حقيقته؛ فليس في الأمر إشكال، كأن يقال إنَّ مَسْحَه على أعناقها كان تَيَمُّنا بها وعطفا عليها؛ لأن الخيل معقود في نواصيها الخير كما جاء في الخبر، مع لحاظ أنَّ عرض الخيل عليه لم يكن عرض تكبر وزينة كأبناء الدنيا؛ بل كان بإذن من الله. وأما حبه للخيل؛ فلِمَا رأى فيها من خصوصية اللُّطف الرباني، حيث جعلها الله آلة لأفضل العبادات وهو الجهاد والأعمال الصالحة. وأما فوات صلاة العصر على ما قيل؛ فإن صحت

الأخبار فليس عن تفريط منه، بل لاشتغاله بعبادة أخرى؛ فلم يترك الصلاة تَلَهِّيَاً عنها، فلا يقاس حاله بحال تاركي الصلاة المشتغلين بالدنيا.

وأما ما قيل من سلب ملكه من قِبَل الشيطان؛ فلا يصح شيء من ذلك، بل هو من الإسرائيليات، فتفسير الفتنة به غير صحيح، بل الفتنة ما ورد في الصحيح من أنه طاف على نسائه ونوى أن تحمل كل امرأة منهم فارسا يجاهد في سبيل الله، فلم يحصل ما أراد لعدم قوله: "إن شاء الله". ولا يمكن تَسَلُّط الشيطان على الأنبياء، فلا يقال هنا إن الشيطان جلس على كرسيه لعدم ثبوت القصة، وإن ثبتت؛ فيمكن حملها على معان صحيحة، فلو سلمنا زوال الملك منه لمدة؛ لم يكن بعيدا عن الحكمة، دون تسلط من الشيطان. وأما إلقاء الجسد على كرسيه؛ فهو جسد سليمان نفسه، حيث ظل منصوبا على الكرسي بعد موته، لا جسد الشيطان.

وأما طلبه للمغفرة؛ فليس لشيء وقع منه، بل لطلب دوام الستر والتوفيق والعصمة، ولأن العبد مهما علا قدره فهو في حاجة لربه أبدا. وما يقال من أنه عمل بالتجارة وأسيئت معاملته؛ فلم يثبت، وإن صح فعمله بالتجارة ليس عيبا ولا هو ذنب.

ثم ذكر العطاء الرباني لسليمان واختلاف أهل التأويل فيه، بين قائل: إنه الملك، وقائل: إنه النبوة والرسالة، وقائل: إنه جذب سره عن العالم، وقائل: إنه تسخير الرياح، ونحوها.

ثم أكد على عصمته في قصة مروره على وادي النمل؛ من أن يقع منه خطأ أو ظلم في حق شيء من خلق الله، وأنه لما ابتسم لم يبتسم ابتسام المسْتَخِفِّ بقول النملة، بل ابتسام المتعجب. وأما توعده بقتل الهدهد؛ فلأنه كان جائزاً في شريعته، والهدهد تحت حكمه.

وهو في خلال ذلك يستنبط استنباطات لطيفة، كما في استنباطه وجوب التثبت في خبر الواحد من قصة الهدهد حين قال له (سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ)[النمل: ٢٧]، واستنباطه جواز الكرامة من قول الصالح (أَنَا آتِيكَ بِهِ)[النمل: ٤٠]، وهو في كل

ذلك يفسر الآيات تفسيراً يرفع عن سليمان كل ريب أو خلل في عصمته سواء منها ما يوهم أو ما لا يوهم فيه نقصا.

ثم أكد على صفة الشكر التي وصف بها داوود وسليمان، وأنهما كانا في أرفع درجات العبادة وأصفى حال العبودية. ثم ختم الفصل بذكر بعض المعالم المهمة في فهم ما ينسب إلى الأنبياء، مؤكداً أن الثابت في القرآن والسنة المتواترة لا يمكن رده، بل ينبغي تأويله إن كان فيه ما يوهم خلاف العصمة، وهذا هو مذهب أهل السنة؛ فلا هم يحملون الأخبار على ظاهرها، ولا هم يؤولونها تأويلا يؤدي إلى إنكارها كفعل أهل العبث واللغو.

[٩] ثم ذكر **نبي الله أيوب عليه السلام**، فبدأ بالتأكيد على "اصطفاء" الله له ووصفه بالعبودية، والصبر، والأوبة؛ ليؤكد على وجوب فهم ظواهر النصوص وفقا لهذه الحقائق.

ثم ذكر عصمته عن الشكوى لغير الله تعالى في قوله: (**أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ**)[الأنبياء: ٨٣]؛ لأن هذا معناه إظهار الافتقار إلى الله تعالى، وأن العبد مهما علا قدره فهو لا يستغني عن ربه. وأما ما يذكر من تَسَلُّط الشيطان عليه؛ فهلك ماله وولده، وابتُلي في جسده حتى نفر النَّاسُ عنه، وإخراجه من بلدته؛ فهو كله غير ثابت عند أهل التحقيق. فالابتلاء لا يلزم أن يكون لسبب تقدم من العبد، ولا لتَسَلُّطِ شيطان عليه، بل يمكن أن يبتلي الله عبده بلا سبب تقدم، لرفع درجاته. وأيوب في كل أحواله كان مراعيا لله، مفتقراً إليه لا ساخطاً ولا شاكياً، إذ لو كان كذلك ما وَصَفَ الله حاله بأنه: (**رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا**)[الكهف: ٦٥].

وأما شفاؤه عليه السلام فكان بنعمة وكرم من الله تعالى بعد أن صبر على البلاء، والرَّكْضُ بالرِّجْل كان مراغمةً للشيطان. وما ذُكر في القصة أنَّه ضرب امرأته؛ لأنها أصغت إلى الشيطان في شيء سيبرأ بسببه أيوب، وهو ترك البسملة في الطعام والشراب، فنذر أيوب لئن شفاه الله أن يضربها مائة سوط ونحوها من القصص؛ فامرأته ليست نبيةً معصومةً، ولا يقدح ذلك في أيوب.

ثم أكد على وصف الله لأيوب بالصبر، وأن حال الأنبياء والأولياء هو الفرح بالبلاء كما يفرحون بالرخاء، فلا يجوز أن يُجعل أنينه شكوى، "وإنَّما جُعل حنينا في بلائه إلى مُبْلِيه لضياء رؤيته"؛ لذلك قال الله في شأنه: (**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**)[ص: ٣٠].

[١٠] ثم ذكر **نبي الله يونس عليه السلام**، فبدأ بذكر "اصطفاء" الله له وتخصيصه بالرسالة، مما يدل على أنه لا يتصرف في أموره بلا وحي من الله تعالى؛ وعلى هذا تُحْمَل تصرفاته على ما يليق بحاله.

ثم ذكر معنى "إباقه" في قوله: (**إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ**)[الصافات: ١٤٠]، ومعنى "ذهابه مغاضبا"؛ فمعناهما أنه ذهب حثيثا فيما بدا له على وجه الغضب من قومه، وذكر أقوال أهل التأويل في هذا، فمنهم من قال: إن انصرافه عن قومه كان بعد أن أوعدهم بالعذاب، فخرج مسرعا ظنا منه أن العذاب يلحقهم على عادة الرسل، ومنهم من جعل قصته في بطن الحوت قبل الإرسال إلى قومه، وأن حال قلقه كان في بدء أمره كحال رسولنا ﷺ في بدء الوحي؛ لذا قال "لا تفضلوني على يونس"؛ لتشابه الحال في البدايات، محبة للخلوة بالله ونفورا من العباد. ومنهم من قال: إنه خرج خوفا على نفسه من القتل. وقال الماتريدي: إنه خرج بلا إذن؛ لذلك عاتبه الله تعالى، ولم يوافقه البشاغري بناء على أصله من أن صدق الأنبياء بانتظار الوحي، أي أنه خرج بناء على حال نبوته مكتفيا بهذا الحال قبل الرسالة، فهو عليه السلام تَصَرَّفَ بناء على حال الباطن، وكان عليه أن ينتظر الإذن الظاهر أيضا. وأما غضبه؛ فكان لله لا لنفسه، أو كان غضبا من نفسه لاتهامها بالتقصير في البلاغ. وكل هذه تخريجات لا تخرج به عن العصمة.

أما قوله (**فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ**)[الأنبياء: ٨٧]؛ فليس على ظاهره، بل معناه أنه لم يظن أن الله تعالى يضيق عليه هذا الضيق، لكنه يقيناً كان يعلم أن الله على كل شيء قدير. وذكر عدداً من القصص المتعلقة بدخوله بطن الحوت وتسبيحه فيه؛ لا تخلو من مقال.

[١١- ١٢] ثم ذكر **لوطا وشعيبا عليهما السلام**، ضمن حديثه عن السر في عدم ذكر زلات بعض الأنبياء، وفَسَّر ذلك بأن معاملات بعض الأنبياء مع أقوامهم كانت أقل وأقصر؛ فسلموا من الآفات وتخلصوا من المعاتبات، مثل لوط وشعيب وهود وصالح؛ لأن الزلَّة تظهر من معاملة الخلق، كما أنَّ من ذُكروا بالعتاب كانوا أصحاب شريعة، وصاحب الشريعة يعامِل الناس ويجاهد في سبيل دعوة الناس إليها، ومن هنا تظهر أوجه العتاب، كما يقرر أن ألطاف الله وتقريبه لأصفيائه ربما تكون في المعاتبات!

ثم ذكر **نبي الله لوطا عليه السلام** وأكد على عصمته من الركون لغير الله تعالى في قوله: (**أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ**)[هود: ٨٠]؛ لأن هذا لا يُوجِب انحطاط منزلته؛ إذ لم يعزب عنه أنَّ الله تعالى هو الركن الشديد الذي لا قوة فوق قوته، ولا قدرة فوق قدرته؛ لكنه كان يخاطب قومه من الجهلة المكابرين الذين لا يعتبرون بهذا، ولا يقدرون الله حق قدره فخاطبهم بما يفهمون، والدَّليل على ذلك أن الله تعالى أرسل له ملائكته بالطمأنينة، فقالوا: (**يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ**)[هود: ٨١]، ثم ختم بالتأكيد على اصطفاء الله له، الذي يلزم عنه وصفه بما يليق بهذا الاصطفاء.

ثم **ذكر شعيبا عليه السلام**؛ لينزهه عن إلحاق الاستثناء في التوحيد في قوله تعالى: (**وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّنَا**)[الأعراف: ٨٩]، مع كون التوحيد مُنَزَّهاً عن التعليق، إذ الاستثناء لم يُقْرَن بالتوحيد، بل بالعودة إلى الملة.

[١٣- ١٤] ثم ذكر **نبي الله زكريا ويحيى عليهما السلام**، مبتدئا بزكريا الذي أكد كعادته على ذكر "اصطفاء" الله له؛ ليكون أصلا يُفهَم من خلاله ما يكون من أحواله، مقرراً أن سؤال مريمَ عن مصدر الرزق؛ لم يكن عن شك وارتياب، بل كان تعجباً، ولأنه يغار على مريم عليها السلام، وليطيب قلبها لسؤاله.

وأما سؤاله الولد من الله تعالى؛ فلم يكن لحظ نفسه، بل كان محبةً منه لدوام رحمة الله عليه وعناية الله به، مع جريان هذا الدعاء على لسانه بوحي من الله تعالى، بوحي ظاهر بمقتضى الرسالة أو بوحي باطن بمقتضى النبوة.

وقوله: (**وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ**)[مريم: ٥]؛ لم يكن خوف أصحاب الدنيا الذين يخافون انتقال عزهم إلى غيرهم، أو خوف أهل الشك، أو خوف المتنافسين على الدنيا، بل خوف شفقة على أمته ورغبة في بقائهم على الإيمان، فأحب إبقاء الشريعة في ولده مع علمه أنَّ الله حافظ دينه مستغن عن خلقه.

وأما طلبه للآية في قوله: (**رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً**)[آل عمران: ٤١- مريم: ١٠]؛ فليس استعجالاً، ولا شرهاً، ولا استيثاقاً، بل هو سؤال معرفة لوقت الإجابة حتى يتلقى الوقت بالتعظيم والإكرام.

وأما قوله: (**أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ**)[مريم: ٢٠]؛ فليس شكاً ولا ارتياباً، بل إظهاراً للعجز من نفسه على الوقوف على صنع الله تعالى ولطفه؛ إذ كيف يأتي الولد إلى من هذا حاله. وأما معنى إيتاء الحكم صبيا ليحيى؛ فالمراد به النبوة في صباه، أو الحكمة، فتمت نعمة الله تعالى على عبده لما دعاه: (**رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا**)[الأنبياء: ٨٩].

ثم ذكر محنة **يحيى عليه السلام** حيث قُتل ذبحاً؛ منبهاً على أنَّ المحن اللاحقة بالأنبياء صلوات الله عليهم لا تكون لشيء استوجبوا به ذلك؛ لأن يحيى لم يكن يهم بخطيئة.

ثم ختم بتبرئة **مريم عليها السلام** من الغفلة والشهوة والجزع، رداً على من قال: إن قلبها كان محرراً قبل الولادة من غير الله، فلما وَلَدَتْ تنَصَّف قلبها نصفين فمال نصفه لولدها. وأما قولها (**يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا**)[مريم: ٢٣]؛ فلم يكن جزعاً ولا رداً لحكم الله تعالى، بل هو من أوصاف بشريتها من ضعف وعجز، مع تمام تسليمها لقضاء الله وحكمه فيها.

[١٥] ثم ختم بذكر **سيدنا رسول الله** ﷺ، وأطال في ذكره الشريف حتى شغل ما يقرب من ربع الكتاب تقريبا؛ لأنه ﷺ هو المقصود الأعظم، ولأنه بثبوت عصمته ونبوته يصح لنا ثبوت نبوة غيره وعصمتهم؛ إذ لم نعرف نبوتهم على وجه اليقين إلا بشريعته التي لم تُحَرَّف؛ فبدأ بذكر تعظيم الله تعالى لنبيه ﷺ حيث خاطبه بوصف النبوة والرسالة، ولم يخاطبه باسمه كما في خطابه تعالى لغيره،

كما جعل رسالته خاتمة الرسالات، وسمَّاه "حبيبا"، و"سراجا منيرا"، وأمر باتباعه، وجعل شرائع الإسلام معلقة به، وأمر بذكره معه في الشهادة والأذان، وجعل نفوذ الأحكام منوطة باتباع شرعه وتحكيمه بينهم، وجعل روحه سابقة في الخلق، وأمَّته سابقون على سائر الأمم في دخول الجنة، مع ما جعل له من الشمائل والأخلاق الرفيعة حتى صار نور العالم. وحَصَّنَ أمته عن الخروج عن جناب التوحيد كما وقع من النصارى، وإكرامه بأصحابه الذين نصره الله بهم، ومنها أنه خلق نبيا، فقد كان نبياً وآدم بين الروح والجسد[1]. وبالجملة ففضائله ﷺ وعظمته وشمائله لا تُحصى، فلا يقع عليها علم العباد.

ثم شرع في بيان ما تضمنته سورة الشرح من تكريم للنبي ﷺ وإعلاء لقدره الشريف، ثم أعقبها بذكر ما تضمنته سورة الضحى كذلك من رفيع مقامه عند الله ورعايته له. مؤكداً أن قوله تعالى (**وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ**)[الشرح: ٢] لا يعني بالضرورة وجود وزر رفعه الله عنه؛ لأن وضع الوزر قد يكون بالعفو بعد الذنب، وقد يكون عصمته عن ارتكابه، أي لم يقسم له الوقوع فيه وقت قسمة ارتكاب الأوزار بين العباد، فوضع عنه ذلك وأسقطه، فلم يُصِبْ وِزْراً، مما يؤكد طهارته منذ خلق. وأن (**أَنقَضَ ظَهْرَكَ**)[الشرح: ٣] معناه: أنه لو كُتب عليه الوزر لأثقل ظهره، لكنه رفعه عنه حتى لا يشتغل خاطره بنفسه وقت الدعوة. أو يكون معناه: تخفيف حمله في أمر الرسالة بحيث لو لم يُخَفِّفْ عنه لأثقل ظهره، فالوزر هو ثُقل الرسالة. أو يُحْمَلُ على الوزر بمعنى الذنب؛ لكن ذنبه ما يليق بحاله، مما يُعَدُّ بالنسبة لغيره رِفعة ومنزلة عالية. ومن فضائله وتكريمه: صلاة الله تعالى عليه وملائكته، وفَرْضُ ذلك على المؤمنين. وأنه ما خَلَق الدنيا إلا لأجله[2]. ثم خَتَم بالتأكيد على وجوب اعتقاد نزاهته ﷺ عن المعايب، وأن كل خطاب يُوهم تنقيصه كما في قوله (**وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ**)[الأحزاب: ١] فالمراد به أمته.

[1] ينظر ما ذكرناه في التحقيق حول هذه المسألة.

[2] لهذه العبارة معنى صحيح أشرنا إليه في تحقيقنا.

ثم ذكر ما تضمنته سورة الضحى من فضائله الشريفة ومنزلته الرفيعة ﷺ، وابتدأ بذكر سبب نزول السورة، حيث زعم الكفار أنَّ الله تعالى ترك محمداً وقلاه، فجاءهم الرد في هذه السورة تطييباً لقلبه ﷺ بإنزال هذه السورة. وقد ذكر البشاغري ما تضمنته السورة من اللطائف والنكت التفسيرية من أولها إلى آخرها وجعلها كلها ناطقة بفضل رسول الله ﷺ، ومن ذلك قوله: إن الله تعالى خاطب نبيه في القرآن بلغة التعظيم وبوصف النبوة والرسالة، فمخاطبته (**أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى**)[الضحى: ٦] ليست خارجة عن هذا التعظيم، بل هو تذكير نعمة الله عليه واختصاصه من بين خلقه، كما أنَّ فيها إبانة من الله تعالى لغناه عن خلقه. وأما قوله: (**وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى**)[الضحى: ٧]؛ فليس معناه أنه كان ضالا في يوم ما ثم انتقل إلى الإيمان؛ لأنه لو كان كذلك ما استحق كرامة الرسالة؛ فهو منذ خُلق كان صَفِيّاً مخلَصاً نوراً، بل معناه أنه كان معروفا بأوصافه في الكتب المتقدمة؛ فكان يُطلَبُ، أي أنه كان مضلولاً عنه حتى أذن الله بظهوره، أو يكون معناها: هدايته إلى الشريعة التي ما كان عارفا بها قبل الوحي، أو معناه: لولا هدايتك واصطفائك لكنت ضالاً كسائر الضُّلَّال، أو معناه: كان معدوماً فأوجده، وقدَّم خلق روحه على غيره، أو معناه: على أصل الخلقة يكون الإنسان جاهلاً حتى يَعْقِلَ، فالله تعالى امتن عليه بأنه لم يتركه على ذلك، بل هداه وجعله عالماً بوجوه الحق، أو غافلاً عن الأخبار الماضية، فعرَّفَك الله إياها. والذي دفع البشاغري لهذه التأويلات أصله الذي يسير عليه من بناء كل ما يوهم على أصل العصمة المتقررة الثابتة بالإجماع عن الكبائر فضلا عن الكفر، فلا يمكن إذا حمل الضلال على حقيقته. ثم سائر السورة توجيهات للنبي ﷺ وتربية من الله تعالى، ولا يلزم أن تكون عن مخالفة منه، أو تَقَدُّم زَلَّةٍ حصلت منه.

ثم ذكر عصمة النبي ﷺ في عتاب الله له في أول سورة "عبس" موضحاً أنَّ ما وقع من رسول الله ﷺ كان لفرط شفقته على قومه وحرصاً على دعوتهم؛ فوقع عنده أنَّ ما فعله هو الأَولى حتى أعلمه الله الأفضل في تلك الحالة، ولو وقع هذا من غيره ﷺ لاستحق به المدح، لكن الكبراء يعاتَبون بترك الأفضل وإن كان جائزا،

مؤكدا أننا لا ندري: هل ألطاف الله تعالى التي تتنزل على الأنبياء تكون في الإكرام أو العتاب؟ فهذا أمر فوق طاقة العقل. وأما عُبوس وجهه والتولي عن الأعمى؛ فهو دليل على جريان طبع البشرية فيه ﷺ. ومع ذلك فالله تعالى مدحه في غير آية في القرآن على هذه اللَّهْفَةِ والحرص على هداية قومه حتى كادت نفسه تذهب حسرات عليهم، بالإضافة على أنَّ رسول الله ﷺ ليس من طبعه العجلة؛ فقد كان رسول الله مُتَوَجِّهاً للكُفَّار ثم يتوجه إلى السائل بعد ذلك، مع علمه بأنه مُسْلِمٌ فرأى أن الأَوْلَى دعوة من ليس بمسلم. ثم كانت هذه الواقعة لإظهار خلقه الرفيع؛ فقد كان رسول الله ﷺ يكرمه بعد ذلك كلما رآه. ثم في القصة حكمة عظيمة؛ ففي عتاب الله لنبيه ما يُظهر بطلان قول الكفار: (**إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاقٌ**)[ص: ٧]؛ لأنه لا يعاتب نفسه، ولا يُظْهِرُ هذا الحال من نفسه إن كان مفتريا على الله تعالى.

ثم ذكر عصمته ﷺ في آية التحريم، في قوله تعالى: (**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ**)[التحريم: ١] مبيناً أن الله بدأها بتعظيم نَبِيِّه منادياً إيَّاه بوصف النبوة؛ فالآية تخفيف عن رسول الله ﷺ في معاملة نسائه، حيث كانت أخلاقه معهن في غاية الشَّفَقَةِ؛ فكأن الله يبيح له معاملتهن على ما يليق بحالهن. وإن حُمِلَت على المعاتبة؛ فقد بدأها بوصف النبوة لتطييب نفسه، وهو عتاب على عدم انتظار الوحي، ومؤكداً على أن ما فعله النبي ﷺ بتلك الجارية لم يكن محظوراً بل مباحاً؛ لأنه لو كان محظوراً ما فعله النبي ﷺ. وقوله: (**تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ**)[التحريم: ١]؛ ليس معناه إرضاءهن وترك مرضاة الله، بل كان لشديد رغبته في تحسين أخلاقه في معاملتهن، فكان يعاملهن معاملة الآمن من سوء الخُلُق من قِبَلِهِنَّ.

ثم ذَكَرَ عصمته ﷺ فيما نزل عليه في سورة المجادلة، وقصة المرأة التي جاءت تشتكي زوجها، مؤكداً كذلك على أن الخصومة لم تقع بين رسول الله ﷺ، وهذه المرأة بل كانت سائلة ورسول الله ﷺ يستقصي وجه ظلامتها؛ ليتبين صحة الدعوى فوقعت بينهما المحاورة، موضحاً أن رسول الله اجتهد في تلك الحادثة، وأنَّ اجتهاده دائر بين مقام النبوة ومقام الرِّسالة.

ثم ذكر عصمته ﷺ في مسألة الغرانيق، والزعم بجريان تعظيم الأصنام على لسانه بحسب ما ذكر بعض الرواة، مؤكداً أن الشيطان لا يتسلط على رسول الله ﷺ في أقل من هذا؛ فكيف يتسلط عليه ويضع على فمه كلمة الكفر؟! وكيف يكون مُبَلِّغاً ما أُنزل إليه إذا كان بهذه المثابة؟ وإذا كان الله يعصمه من بني جنسه؛ فعصمته من الشيطان من باب أولى. القصة مرفوضة لا يمكن قبولها رواية ولا دراية. وإن ثبتت؛ فإن هذا الكلام صدر رسول الله ﷺ على سبيل التعجب من مقالتهم لا التقرير، أو كان مخاطِباً لهم على حسب اعتقادهم. وأكد أنَّ معنى العصمة يدفع ما يقال في هذه الآية.

ثم تحدث عن عصمة النبي ﷺ من الذنب في قوله تعالى: (**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّر**)[الفتح: ١]؛ إذ الآية ليست على ظاهرها؛ إذ الغفران هو الستر، فيكون المعنى جعله مستوراً قبل الوحي وبعده فلم يأت بذنب، فيكون معناها تقرير عصمته ﷺ. وإن نُسب له ذنبٌ؛ فذنبه ﷺ كان قصوره عن درجة الكمال إلى معرفة نهاية حق الله تعالى؛ إذ لا حد لحق الله تعالى؛ لذا كان ﷺ يستغفر الله في كل يوم مائة مرة، أو يقال: إن هذا سر بين الله ونبيه ﷺ لا نخوض فيها. ومما يؤكد وجوب تأويل الآية: أنَّ الله تعالى ذكر الغفران عقب الامتنان بفتح مكة، ولم يكن فتح مكة ذنباً بل كان طاعة، لذا فالغفران لا يلزم أن يكون عن ذنب، بل المعنى: خلقه مغفوراً له بعيداً عن الذنب. ومن هنا يكون الاستغفار عن الذنب في قوله تعالى: (**وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ**)[غافر: ٥٥]؛ ليس على حقيقة ارتكاب الذنب، بل هو طلبٌ مطلقٌ يكون في ابتداء الخطاب عند الدعاء؛ لأنه إذا أمر الله نبيه أن يستغفر للمؤمنين؛ فإنه يجب أن يبدأ بنفسه، والاستغفار عبادة؛ ورسول الله ﷺ لعلو مقامه كان يؤدي جميع العبادات لينال أكمل الثواب.

ثم تناول عصمته ﷺ عن الجهل بالتوحيد الذي قد يتوهمه بعضهم في قوله: (**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**)[محمد: ١٩]؛ إذ معناها: اعلم كما كنت تعلم، بمعنى ازدد علماً بذلك.

ثم تكلم على عصمة النبي ﷺ عن الكفر قبل الوحي المتوهمة في قوله تعالى: (**مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ**)[الشورى: ٥٢] مؤكداً أنَّ رسول الله ﷺ كان مؤمناً منذ خلقه الله تعالى، لكن الآية تعبير عن قصور علمه الذي كَمَّله الله تعالى له بالوحي والرسالة، كما أن الله تعالى لو تركه كما ترك غيره ما تعلم، فالآية في تقرير مِنَّةِ الله على نبيه ﷺ باصطفائه وتزكيته، فهو قد أدرك الكتاب والإيمان بتوفيق الله وحده. ويحتمل معناه: أنَّ الله تعالى أعلمه بهداية الكتاب والإيمان من أمته، وهو ما لم يكن يعلمه قبل ذلك. ويحتمل أنه كان لا يدري كيف يدعو إلى الكتاب والإيمان؛ فَعَلَّمَهُ الله ذلك.

ثم تكلم في عصمته ﷺ في زواجه من زينب رضي الله عنها في قوله تعالى: (**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ**)[الأحزاب: ٣٧] مبيناً أنَّ الرواية إن صَحَّتْ؛ فمعناها أنَّ النبي ﷺ عَلِمَ من مقام نبوته أنها تصير امرأته، لكنه كان منتظرا للوحي، وكان قوله (**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**)[الأحزاب: ٣٧] لَمَّا لم يأت الوحي بعد. وقوله (**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ**) أي حظ البشرية فيها، ولا يَخفَى أن هذا التأويل يمشي مع المعاني الصوفية، لكنه في كل الأحوال ينقل ما ينفي الظاهر المشهور، وهو أنَّ النبي ﷺ أخفى في نفسه حبها، وتوقف الماتريدي في هذه الآية بأنه لا نستطيع الجزم بالذي أخفاه رسول الله على وجه التعيين؛ لأنه لم يأت به خبر، ونقل البشاغري أقوال المؤولين حيث قيل: إن الذي أخفاه هو الحياء من الناس حيث تزوج امرأة ابنه. فخشية الناس أي فتنتهم بتزوج زوجة الابن بالتبني؛ فينظرون له بعين العيب، وهذا الخوف هو من بشريته التي لم تفارقه ﷺ؛ لكن خشيته لم تكن كخشية الغَفَلَة من الناس؛ لأن الله تعالى وصف المرسلين فقال: (**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلاَّ اللَّهَ**)[الأحزاب: ٣٩]، والمصطفى سيد المرسلين؛ فهو أكثرهم خشية.

ثم تكلم في عصمة النَّبِي ﷺ من الشرك في قوله تعالى: (**لا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ**)[الإسراء: ٢٣]؛ فالخطاب فيه لرسول الله ﷺ والمراد أمته، أو المراد تثبيته على توحيده وعصمته. أما الوصف بالجهل في قوله: (**فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ**)[الأنعام: ٣٥] مع قوله لنوح: (**إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**)[هود: ٤٦]؛ فذلك ليُعلَم

أنَّ الهداية من الله وحده، وليس كما زعم بعض الناس أن الله وَقَّرَ نوحاً لكونه شيخاً ولم يوقر نبيه لكونه شاباً؛ لأن الخطاب ليس لرسول الله ﷺ بل لأمته.

ثم ذكر عصمته ﷺ عن الركون إلى أهل الشرك في قوله: (**وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً**)[الإسراء: ٧٤] حيث تَذْكُرُ الآية تثبيت الله لنبيه، ولم يكن مَيْله مثل مَيْل الشاك ضعيف القلب، ولا يصح حمل الآية على المعنى الظاهر؛ لأن رسول الله ﷺ كان عنده ما يميز به بين الحق والباطل وهو النبوة، فلا يقال: إنه رأى حُسْنَ ما عرضوه عليه، ولا يقال: إنه فعل ذلك لخوف أو طمع؛ لأنه مُصَفًّى عن كل ذلك، ويمكن حمل الآية على معنى التفكر فيما قالوا، وكيف يمكنه العمل على أن تَمِيل قلوبهم إلى الحق. وسياق الآية يرد المعنى الباطل؛ لأنه قال: (**وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ**)، وقال: (**كِدتَّ**)، وقال: (**شَيْئًا قَلِيلاً**)؛ فالله ثَبَّتَهُ، وهو قارَبَ أن يَرْكَنَ، والذي طلبوه منه شيء عظيم ليس قليلاً، فالمعنى أنَّ النبي ﷺ خطر بقلبه وتفكر فيما قالوا، لا على وجه الموافقة، بل على الوجه الذي به يستميلهم للدين، بلا موافقتهم على ضلالهم.

ثم ذكر العصمة عن الغفلة، والجهل، والشرك، وموالاة الكافرين في أمثال قوله: (**فَلا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ**)[القصص: ٨٦]، وقوله: (**وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**)[الأنعام: ١٤]، وقوله: (**فَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ**)[الشعراء: ٢١٣]، وقوله: (**وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ**)[الأعراف: ٢٠٥)]؛ موضحاً أنها جميعاً خطابات للنَّبِي ﷺ في الظاهر، لكنَّ المراد بها أمته. وهذا بناء على معرفة قدر رسول الله ﷺ.

ثم ختم الكتاب بذكر فضل الصلاة على رسول الله ﷺ، وبعض ما يتعلق بها من أحكام. وكان منه أشرف ختام.

وهو في أثناء ذلك كله يُحَلِّي كتابه بلطائف تفسيرية، ومعان صوفية، واستنباطات عقدية، وفوائد فقهية راقية، تكمل للقارئ جوانب الصورة ومتعة القراءة، بحيث يحقق الكتاب هدفه من تقرير العصمة، مع عدم فوات الفوائد العلمية المتنوعة من الآيات القرآنية، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في بياننا لمعالم المنهج وتطبيقاته.

المبحث الرابع:
منهج البشاغري .. أصول وتطبيقات

أولاً: منهج البشاغري.. جذور وأصول.

هذا كتاب تتداخل فيه العلوم: العقيدة، والتفسير الموضوعي، والتفسير الإشاري، والفقه، والتصوف؛ ومع ذلك لم يخرج مؤلفه عن موضوعه، بل لم يكن غافلا عنه؛ فيقتصر على ذكر المسألة محل المعالجة دون استطراد، فيُصَرِّح في بعض المواضع بأنَّه لم يشتغل بذكر كل ما قيل؛ لأن"المقصود من ذكر الآي: الوجوه التي فيها وجوه الاشتباه؛ أنها لذِكْرِ زَلَّاتِ الأنبياء صلوات الله عليهم، وما [في] معناها، وإلا [فـ]ـالتفسير مُخَلَّد في التفاسير، كلٌ على قدر فهمه تأولوا، وعلى ما صَحَّ لهم فَسَّروا"[1]؛ فهو هنا يصرح بأنه ينقل ما له تعلق بالموضوع، ولا ينقل ما لا تعلق له بموضوعه، وهو ما يلمسه قارئ الكتاب ودارسه والباحث فيه.

وبالرغم من تداخل العلوم وتنوعها في "كشف الغوامض"؛ لكنها جميعا تنداح[2] من أصول وجذور واحدة؛ سنتعرف عليها من خلال الفقرات الآتية.

الأصل الأول: الانتماء الفكري للمدرسة السُّنِّيَّة الماتريدية:

إذا أردنا الوقوف على جذور منهج البشاغري؛ فلا يسعنا إلا أن نبحث عن ذلك المَعين البعيد الذي يرجع إليه وينطلق منه فيما يعالجه من قضايا ومسائل الكتاب، هذا المَعين البعيد المتمثل في مكوناته العقلية الرئيسة التي تمثل الخطوط العريضة لحركته الفكرية ومواقفه العقلية والعلمية. نعني بذلك موقفه من علمين رئيسين، هما: علم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، ذلك لأنَّ هذين العِلْمَيْنِ هما الأساس لما عداهما من علوم الشريعة. **فبالأول**: تتحدد الاتجاهات العقلية الكبرى، والتي سيكون لها آثارها فيما بعدها. **وبالثاني**: تتحدد طرق فهم المنقول، وكيفية موائمته مع المعقول.

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٢١١/أ].

[2] تتفرع وتتشعب.

وثاني الأمرين فرع لأولهما، على حد قول علاء الدين السمرقندي "اعلم أن علم أصول الفقه والأحكام فرع لعلم أصول الكلام"[1]؛ فالمسائل الكلامية أصل لغيرها، ولا يمكن الوقوف على منهج العالم الذي هو عمل عقله في التفسير، أو في الحديث، أو التصوف، أو الفقه إلا بالوقوف على المنهج الكلامي؛ لأنه بدوره يؤثر على ما عداه، والأصوليون يصرحون بكون علم أصول الفقه هو منهج فهم النصوص -نصوص القرآن والسنة-، أي أنَّ فهم القرآن وتفسيره متوقف على معرفة دقيقة بقواعد أصول الفقه الذي هو بدوره مستمد من علم الكلام، كما صرح الزركشي في (البحر المحيط) ناقلا عن إمام الحرمين مُقِرًّا لقوله: "إن أصول الفقه مستمد من ثلاثة علوم: الكلام، والفقه، والعربية."[2]

إذاً؛ فجذور المنهج الفكري تتمثل في الموقف من علمي الكلام والأصول؛ لأنهما أصل لما عداهما[3].

أما أصول الفقه؛ فلم أقف فيه للبشاغري على مسائل تبين مذهبه الأصولي، لا سيما إن علمنا أن علماء سمرقند كان لهم مذهبهم الأصولي الذي يفارقون به حنفية بغداد والشافعية معا، وقد عبَّر عنهم علاء الدين السمرقندي فقال: "وتصانيفِ أصحابنا رحمهم الله في هذا النوع قسمان: قسم وقع في غاية الإحكام والإتقان، لصدوره ممن جمع الفروع والأصول، وتبحر في علوم المشروع والمعقول، مثل الكتاب الموسوم بـ (مآخذ الشرائع) والموسوم بكتاب (الجدل) للشيخ الإمام الزاهد رئيس أهل السنة: أبي منصور الماتريدي السمرقندي رحمه الله ونحوهما

[1] ميزان الأصول، علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ): ص١- ٢.

[2] البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ١/ ٤٥. ط دار الكتبي.

[3] نبهت على هذا المعنى في دراستي عن منهج الإمام الماتريدي في التفسير، وأضفت هناك بُعْداً آخر أبعد في الغور من علمي الأصول، هو المنهج المعرفي، لكنني عدلت عنه هنا، لا إعراضا ولا تراجعا عن موقفي الذي سينشر مفصلا في بحث مستقل حول كيفية الوقوف على مناهج العلماء لا سيما في علم التفسير بل غيره، بحيث نستطيع قراءة عقول العلماء ونقف على تشابكات المعارف فيها، بل لإرادة الاختصار. ويمكن للمهتم أن يرجع -مؤقتا- إلى دراستي المنشورة بعنوان: "الإمام الماتريدي ومنهج أهل السنة في التفسير".

من تصنيف أستاذيه وأصحابه رحمهم الله. وقسم وقع في نهاية التحقيق والمعاني، وحسن الترتيب والمباني، لصدوره ممن تصدى لاستخراج الفروع من ظواهر المسموع. غير أنهم لما لم يتمهروا في دقائق الأصول. في قضايا العقول أفضى رأيهم إلى رأي المخالفين في بعض الفصول. ثم هجر القسم الأول: إما لتوحش الألفاظ والمعاني، وإما لقصور الهمم والتواني. واشتهر القسم الآخر، لميل الفقهاء إلى الفقه المحض، وإن وقع في البعض شوب المخالفة والنقض[1]"[2].

والخلاف بين المدرستين قائم؛ فلكل منهما اختياراته الأصولية التي تؤثر في الاستنباط من حيث المنهج والنتائج[3].

وقد وقفت على مسائل أصولية يسيرة في هذا الكتاب لا يظهر لي من خلالها إلى أي الفريقين ينتمي كمثل قوله: "قوله: (**وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ**)[النمل:٢٣] هذا حكاية من الطائر... وقال أصحاب الأصول: في هذا دليلٌ على أنَّ الخبر يحتمل التخصيص، لأنَّه ذُكر بلفظ عام في الخبر، فقال: (**وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ**)، وهو محمول على البعض دون البعض"[4]، والقول بتخصيص العام هو قول عامة الأصوليين إلا من لا يعتد بخلافه من القائلين بأن التخصيص يقتضي الكذب

[1] قال صاحب (دستور العلماء): "النقض: في اللغة الكسر. وفي الاصطلاح بيان تخلف الحكم الذي أورد لثبوته أو نفيه دليل دال عليه في بعض من الصور. وفي اصطلاح المناظرة: هو إبطال دليله المعلل بعد تمامه متمسكا بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به لاستلزامه فسادا ما، أعم من أن يكون تخلف المدلول عن الدليل بأن يوجد الدليل في موضع ولم يوجد المدلول فيه أو فسادا آخر مثل لزوم المحال على تقدير تحقق المدلول. وكما يطلق عليه اسم مطلق النقض كذلك يطلق عليه النقض المقيد بالإجمال فيسمى نقضا إجماليا لأن مرجعه إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال ولما كان هو دعوى إبطال الدليل فلا بد هناك من شاهد على الاختلال والإبطال فإن الدعوى بدون الدليل والشاهد غير مسموعة كما لا يخفى سيما على القاضي."أ.هـ. | ينظر: دستور العلماء، الأحمد نكري: ٣/ ٢٨٩. التعريفات، للجرجاني: ص ٢٤٥.

[2] ميزان الأصول، علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ): ص٢- ٣.

[3] لنا دراسة شبه مكتملة والحمد لله تعالى من نحو عشر سنوات فيها بسط لهذا المعنى، نسأل الله أن يرزقنا الهمة والوقت لإنجازها وإخراجها للطباعة.

[4] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٣/ب]. باختصار.

والبداء. والتخصيص بالعقل كذلك قول الجمهور[1]. وكمثل نقله في مسألة نسخ الشرائع عن أبي منصور الماتريدي قوله: إن النسخ هو "بيان منتهى وقت ما أراد الله تعالى بالأمر الأول وابتداء أمر آخر، ليس معناه البداء، كما توهم اليهود والجَهَلَةُ"[2]، وكون النسخ لا يقتضي البداء لا خلاف عليه بين الأصوليين.

فهذه مسائل كما ترى لا يمكننا من خلالها تحديد مذهبه الأصولي بدقة، وإن كُنَّا نجزم أنه ينتمي للمدرسة الحنفية في العموم، لكن يهون الأمر علينا أننا نستطيع الجزم بمذهبه الكلامي، الذي هو أصل لكل ما عداه بما في ذلك مدرسته الأصولية، وهو حديثنا الآتي.

أما أصول الدين؛ فالبشاغري ماتريدي حنفي من أئمة الماتريدية الحنفية، أي أن موقفه من العصمة -بل غيرها- يدور حول ما قرره علماء أهل السنة من الماتريدية، لا يخرج عنه، من كون الأنبياء عليهم السلام معصومين عن الكفر والكبائر والصغائر، وربما تقع منهم الزَّلَّات أو خلاف الأولى، خلافا للحشوية أو المعتزلة في تعاملهم مع هذه النصوص. وهذا الاتجاه العقدي يؤكده البشاغري نفسه، ويمكننا الوقوف عليه من خلال تتبع عباراته التي تؤكد نسبته لأهل السنة عامة وللمدرسة الماتريدية الحنفية منهم خاصة، وقد قام البشاغري بتأكيد هذا الانتماء بطريقي الإثبات والنفي، أي التأكيد على الانتماء لأهل السنة، ونفي ما يعرض هذا الاتجاه:

الطريق الأول: الإثبات.

يمكن الوقوف على تأكيد الانتماء العقدي لدى البشاغري:

[١] من خلال كتابه "شرح جُمَل أصول الدين" الذي ثبت عندنا كونه من تصنيفه، ومن يطالع هذا الكتاب ولو من خلال تصفح موضوعاته سيجد الرجل ماتريديا قُحَّاً؛ فيقول بالتكوين، وقِدَمْ الصفات، والقدرتين التي قبل الفعل والتي مع الفعل، ونحوها من المسائل التي هي علامات مُمَيِّزَة للمذهب الماتريدي، بل يذكر

[1] ينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، ١/ ٣٥٤- ٣٥٥، ١/ ٣٨٢- ٣٨٣.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٧/أ]، [٧/ب].

في نهاية الكتاب طَرَفَاً من تاريخ المذهب أو تاريخ شيوخه، مما يؤكد هذا الانتماء الحنفي أصولاً وفروعاً[١].

[٢] من خلال كتابه "كشف الغوامض"، حيث ذكر مشايخ المذهب الماتريدي عقيدة وفقها بالتبجيل والإكبار، ناقلا عنهم بأسمائهم وواصفا إياهم بالمشيخة، فيذكر في كتابه شيخه الرستغفني، الذي هو تلميذ الماتريدي، كما يكثر فيه من النقل عن الماتريدي، كما ينقل عن الكلاباذي الماتريدي، وأبي بكر الجوزجاني، والحكيم السمرقندي، والإمام أبي بكر محمد بن أحمد العياضي، وغيرهم من أئمة المذهب[٢]؛ فيقول مثلا: "ومشايخنا أهل السنة والجماعة الذين كانوا يرجعون إلى الفقه الوافر، والحقيقة في معرفة الأشياء، الذين هم معالم للإسلام، و[مذهبهم] مذهب السَّداد؛ أنكروا كثيراً من فصول قصة داوود صلوات الله عليه، وكذلك في قصة سليمان، إلا أنَّه يجوز تقرير بعض الفصول المحتملة للتأويل من غير شنعة تلحق في بديهة السمع"[٣].

[٣] من خلال ما ينثره في كتابه من مسائل عقدية يستنبطها في خلال تناوله للآيات، ولا أعني هنا تلك المسائل التي هي قدر مشترك بين أهل السنة الأشاعرة والماتريدية -كما في ذكره لمسألة الهداية والضلال، والتي يتفق فيها قول الفريقين في نسبة الخلق لله وحده في أفعال العباد[٤]، أو مسألة إثبات كرامات الأولياء التي استنبطها من بعض تضاعيف قصة سليمان[٥]، ومن قصة مريم عليهما السلام[٦]، خلافا للمعتزلة، وكما في مسألة الرؤية خلافا لهم أيضا[٧]- بل أعني ما اختص به

[١] ينظر: جمل أصول الدين، المطبوع بدار الكتب العلمية، في الصفحات الآتية: ٨٢، ٩١، ١٠٤ فما بعدها، ٢٢٨ فما بعدها.

[٢] ينظر ما سبق ذكره حول شيوخ البشاغري في المبحث الأول.

[٣] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٧/ب]، [١٤٨/أ]

[٤] مخطوط كشف الغوامض: [١٠٥/ب]، [٣٦/أ].

[٥] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٥/ب]

[٦] مخطوط كشف الغوامض: [١٦٣/أ]

[٧] مخطوط كشف الغوامض: [٨٩/ب].

المذهب الماتريدي من اختيارات واجتهادات وتفردات تؤكد هذا الانتماء. وسأذكر هنا بعض الأمثلة الدالة على ما سبق:

المثال الأول: يستنبط من قوله تعالى (**إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً**)[الأحزاب: ٧٢]، أن "استطاعة الفعل مع الفعل"[١]، وهو بعينه مذهب الماتريدية القائلين أن قدرة العبد تطلق بمعنيين، الأول: سلامة الآلات، وهذه هي محل التكليف. والثاني: القدرة الحادثة التي بها يتهيأ الفعل. والخلاف في الثانية، فأهل السنة قالوا: الاستطاعة مع الفعل لأنها عرض وهو لا يبقى زمانين، وقالت القدرية والضرارية وكثير من الكرامية بالأولى فقط[٢]. والأشاعرة لا يذكرون هذا التقسيم بل يذكرون التي مع الفعل فقط، لذا كان الخلاف لفظيا[٣].

المثال الثاني: يستنبط من قوله: (**سَتَجِدُنِي إِن شَاء اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ**)[القصص:٢٧]، "أنَّ الاستثناء لازم تعليقه بالوعد على الفعل المبتدأ والمنتهي، وليس كالإيمان؛ إذ لا يجوز إنهاء الإيمان فلا يجد الاستثناء وقتا يتعلق به عند انقضاء الإيمان، ولا يصح الاستثناء في ابتداء الإيمان؛ لأنَّ الاستثناء على العقد يمنع انعقاده؛ فلا يقوم"[٤]، ومسألة عدم جواز الاستثناء من الإيمان مأخوذة عن أبي حنيفة، وهي مما اتفق عليه أئمة المذهب الماتريدي، خلافا للأشاعرة[٥].

المثال الثالث: يصرح بصفة التكوين وأنه غير المكوَّن، في قوله: "ولهذا نقول بأنَّ السَّعادة والشَّقاوة يتغيران؛ يرجو ويخاف في كل ساعة، وفيما يتغيران لا يوجب تغيير القضاء والقدر؛ إذ الإسعاد غير السَّعادة وكذلك الإشقاء غير الشَّقاوة، إذ التكوين غير المكوَّن، وتَغَيُّرهما وتبدلهما لا يزيل العلم السابق الأزلي، علم ربوبية، إذ

[١] مخطوط كشف الغوامض: [٢٣/ب].

[٢] ينظر: التوحيد للماتريدي، بتحقيقنا: ص٦٣١ فما بعدها. البداية في أصول الدين للصابوني، ص١٠١. تبصرة الأدلة: ص ٥٨١ - ٨٥٢. تحقيق كلود سلامة.

[٣] ينظر: المسالك في الخلافيات، مستجي زاده: ص١٨٤.

[٤] مخطوط كشف الغوامض: [٦٧/ب].

[٥] ينظر: المسالك في الخلافيات: ص١٧١.

لا تأثير للعبودة في الربوبية"[1]، ويقول: " وتأويل قوله: (**وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**)[البقرة:٣٤-ص:٧٤] يعني وصار من الكافرين، أو كان في علم الله أنَّه يصير من الكافرين، وهذه مسألة السَّعادة والشَّقاوة: أنَّهما حالتان يعرض التغير [عليهما] كل وقت؛ إذ الإسعاد غير السَّعادة، والإشقاء غير الشَّقاوة، وهي مسألة التكوين والمكوَّن: أنَّهما ليسا بواحد، المكوَّن محدث محل للتغير، والتكوين ربوبية، قديم، لا يحتمل التغير والتبدل"[2]. ومسألة التكوين مما اختص به الماتريدية، كما هو معلوم لكل دارس.

المثال الرابع: نقله عن الماتريدي في مسألة الكلام النفسي مؤكدا أن كلام الله القديم لا يُسْمَعُ، بل يخلقه الله تعالى في شيء[3]، والأشاعرة قائلون بجواز سماعه[4].

المثال الخامس: ذكره لمسألة قدم الصفات، وأنه لا فرق فيها بين صفات الفعل وصفات الذات، فيقول: "سمعت من الشَّيخ الإمام أبي بكر محمد بن أحمد العياضي رحمة الله عليه يقول: في مذهب أهل السنة والجماعة، إن الله تعالى خالق لم يزل؛ لأنَّه إن صار خالقا بخلق الخلق فقد زاد له العز والثناء، فاتصف بصفة الحاجة، وذلك من أمارات الحدث، والله تعالى غير موصوف بالحاجة؛ إذ هو غني حميد"[5]، ومسألة قدم الصفات -ذاتية كانت أو فعلية- وكون الصفات الفعلية ترجع إلى صفة التكوين القديمة؛ مما اختص به الماتريدية، كما يعلمه كل دارس.

الجذور الحنفية

في هذه النصوص السابقة تأكيد على الجذور الحنفية للمذهب الماتريدي الذي ينتمي إليه البشاغري، وأنها ترجع إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، لا سيما في النص الأخير الذي نجد فيه توافقا تاما مع نص الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ) في عقيدته المشهورة إذ يقول: "ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البريّة استفاد اسم الباري، له معنى الربوبيّة ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٧٧/أ].
[2] مخطوط كشف الغوامض: [١٧/ب]، [١٨/أ].
[3] مخطوط كشف الغوامض: [٦٨/ب].
[4] ينظر: المسالك في الخلافيات، مستجي زاده: ص١٦٩.
[5] مخطوط كشف الغوامض: [٣٣/أ].

أنه محيي الموتى بعدما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**)[الشورى: ١١]"[١].

وفي كل هذا تأكيد وحدة الأصل، وأن جذور المذهب العقدي الماتريدي ترجع إلى الإمام أبي حنيفة، كما نصَّ الطحاوي في أول عقيدته، وكما أحب التأكيد عليه في مواطن كثيرة دفعا لتوهم مخالفة السلف، أو الابتداع كما يحلو لبعض المشتغلين بالعلم؛ لأن هذه المسائل مما اختص به مذهب الماتريدية، عن نظيره مذهب الأشعرية؛ فيُعلم بذلك أنَّ هذا القول مأخوذ عن الأئمة الأوائل، وقد أثبتنا رجوع المذهب الماتريدي في جذوره البعيدة للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في موطن آخر[٢].

وقد نقل البشاغري عن أبي حنيفة في هذا الكتاب في مواطن توكد هذه الجذور[٣]، والمراد هنا كون مذهب النعمان رحمه الله هو من المكونات العلمية والفكرية للبشاغري حتى على مستوى الحكايات والقصص[٤]، وإذا كان الأمر كذلك فلا نعجب من التزامه العقدي كما سبق ودللنا عليه، كما لا نعجب من التزامه الفقهي بهذا المذهب كما سندلل عليه بعد قليل.

والانتساب الفقهي معلم آخر من معالم كتاب "كشف الغوامض" ربما من المناسب أن نشير إليه في هذا الموطن، حيث نثر البشاغري في كتابه استنباطات

[١] ينظر: متن العقيدة الطحاوية، ص١٠. ط دار ابن حزم.

[٢] ينظر كتابنا: سد الثغور بسيرة علم الهدى أبي منصور، ص١٧٠ فما بعدها.

[٣] ينظر: مخطوط كشف الغوامض: [٧٦/ب]، [٦٦/أ]، [٩٢/ب]، [١٥٣/أ].

[٤] كما في تلك القصة التي يرويها فيقول: إن "الشَّيخ الحكيم أبا القاسم -رحمه الله- توفي له ولد، فشهد تعزيته أبو العباس المعروف بمحمد بن الفضل، وكان حكيما، من خيار عباد الله تعالى في زمانه، وكان ضريرا في ذلك الوقت، فجلس عند الشَّيخ أبي القاسم -رحمه الله- وعزاه، ثم قال له: يا أبا القاسم لا يُكتفي منك [بـ]ـالصَّبر، وإنَّما تُطَالَب بالرضا فانشرح صدر الشَّيخ أبي القاسم -رحمه الله-، وطابت نفسه.". | ينظر: مخطوط كشف الغوامض: [٤٣/أ].

فقهية جديرة بالملاحظة، والذي نقطع به أنها جميعا لا تخرج عن مذهب الحنفية، وإن لم تكن من تفرداتهم. وسأكتفي هنا بأمثلة محددة حتى لا يطول المقام:

المثال الأول: استنباطه صحة الحيل من قوله تعالى: (**وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِ وَلا تَحْنَثْ**)[ص: ٤٤]، ونقله عن أبي حنيفة في السياق نفسه[١].

المثال الثاني: استنباطه من قوله عزَّوجلَّ: (**فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ**)[القصص:٢٩]؛ "أنَّه لا بأس بنقل المرأة إلى غير موضع النِّكَاح إذا كان برضاها إذا كانت بالغة، وبرضاء أبيها إذا كانت صغيرة، أو إذا كان الموضع المنقول إليه أفضل من موضع النِّكَاح وأرفق وأوفق للمرأة. وفيه دليلٌ على أنَّه لا بأس بالمُسَافَرَة للمرأة مع زوجها. وفيه دليلٌ على أنَّ وقوع أبصار الرجال عليها في سفرتها لا يوقعها في الإثم، و[كذا] وقوع بصرها على الرجال من غير قصد إلى النَّظر للتشهي؛ معفو عنها. "[٢]

المثال الثالث: استنباطه من قوله تعالى: (**اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّه طَغَى**)[طه:٤٣]؛ "أنَّه لا بأس بنقل العلم إلى منازل السامعين إذا لم يكن للنَّاقل فيه طمع دنيوي، وإنَّما رغبته في نشر العلم وإظهاره، خصوصاً إذا كان السامع عاتيا معاندا؛ فإنَّه لا يختلف إلى العلماء، فالعالم يأتي إليه على سبيل الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وليس في ذلك إذلال نفسه؛ إذ الأمر قرينه العِزُّ، وإنَّما الذلُّ قرين الهوى والشَّهوة؛ فإذا خلا علمه عن حظوظه فقد صفا. والصافي ينفذ فيمن هو أهل الحق، ويلزم على من هو ليس بأهل [للحق]؛ فيقعده على الإدلاء بعذر."[٣]

المثال الرابع: استنباطه من قوله تعالى: (**فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا**)[الكهف:٦٥]، أنَّ "الاجتهاد والاغتراب لطلب العلم أفضل من الاستراحة والمقام والاعتلال بعلل يوجب في ظاهره القعود عن التعلم"[٤].

[١] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٣/أ]

[٢] مخطوط كشف الغوامض: [٦٨/أ].

[٣] مخطوط كشف الغوامض: [٧١/ب].

[٤] مخطوط كشف الغوامض: [١٠٩/ب]، [١١٠/أ].

المثال الخامس: استنباطه من قوله تعالى: (**كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً**)[آل عمران: ٣٧]، أنه "لا بأس للمعتكف [أن] يأكل الطعام في معتكفه"[١].

الطريق الثاني: النفي.

ونعنى بهذا ردوده على الفرق المخالفة لأهل السنة في كتابه "كشف الغوامض"، كالمعتزلة، والمشبهة والحشوية، والباطنية، وسأورد هنا بعض الأمثلة الدالة على هذا المعنى.

[١] الرد على المعتزلة.

ذكر البشاغري المعتزلة في سياقات كثيرة؛ منها رده عليهم في نفيهم صفة الكلام وتأويلهم الآيات الدالة عليها لتوافق مذهبهم، كما في قوله تعالى: (**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**)[النساء:١٦٤] مقرراً أن أهل السنة يحملونها على ظاهرها بخلاف المعتزلة الذين يجعلون "تأويل كَلَّمَ: أَسْمَعَ ، ويجعلون تأويل التكليم: الإسماع"[٢]، كما رد عليهم في إيجابهم على الله فعل الصلاح والأصلح[٣]، وفي قولهم: إن الصغائر مغفورة والكبائر لا يحل غفرانها[٤]، وأن العبد قادر على الطاعة بدون التوفيق[٥]، وفي قولهم: إن الاستطاعة قبل الفعل كافية للفعل[٦]، وفي قولهم: إن الإيمان علة دخول الجنة بلا تفضل من الله تعالى[٧]، وفي إنكارهم الرؤية في الآخرة[٨]، وفي قولهم: إنه لا فضل لمكان على مكان[٩]. وادعوا أن الدعاء عبادة فقط، لا لنيل مسؤول[١٠]، ومعناه: أن

[١] مخطوط كشف الغوامض: [١٦٤/ب].
[٢] مخطوط كشف الغوامض: [٨٨/أ- ٨٨/ب].
[٣] مخطوط كشف الغوامض: [٨٠/ب]، [٦٨/أ]، [١٣٥/أ]، [١٣٧/ب].
[٤] مخطوط كشف الغوامض: [٢١٦/ب].
[٥] مخطوط كشف الغوامض: [٧٢/أ].
[٦] مخطوط كشف الغوامض: [٧٣/ب].
[٧] مخطوط كشف الغوامض: [٧٧/أ].
[٨] مخطوط كشف الغوامض: [٩٠/ب].
[٩] مخطوط كشف الغوامض: [٩١/ب].
[١٠] مخطوط كشف الغوامض: [١٧٢/أ].

المعتزلة لما نسبوا خلق الأفعال للعباد؛ لم يكن للدعاء عندهم فائدة؛ لأن الدعاء يعني وجود صنع لله في فعل العبد. ثم لما رأوا في نصوص الشريعة الحث على الدعاء؛ قالوا: ليس المراد به نزع الفعل عن العبد ونسبته لله، بل المراد به محض التعبد.

[٢] الرد على المُشَبِّهَةِ والحَشْوِيَّة.

ذكر البشاغري مذهب المشبهة والحشوية وعاب عليهم إجراء الآيات التي تَنْسِبُ النقائص للأنبياء على ظاهرها، بل كان قولهم هذا هو الدافع له على تأليف كتابه[١]، ولشناعة قولهم هذا كرر المعنى نفسه في أكثر من مناسبة[٢]؛ فكتابه "كشف الغوامض في أحوال الأنبياء" ليس سوى رد مطول على ما ادعاه هؤلاء.

[٣] الرد على الباطنية.

رد البشاغري على الباطنية في مواضع من كتابه، فمنها رده عليهم في التفريق بين الرسل فيصدقون بعضا ويكذبون بعضا، كما قال[٣]. وفي زعمهم إمكان وجود نبي بعد نبينا ﷺ[٤].

الأصل الثاني: تقرير وسطية أهل السنة في مسألة العصمة.

إذا ثبت لدينا الانتماء الفكري لأهل السنة؛ ومذهب أهل السنة وسط بين طرفي الإفراط والتفريط؛ فالذي يهمنا هنا هو تأكيد هذه الوسطية في خصوص المسألة التي عالجها البشاغري في هذا الكتاب، حيث يقرر البشاغري بوضوح أن أهل السنة في تعاملهم مع النصوص الواردة في شأن الأنبياء بين طرفي نقيض، فلا هُم بالذين ينكرون تلك الأخبار، ولا هُم بالذين يحملونها على ظاهرها، فهم وسط بين طرفين:

الطرف الأول: الحَشْوية والمُشَبِّهَةِ، وهم الذين يحملون الآيات على ظواهرها دون

[١] مخطوط كشف الغوامض: [٣/ب].
[٢] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٧/ب].
[٣] مخطوط كشف الغوامض: [١٨٤/ب].
[٤] مخطوط كشف الغوامض: [٢٢٣/ب].

مراعاة لموافقة تلك الظواهر لقواطع المنقول أو المعقول، وقد ذكرهم واصفاً طريقتهم في التعامل مع قصص الأنبياء، في معرض ذكره لسبب تأليفه لهذا الكتاب قائلا: "ولما رأينا اقتحام الحَشْوية في ذكرهم وخوضهم ووصفهم بما لا يليق بهم وغيرهم من أهل العلم، يَجْرُون على ظواهر التنزيل في قصصهم؛ أوجب لنا شرح ما يوفقنا الله تعالى من تأويل ما في القرآن، الذي ذِكْره[1] يوهم أنَّهم ارتكبوا محظوراً وتعاطوا قبيحا. كَلَّا، أن يكونوا على ما يذكرونهم مع تقرير قصصهم على ما جاء في القرآن والأخبار المتواترة، وحمل كل فصل إلى معنى لائق بأحوالهم؛ إذ نَفْيُ القصةِ مذهب المبتدعة، وإجراؤها على ظاهرها مذهب المُشَبِّهة، والإيمان بها وحملها على معناها مذهب أهل السنة والجماعة"[2]؛ فهو هنا يقرر منهجه من أنه سيعتمد في فهم ما ورد في حق الأنبياء على ما جاء في القرآن، والمتواتر من الأخبار، مع حمل ما لا يليق بأحوالهم أو ما يوهم ظاهره نقصاً بتأويله على ما يوافق العصمة، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة: تعظيم الأنبياء، مع حمل أحوالهم اعتقاداً وقولاً وفعلاً على أحسن المحامل، وتأويل ما يوهم خلاف ذلك.

الطرف الثاني: المنكرون والمعتزلة، فالمنكرون هم الذين أنكروا الأخبار الواردة في حق الأنبياء مهما صَحَّتْ، تنزيهاً بزعمهم لجناب النبوة. والمعتزلة يشبهونهم في الإنكار؛ لأنهم يؤولون تلك النصوص لا على مقتضى القانون العلمي بل بنوع من اللَّغْو، أي دون اعتماد على ما يصح لغة وشرعاً. وقد ذكرهم مُبَيِّنَاً أنه لا يمكن أيضاً سلوك هذا السبيل، فقال: "وقد تقدَّم ذِكْرُ القصص الثابتة في القرآن، والأخبار المتواترة أنَّها لا تُرَدُّ؛ فإن في ردها إنكار التنزيل، وذلك كفر صراح. وتغييرها بنوع من اللغو؛ مذهب أهل الاعتزال. وإجراؤها على ظاهرها تهمة للأنبياء عليهم السَّلام وتسوية أحوالهم مع أحوال غير المعصومين بواحدة. والتشبيه إلى هوى النَّفس والشَّهوة والرغبة في الحطام، والتُّهمة كأهل الاختلاط؛ وذلك مذهب الحشوية والمشبهة. وتقرير القصص على حالها واستخراج معنى من ظاهرها على ما

[1] في الأصل: ذكرهم الذي يوهم.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٣/ب].

يليق بأحوال الرُّسل صلوات الله عليهم ولا يُبْعِد المعنى عن ظاهره في الاحتمال والتضمن؛ مذهب أهل السنة والجماعة."[1]

أي أنَّ مذهب أهل السنة هو الإقرار بما ثبت من قصصهم، مع حملها على ظاهرها إن صح ذلك الظاهر ولم يوهم في حقهم نقصاً، فإن أوهم نقصاً واستحال الظاهر وجب تأويله، لا بنوع لغو كما يفعل المعتزلة، بل وفق قانون اللغة والشرع.

لكن الوسط أمر صعب، لأنه ليس أمراً حسابياً دقيقاً، بل يرجع إلى نظر الناظر، ومن ثم كان لا بد لنا من معرفة الخطوات التي سلكها البشاغري للتحقق بهذه الوسطية.

خطوات المنهج الوسطي:

لقد اتخذ البشاغري في سبيل تحقيق هذه الوسطية إجراءات يمكننا استخراجها بعد نوع تأمل ونظر في عباراته وتصرفاته، تتمثل هذه الإجراءات في خطوات:

الخطوة الأولى: حَمْلُ الآيات على الظاهر، فإن تعذر؛ فالتأويل.

الأصل في آيات القرآن: أن تُحْمَلَ على ظاهرها. والمراد بـ "الظاهر" هنا: ما يتبادر إلى الذهن، لا ما يقابل النَّصَّ عند الأصوليين[2]. أي مدلول النص المفهوم بمقتضى الخطاب العربي[3]. وهذا من أصول التفسير المستقيم التي اتفق عليها علماء أهل السنة؛ إذ "غير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطن لا دلالة على صحته"[4]، على حد قول ابن جرير، رحمه الله. ولأن "صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل باطل بإجماع المسلمين، ولأنَّا إن جوزنا ذلك انفتحت أبواب تأويلات الفلاسفة في أمر المعاد، فإنهم يقولون في قوله: (**وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ**

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٧/ب].

[2] الظاهر عندهم: ما احتمل أمرين هو في أحدهما أظهر من الآخر، والنص هو الذي يفيد معنى بنفسه من غير احتمال، فالظاهر على هذا قد يكون تارة هو الظاهر في اصطلاح الأصوليين، وقد يكون أخرى هو مدلول النَّص.

[3] ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: ١/١٣٨. أسباب الانحراف في تفسير القرآن: ص٥ و٦.

[4] جامع البيان: ١/ ١٥. تحقيق شاكر.

لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ...)[البقرة: ٢٥] ليس هناك لا أنهار ولا أشجار، وإنما مَثَلٌ للذة والسعادة، ومعلوم أن ذلك يُفضي إلى رفع الشرائع وفساد الدين"[١]، على حد قول الفخر الرازي، رحمه الله.

فالخروج عن الظاهر لا يكون إلا لدليل أو قرينة مانعة من إرادة غير الظاهر؛ وذلك **إما** بالحمل على المجاز **أو** تقدير محذوف، قال شيخنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة، واصفاً صنيع أهل العلم أنهم يتوخون حمل "مفرداتِ النظم الكريم، وتركيبَه على ظواهرها المتبادرة منها لغة، ما لم تصرف قرائن معتبرة عن تلك الظواهر. فلا حذف عندهم ما ساغ الذكر؛ إذ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى في منطق العقلاء مما يحتاج إلى تقدير، ولا مجاز في اعتبارهم ما أمكنت الحقيقة، لِمَا أن العدول عن الظاهر مع إمكانه؛ طرحٌ للدليل لغير شيء. وأيضاً فإن الحمل على الحذف مع استقامة الذكر أو المصير إلى المجاز مع إمكان الحقيقة إلغاءً تامًا لجميع مجاري الخطاب ومعاني الكلام، إذ في مقدور كل أحد حينئذ أن يزعم أن ما ألقاه أو أُلقى إليه من كلام الله لم يُرِد به ظاهره المتبادر منه، بل هو على تقدير محذوف أو مصروف عن حقيقته إلى مجاز يقدره أو يجاريه، حسبما تُطَوِّع له نفسه ويُسَوِّل له الهوى والغرض. وحسبك هذه مفسدة تُنفِق سوق الجهل، وتفتح باب الفتن، والتأويلات الباطنية المارقة ونحوها من دعوى الملاحدة وأعداء الإسلام على مِصْرَاعيه"[٢].

وهذه القرائن التي تصرف اللفظ عن ظاهره قد تكون عقلية أو سمعية، **أما العقلية**: فهي التي يعلم كل أحد أنَّ الظاهر غير مراد، وذلك مثل قوله تعالى: (**وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ**)[النمل: ٢٣] فإنَّ كل أحد يعلم بعقله أنَّ المراد أنها أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها، وكذلك قوله تعالى: (**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**)[الزمر: ٦٢] حيث يعلم كل إنسان عاقل أن الخالق سبحانه لا يدخل في هذا العموم. **وأما السمعية**: فهي دلالات الكتاب والسنة التي تَصْرِف بعض الألفاظ عن ظاهرها،

[١] مفاتيح الغيب: ٣٠/ ٦١٣.

[٢] الدخيل في التفسير، الدكتور إبراهيم خليفه: ص٣٥ وما بعدها.

فإن وجد الدليل جاز صرف اللفظ عن الظاهر، مثل قوله تعالى: (**الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**)[البقرة :٢٢٩] فإنَّ الظاهر المتبادر من هذا النص أن الطلاق كله محصور في المرتين، ولكن الله تعالى بين أن المراد بالمحصور في المرتين خصوص الطلاق الذى يملك به الرجل بعده الرجعة، وذلك بقوله تعالى: (**فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**)[البقرة: ٢٣٠] [١].

ومثال صرف اللفظ عن ظاهره لأدلة سمعية وعقلية عند البشاغري قوله في معرض تفسيره لسورة الضحى ونسبة الضلال للنبي ﷺ -حاشاه- في قوله تعالى: (**وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى**): "وفي احتمال التأويلات على الوجوه؛ دليل على أنه لا مضايقة في صرف ظاهر الآية إلى تفسير يوافق قدر رسول الله ﷺ. والله المعين. ولا يجوز أيضا صرفها إلى تفسير ما ينطق به الظاهر من حقيقة الضلال"[٢].

ويقول في معرض قصة داوود عليه السلام: "ومشايخنا أهل السنة والجماعة الذين كانوا يرجعون إلى الفقه الوافر، والحقيقة في معرفة الأشياء، الذين هم معالم للإسلام، و[مذهبهم] مذهب السَّداد؛ أنكروا كثيرا من فصول قصة داوود صلوات الله عليه، وكذلك في قصة سليمان، إلا أنَّه يجوز تقرير بعض الفصول المحتملة للتأويل من غير شنعة تلحق في بديهة السمع"[٣].

إذا فالعدول عن الظاهر هنا إلى ما يوافق حقيقة الرسول، التي عُلِمَتْ بأدلة العقل والنقل، والعقل والنقل أثبتا العصمة، وهذا مسوغ كاف لصرف الكلام عن معناه الظاهر.

ومن التأويل ما يكون ظاهر الخطاب للنبي ﷺ وهو في الحقيقة لأمته، كما في قوله: (**فَلا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ**)[القصص:٨٦] ، وقوله: (**وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ**

[١] ينظر: أسباب الانحراف: ص٦ وما بعدها.

[٢] مخطوط كشف الغوامض: [١٩٥/ب].

[٣] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٧/ب]،[١٤٨/أ].

الْمُشْرِكِينَ)[القصص: ٨٧- الأنعام: ١٤] ، وكقوله: **(فَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ)**[الشعراء: ٢١٣]، وكقوله: **(وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ)**[الأعراف:٢٠٥] ، وكقوله:**(فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ)**[الأنعام: ٣٥]؛ ففي هذا وأمثاله يقول البشاغري: "وفي كل آية من الآي ما ينبئ أنَّ المراد بذلك الخطاب أمته؛ للمعاني التي ضَمَّنَّاها في تلك الأصول، التي هي أصول معرفة وجوه الخطاب. وما يقال في هذا الباب؛ فإنه مبني على أصل معرفة الرسول عليه السلام، وهو عليه السلام كان بمحل في القوة"[1].

أي أن الذي سوغ هذا التأويل ما ثبت بالعقل والنقل من قدر النبي ﷺ ومقامه المعلوم بالقطع، مما لا يمكن معه نسبة هذا الخطاب إليه. وكلامه صريح في بيان منهجه هذا، المبني على بيان الظاهر اللازم للآية إن وافق الأصل الاعتقادي، أو تأويله عند الحاجة.

وهذه التأويلات رجوع لقطعيات النقل والعقل، فلا يردن في عقل العاقل أنه يؤول ليوافق عقيدته مما يمكن به القدح في أمانته العلمية أو يقدح في استقامة منهجه؛ ذلك لأن البشاغري حين يؤول الآية فإنما يؤولها لما ثبت قطعا من أدلة العقل والنقل، حتى لا يكون القرآن متناقضا فلا يكون من عند الله تعالى **(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)**[النساء: ٨٢]. أي أن مسلك البشاغري هنا مسلك رشيد لا يقدح في شيء من الأمانة ولا يضعف شيئا من المنهج المستقيم.

الخطوة الثانية: كل ما يعارض العصمة من الأخبار؛ إن لم يمكن تأويله: وجب رده.

وردت الكثير من الأخبار والآثار التي تزيد على النص القرآني تفاصيل ودقائق لم تُذْكَرْ فيه، وبعضها ينسب للأنبياء ما لا يليق، فأول ما ينبغي أن يتوجه له البحث هو النظر في ثبوت تلك الأخبار، **فإن** لم تثبت كأن كانت ضعيفة، أو موضوعة، أو من أخبار أهل الكتاب؛ فقد كفينا مؤنتها. **وإن** ثبتت بتواتر لفظي، أو معنوي، أو ما

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٢٢٩/ب]، [٢٣٠/أ].

دون ذلك؛ وجب تأويلها لتوافق القطعيات؛ إذ القطعيات لا تتعارض، **وإن** ثبتت بحديث آحاد صحيح أو حسن؛ فإن استطعنا تأويلها فعلنا، وإلا رُدَّتْ لمعارضتها للقطعيات، وعُدَّتْ شاذة، أو توقفنا فيها على أقل تقدير.

ولإغفال هذه الخطوة وقع الكثير من الناس في تصديق مرويات غالبها من الإسرائيليات فاعتقدوا في أنبياء الله ما لا يليق، في الوقت الذي يجب ردها أو التوقف فيها على أقل تقدير؛ ففي قصة سليمان -مثلا- يذكر الإسرائيليون قصصا كثيرة تقتضي تسلط الشيطان على هذا النبي الكريم، فيقرر البشاغري أنه من "المستحيل تسلط الشَّيطان على لسان الأنبياء عليهم السَّلام من جهة القربان؛ لجلال قدرهم وصفاء حالهم ورفيع منزلتهم، ولكن إما أن يقال بأنَّ الرواية غير ثابتة، فتصرف الحالة إلى ما قالوا بأنَّ خبر الواحد لا يثبت به علم الشَّهادة، وليس في القِصَّة سوى الشَّهادة، وإذا سلم كون تلك الشَّهادة والحكمة فيه ما ذكرنا؛ فإن فصول تلك القِصَّة تُذكر وتُتَأوَّل على ما يليق بأقدار الأنبياء صلوات الله عليهم"[1]، فالبشاغري هنا يقرر أنه إن ثبتت تلك الأخبار؛ فإن المنهج السليم يقتضي تأويلها على ما يليق؛ لما ثبت قطعا من عصمتهم عليهم السلام.

كما رويت روايات تَنْسِبُ لنبينا ﷺ مدح آلهة الكفار؛ فيقرر البشاغري أن القول بمقتضى هذا الكلام مردود أو مُتَأَوَّل، ولا يمكن أخذه على عِلَّاتِهِ؛ لأنه لا يتوائم مع قطعيات الشريعة، يقول البشاغري: "قال بعض أهل التَّأويل بأنَّ رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة (**والنَّجْمِ**) فلما انتهى إلى قوله: (**أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى**) [النجم: ١٩- ٢٠] ألقى الشَّيطان موصولاً بهذه الآية على لسانه: تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن تُرتجى، فلما كان من اليوم الثاني أتاه جبريل صلوات الله عليه، فعرض عليه رسول الله ﷺ ما جرى على لسانه، فقال جبريل عليه السَّلام: إني لم أُنزل هذا، وكان الشَّيطان أتاه من الأمس على صورة جبريل عليه السَّلام، فألقاه على لسانه. وقد ذكرنا في (**سورة النجم**) أن هذا التَّأويل مردود أو مُتَأَوَّل على ما بَيَّنَّا، فحق هذه الآية أن تُقرأ ونُحسن الظن برسول

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٣٦/أ].

الله ﷺ: أنَّ الله تعالى فيما أحسن إليه وأكرمه بالعصمة كان لا يَخفى عليه حضور الشَّيطان إلى رسول الله ﷺ وقُربه منه؛ فكان يطرده بقدرته من حيث كان، ويقطعه عن رسول الله ﷺ، واستنارةُ سرّه على دوامه بذكر الله عزَّوجلَّ كان يطرد الشَّيطان، كما قال النَّبي ﷺ: إن الشَّيطان إذا ذُكر الله خنس[1]، [أي] يذوب ويخنس بتقريب الله تعالى رسوله، وتقريبُه كان يُبعد الشيطان، فكيف كان يتهيأ للشيطان إلقاء كلمة الكفر في تلاوته ووصلها بكلام الله تعالى، والله تعالى يقول في وصف جبريل عليه السَّلام: (**ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ**)[التكوير: ٢٠]؟!"[2]

الخطوة الثالثة: التفويض

من خطوات البشاغري المنهجية القول بالتفويض في عتابات الأنبياء إن تعذر التأويل، أو إن لم يقف فيه على وجه يرتضيه أو لكون سائر أحوال الأنبياء مع الله من الغيب بالنسبة لنا؛ وهو هنا يعرض التفويض كواحد من الاحتمالات الممكنة، حيث لا نعلم أسرار الأنبياء ولا ما في قلوبهم ولا ما بينهم وبين الله تعالى، فربما كان العتاب رفعة لهم، وربما كان حال العتاب أرفع لهم عند الله من حال المدح!

يقول البشاغري في معرض تفسيره لآيات سورة (عبس): "وقد ذكرنا في بعض الكلام، في ذكر معاتبات الأنبياء: أنَّ تقريب الله تعالى لا يُدرَى في [حال] العتاب أدق وألطف، أو في الإكرام والترحيب؟"[3]، أي أنه في الظاهر عتاب، لكنه ربما لا يكون كذلك في الحقيقة؛ لأن الله تعالى يكرم أنبيائه بما نعرف وبما لا نعرف!

[1] رواه البخاري في صحيحه معلقا، ورواه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "ما من مولود إلا على قلبه الوسواس، فإن ذكر الله خنس، وإن غفل وسوس وهو قوله تعالى: (**الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ**)"، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ورواه ابن أبي يعلى بسنده عن أنس بن مالك، قال ﷺ: «إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم، فإن ذكر الله خنس، وإن نسي التقم قلبه فذلك الوسواس الخناس». | ينظر: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: (**اللَّهُ الصَّمَدُ**)، ٦/ ١٨١. المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٥٩٠. شعب الإيمان، للبيهقي، فصل إدامة ذكر الله، رقم: ٥٣٦، ٢/ ٧٤. مصنف ابن أبي شيبة: رقم: ٣٥٩١٩، ١٩/ ٢٤٢. الزهد، لأبي داود، رقم: ٣٣٧، ص٢٩٥. مسند بن أبي يعلى، رقم: ٤٣٠١، ٧/ ٢٧٨.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٢٢٧/ب]،[٢٢٨/أ].

[3] مخطوط كشف الغوامض: [٢٠٦/ب].

في قصة داوود عليه السلام يقرر البشاغري أننا لا ندري سبب عتاب الله لأنبيائه؛ هل هو لقصور منهم أو هو لُطفٌ من الله يلحقهم، فيقول: "وما يُروَى في ظاهر القِصَّة من الأخبار في حال داوود عليه السَّلام من الاستغفار والبكاء؛ فلأنَّه كان نبياً مرسلاً، عبداً صافياً، خليفةً، خَيِّراً، عامَلَ الله تعالى في عبادته حسب استحقاق صفائه، فعَبَدَه على شرف مقامه، واستغفره وبكى، وتضرع في أدنى شيء استقصر نفسه، ما إذا وُجد ذلك القصور من غيره من المؤمنين؛ استحق المدح والثناء؛ لأنَّ الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا يعاتَبون، لا ندري أَلِأَلْطافٍ بهم عوتبوا ابتداء، أو لقصور وقع لهم في مقام نبوتهم ورسالتهم؟"[1].

الخطوة الرابعة: التفسير الإشاري.

قلنا إن كتاب "كشف الغوامض" احتوى على التفسير الإشاري، والتفسير الإشاري وجه من وجوه التأويل الراجع إلى معان روحية لطيفة تتجلى على قلوب الأصفياء مع شهادة الشريعة لهذه المعاني، وعدم معارضتها لظاهر اللفظ القرآني؛ ليفترق بذلك التفسير الإشاري عن التأويلات الباطنية التي لا تشهد لها الشريعة ويزعم أربابها كونها هي المعنى المراد، فهو باختصار: "تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر"، على حد قول العلامة الزرقاني رحمه الله[2]، أي أنَّ هذا اللون من ألوان التفسير لا يتعارض مع المعنى الظاهر، بل يعطي لظاهر اللفظ القرآني بُعْداً جديداً وزاويةً أخرى للنظر في معنى الآية، يمكن من خلالها تثوير القرآن وتوسيع الدلالات. وبالتفسير الإشاري يمكن تخريج ما ورد في حق الأنبياء على نحو لائق من طريق آخر.

لقد وظَّفَ البشاغري التفسير الإشاري الذي ساعده عليه نزعته الصوفية البادية في هذا الكتاب، فاعتمد في كتابه هذا على فكرة مركزية خلاصتها: أن "**صدق الأنبياء كان بانتظار الوحي**"، وعلى هذه الفكرة يؤول ما جاء من عتاب للأنبياء عليهم السلام. فالله تعالى عاتبهم لأنهم تصرفوا من مقام نبوتهم لا من مقام

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٧/ب]، [١٤٨/أ].

[2] مناهل العرفان في علوم القرآن، العلامة محمد عبد العظيم الزرقاني: ٢/ ٧٨.

رسالتهم، وكان الواجب عليهم انتظار الوحي؛ لذا يأتيهم العتاب لأجل المسارعة لا لكون ما فعلوه ينطوي على مخالفة. أي أن الأنبياء عليهم السلام لم يقعوا فيما يشين حين يعاتبهم الله تعالى لأنهم في كل الأحوال لم يخرجوا عن منصب من المنصبين الشريفين: منصب النبوة، ومنصب الرسالة، فأفعالهم دائرة بين مقام النبوة ومقام الرسالة.

وبالرغم من كون البشاغري لم يبسط المراد بهذه الفكرة، ولا شرحها تفصيلاً، لنقف على مراده من الناحية النظرية؛ لكن يمكننا الوقوف على معناها وتحديد جوانبها من خلال السياقات التي وردت فيها، أو من خلال توظيفها في كتابه.

يقول البشاغري: "المرسلون هم المبعوثون، كانوا إلى كل قوم، والنَّبِيُّون المخصوصون لا لأنفسهم، ومقام النُّبوَّة كان أدون من مقام الرِّسالة، وهي النهاية في النُّبوَّة، فالنُّبوَّة كانت لائحة في بواطن النَّبيين؛ **إما** برؤيا كانوا يرونها، **أو** بأخذ الضرورة بواطنهم من غير اضطراب أنَّه من الله عزَّوجلَّ[1]، **أو** بإتيان مَلَك سوى جبريل صلوات الله عليه، **أو** بتكليم السباع والأشجار والأمدار؛ فكانت نبوتهم مقصورة عليهم؛ إذ لم يُبعثوا إلى قوم. وأما الرسل فإنَّهم بُعِثُوا إلى الأقوام، فكانت تظهر لهم الآفات التي تظهر لغير المرسلين إلا أنَّه لم يطلق لهم القيام بالدعوة بنفس الدعوة دون اقتران الرِّسالة به[2]. والرِّسالةُ كان يأتي بها جبريل صلوات الله عليه. ولهذا ما قال أهل الحقيقة: إنَّ صدق الأنبياء كان انتظار الوحي، وصدق الأولياء حسن الاختيار بمراعاة الاقتداء. وربما كانت تظهر لمرسل في مقام نبوته علامة إطلاق أمر وإباحة شغل؛ فكان يقع عنده أنَّ ما ظهر كاف للشروع في ذلك الأمر ومباشرة ذلك الشغل، فكان يباشره ويعمل به قبل ورود الرِّسالة، فيأتيه

[1] أي حصول العلم الضروري في بواطنهم أن من يوحي إليهم هو الله تعالى.

[2] المعنى والله أعلم أن الرسل لم يصيروا رسلا لأنهم رأوا آفات في مجتمعاتهم، فرؤية تلك الآفات قدر مشترك بينهم وبين غيرهم، ولا صاروا رسلا بنفس دعوة النَّاس إلى ترك تلك الآفات، بل بنزول الوحي. وفي هذا ما ينفي كون الرسل الكرام كانوا مصلحين اجتماعيين وما شابه، فهم عليهم السلام يقومون بمهمة جليلة كُلِّفوا بها من الله، ومن بين تلك المهام الإصلاح الاجتماعي ومحاربة آفات النفس والمجتمع.

العتاب من هذا الوجه. فإذاً أحوالهم كانت أحوال قصور[1]، لا أحوال غفلة وتعاطي محظور، أودعته في نهمة وشهوة كأهل الشَّهوة والأهواء. وبالله التَّوفيق"[2].

أي أن مقام النبوة حال كمال للنبي، حال صفاء وكشف وإلهام رباني، يؤهله لتجليات معينة فيدرك بها أموراً ربما قبل وقوعها، أو يدرك من خلالها أموراً ربانية كشفية، هذه الأمور الكشفية من وجه الحق كذلك، فيتصرف النبي لعلمه أنها من الحق، كما حصل مع نبينا ﷺ في قصة زواجه من زينب؛ حيث تجلى له في مقام نبوته أنها تصير زوجة له قبل نزول أمر الله له بالزواج منها، فإذا تصرف قبل نزول وحي الرسالة عوتب؛ وعلى هذا حمل البشاغري قوله تعالى (**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاس ما الله مبديه**)[الأحزاب: ٣٧] حيث قال: "لما وقع بصره على زينب لاح في مقام نبوته أنَّها تصير امرأته، ثم قال: يا مقلب القلوب، على ما كان يدعو باستدامة العصمة مستحلياً بالدعاء لإدامتها، فعَلِم رسول الله ﷺ أنَّه وإن ظهرت الحالة الصادقة في شأن المرأة في مقام نبوته؛ فإنَّه مأمور بانتظار الوحي، جَرياً على ما كان من صدقه في عبودته وعبادته بانتظار الوحي، فأخفى من نفسه ما علم من الله تعالى في نبوته، إلى أن يظهر في رسالته من طريق الوحي؛ ليكون أبلغ في العمل، وإيلاء القدر عند مَنْ في قلبه شك وارتياب لنفي الطعن أنَّه تزوج امرأة ابنه"[3].

وينقل البشاغري مبينا سر عتاب الله ليونس عليه السلام قول الشيخ أبي منصور، فيقول: **"قال الشَّيخ أبو منصور -رحمة الله عليه-**: إلا أنَّ خروج رسول الله ﷺ كان بالإذن، وخروج يونس عليه السَّلام بغير إذن؛ فعوتب لذلك. **قال الشَّيخ -رحمه الله-**: ونقول على أصلنا: إنَّ يونس ظهرت له في مقام نبوته حالة

[1] أي قصور عن الكمال، فأحوال الأنبياء والمرسلين جميعا تترقى في مراتب الكمال، وعتاب الله يكون حال كونهم في حيز الكمال لا خارجه، لكن العتاب يتوجه ليترقوا في مدارجه لا ليكونوا فيه بعد أن لم يكونوا، حاشاهم!

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٤/أ]، [٤/ب].

[3] مخطوط كشف الغوامض: [٢٢٠/أ].

أوجبت له مفارقة قومه، فاكتفى بما ظهر له في مقام نبوته، ولم ينتظر الرسالة[1]؛ فلحقه العتاب للاقتصار بالإذن الباطن؛ إذ المرسَل كان يعمل بالوحي الظاهر؛ فمهما كان يقع لأحد منهم قصور عن مقام الرِّسالة كان يعاتب؛ لا أنَّ[2] عين الفعل كان قبيحا وشنيعا"[3].

وكما حصل في قصة عبد الله بن أم مكتوم حيث قال: "وجائز أن يكون رسول الله ﷺ كان عالما في مقام نبوته قدر المفروغ منه عن الدعوة، وهو الأعمى، لكنَّه إذا أظهر الكرامة، وتقريبه منه [من] غير رسالة كانت تأتي إليه؛ ربما كان أولئك الرؤساء في معتاد أحوالهم و[أهل] الدُّنيا ينسبونه إلى التَّسَفُّل في الهِمَّة بمخالطة الأرذلين عندهم، كما قال قوم نوح صلوات الله عليه قالوا: (**أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ**)[الشعراء: ١١١]، حتى أجاب فقال: (**وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١١٢) إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَّ عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ**)[الشعراء: ١١٢- ١١٣]، فمكث رسول الله ﷺ حتى علموا أنَّه بما يعاملنا ليس يعاملنا مخترِعا، ولكن يعاملنا متَّبعا[4]؛ حتى قال جل ثناؤه: (**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ**)[يونس: ١٥]، ثم يتحقق عندهم؛ **إما** للوصول إلى السَّعادة، **وإما** للزوم الحُجَّة في الشَّقاوة، أن المختار هو الدِّين الحق، لا ما نحن فيه من الزَّهرة والزينة. وقد أمر الله تعالى نبيه ﷺ في كثير من الآي بالإعراض عمن هو مشغوف بالدُّنيا، مقبل إليها، مُكِبٌّ عليها، وقال عزَّوجلَّ: (**فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلاَّ الْحَيَاةَ الدُّنيا**)[النجم: ٢٩]، وقال: (**وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ**)[طه: ١٣١]، الآية."[5]

أما حال الرسالة فهو حال ظهور ذلك الكشف الرباني إلى الخلق، أو حال ظهور وجه آخر من وجوه الحق. والله تعالى يعاتبهم وفق مقام الرسالة لا مقام النبوة،

[1] في الأصل: للرسالة.

[2] في الأصل: لأن.

[3] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٦/ب].

[4] أي باتباع الوحي وليس بشيء أحدثه من نفسه.

[5] مخطوط كشف الغوامض: [٢٠٧/ب]

فمهما لاح شيء للنبي من عالم الغيب فواجبه الانتظار حتى يأتيه الوحي، فإن استعجل عوتب، لا للمخالفة بل للعجلة.

ومع كل هذا فالبشاغري يعلم ضوابط التفسير الإشاري التي أشرنا إليها، من كونها يجب أن لا تعارض المعنى الظاهر، وأنها إن خرجت عنه فينبغي أن يكون لضرورة، أي أن هذه الخطوات متكاملة لديه غير متعارضة؛ لذلك وجدته في بعض المواطن يقول إن تأويل غير الصوفية أولى لما أن في قولهم العدول عن الظاهر، مثل ما جاء في قصة أيوب عليه السلام عند قول الله تعالى: (**ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ**)[ص: ٤٢] حيث قال: "جعل بعض أهل المعاني (**الركض بالرجل**) عبارة عن التثبت على مقامه من السكون مع الله تعالى، وجعلوا (**المغتَسَل**) تطهيراً عن بقايا النفس ووساوس العدو، وجعلوا (**البارد**) ما يُبرِّد حرارة النفس ووساوس العدو، و(**شراب**) جعلوه ما يسكره عما سوى الله تعالى، فلا يبقى في خاطره أثر البلاء والنفس والشيطان، وجعلوا معنى القصة معدولاً عن ظاهرها إلى هذا المعنى من كلام المعرفة، ولكن ما تقدم ذكره من الفصول في توسيع الاحتمال مع تثبت القصة أولى وأجدر؛ للاستخطاء من معنى حال الأنبياء عليهم السلام للعام والخاص"[1].

الخطوة الخامسة: الأعراض البشرية لا تنافي العصمة.

يؤكد البشاغري في عديد من المواطن كون الأعراض البشرية لا تنافي العصمة، فبعض ما يتوهم فيه نقص في حقهم عليهم السلام ليس سوى عَرَضٍ من الأعراض البشرية التي لا ينبغي توهم معارضتها للعصمة.

يقول البشاغري: "ومشايخنا أهل السنة والجماعة الذين كانوا يرجعون إلى الفقه الوافر، والحقيقة في معرفة الأشياء، الذين هم معالم للإسلام، و[مذهبهم] مذهب السَّداد؛ أنكروا كثيرا من فصول قصة داوود صلوات الله عليه، وكذلك في قصة سليمان، إلا أنَّه يجوز تقرير بعض الفصول المحتملة للتأويل من غير شنعة تلحق في بديهة السمع. وقد مَيَّزنا الشنيع من ألفاظ القِصَّة، والمحتمل منها؛ صيانة

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٤/أ]

لإيماننا بهم؛ إذ الأنبياء صلوات الله عليهم في شرط الإيمان قالوا: يجب على كل مؤمن ذكرهم بما لا يوهي عقد إيمانه بضرب من التهاون بهم، أو توهم في انحطاط درجاتهم، مع علمهم أنَّهم وإن جَلَّت أقدارهم، وعَلَتْ مراتبهم، وصَفَتْ أحوالهم؛ لم يخرجوا من طبع البشرية؛ لذلك كانوا محتاجين إلى دوام العصمة، يدعون الله تعالى مستديمين العصمة لهم، ولم يخرجوا من حدِّ العبودة حتى كان لا يتجه إليهم عتاب؛ لأنَّ الموصوف بنقص التحديد، والموسوم بإجراء التعديد؛ لا يعدو عن عتاب الله الواحد، الفرد الصمد، الملك الجبار، جل وتعالى، إلا أنَّه لم يَطْرَق لغير الأنبياء عليهم السَّلام إلى أسرارهم في معاتبته إيَّاهم[1]، ولم يُطلِق للمؤمنين إلا القول الجميل والثناء الجزيل عند ذكرهم"[2].

وبتقرير هذه الخطوة يتخرج بعض ما يوهم الشنعة في حق الأنبياء عليهم السلام، وبإثباتها تبرأ ساحتهم من النقص والشين.

الخطوة السادسة: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

يؤكد البشاغري في مواطن كثيرة كون ما ارتكبه بعض الأنبياء وعتابات الله لهم إنما هي لعلو مقامهم بحيث لو صدر هذا الفعل المعاتب عليه من غيرهم لا ستحق المدح، قال البشاغري: " **قال الشَّيخ -رحمه الله-:** وعندنا قول أهل التَّأويل في إتيان الذنب: إنَّ ذنب كل أحد يأتي منه على قدر حاله، وما هو مجبول عليه من الطبع، وما هو معروف به من أسماء المنقبة وأوصاف المثلبة. والاتفاق جار أنَّ الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا أصحاب المناقب، فلا يجوز أن يتَّصِفوا بأوصاف أصحاب المثالب، فكأنْ يكون وزرهم وإثمهم على حالتهم في تسوية المناقب وتربية الفضائل، **وإن حُمِلَ** أمرهم على أنَّهم صاروا آثمين؛ [فيكون] بترك الأفضل، لا بارتكاب المحظور وتعاطي القبيح، فهو وزرهم وإثمهم، **وإن حُمِل** على القصور بين النُّبوَّة والرِّسالة، حتى وقع العمل على مقام النُّبوَّة دون مقام الرِّسالة فهو وزرهم وإثمهم،

[1] أي أن الله تعالى حين عاتب غير الأنبياء لم يراع ما عليه أسرارهم رحمة بهم، بخلاف ما يعاتب عليه الأنبياء، فإنه لشرف مقامهم يعاتبهم على ما في أسرارهم عليهم السلام.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [١٤٧/ب]، [١٤٨/أ].

وإن حُمِل على جريان الأحوال لصفة النَّقص الخَلقي من الضعف والعجز، لا على سوء الفعل والغياب في الأمر؛ فهو وزرهم وإثمهم. والجليل قدره يعاتَب بالقليل الجائز الذي غيره أفضل منه، ما لا يعاتب الدَّنِيّ قدره بالكثير من المحظورات يرتكبها، إلى أن يؤاخذ بواحدة"[1].

وبتقرير هذه الخطوة يتخرج بعض ما يوهم الشنعة في حق الأنبياء عليهم السلام، وبإثباتها تبرأ ساحتهم من النقص والشين.

ثانيا: منهج البشاغري.. إجراءات وتطبيق.

السؤال هنا عن كيفية تطبيق البشاغري لأصوله السابق ذكرها، وكيفية معالجة المسائل من خلالها، أي عن الإجراءات العملية التي سلكها في سبيل نفي ما يوهم خلاف العصمة، وها نحن نورد بعض تلك الإجراءات التي استخرجناها من خلال التأمل في صنيعه رحمه الله، فظهرت لنا كما يلي:

الإجراء الأول: جمع الآيات في الموضوع الواحد.

اعتنى البشاغري بجمع الآيات المتعلقة بكل نبي في القرآن، مع تناولها تفسيريا بما يجلي حقيقتها مُظْهِراً عدم مخالفتها لمقتضيات العصمة، وهذه الطريقة من التفسير الموضوعي تنطوي على أصل من أصول التفسير الذي هو تفسير القرآن بالقرآن؛ لأن ذكر الآيات في الموضوع الواحد يكمل جوانب الصورة، ويبين معاني لا تكتمل إلا بهذا الجمع. وهو في كل هذا يعتمد على أسس منهجية رصينة سنشير إليها لاحقا.

لقد ذكر البشاغري الآيات المتعلقة بكل نبي من الأنبياء الذين اختارهم في كتابه، ثم قام بتأويل هذه الآيات وما يتفق ومنصب النبوة، لا سيما تلك الآيات التي تَنْسِب لهم النقص أو الشرك أو الظلم، أو تُوهم سامعها نسبة الخطأ للنبي في نفسه أو مع ربه أو مع الناس، ولا يقتصر البشاغري على ذكر الآيات المتعلقة بنفي النقص عن الأنبياء، بل ربما توسع فذكر كل ما يتعلق بالنبي في القرآن، فيتناول

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٨٠/ب]، [١٨١/أ]

آيات الأنبياء بالتفسير، مُحَلِّيَاً لها بذكر اللطائف التفسيرية، والمعاني العقدية والفقهية مع توظيف الكل في موضوعه.

ثم إن كان للآية تعلق ببعض الأحاديث أو أسباب النزول؛ ذَكَر تلك الأحاديث والروايات، ليفسر الآيات تفسيراً يزيل القدح والشين والريب عن الأنبياء عليهم السلام، فظهرت براعة البشاغري في علم التفسير وفي تكامل العلوم بعضها مع بعض لديه.

ومن هنا لا نبعد إن قلنا إن كتاب البشاغري يدخل ضمن "التفسير الموضوعي"، لأنه يتناول موضوعاً واحداً من خلال القرآن، هو "عصمة الأنبياء في القرآن"، وفي داخل هذا الموضوع الكبير موضوعات فرعية عنوانها كل نبي على حدة، فكل نبي بمثابة موضوع يقوم بجمع الآيات المتعلقة به ويتناولها تفسيرياً.

الإجراء الثاني: اعتماد القطعي من أخبار الأنبياء.

الحديث عن منهج البشاغري يقودنا إلى النظر في الآثار والأحاديث في كتاب "كشف الغوامض"، إذ كان يستعين بها على تفسير الآيات الواردة في حق الأنبياء.

ويمكننا هنا أن نقرر بوضوح: أن **غالب** ما ذكره البشاغري في كتابه أحاديث "مقبولة" بالمعنى الاصطلاحي والحمد لله، أي أنها دائرة بين الصحة والحسن، لكن وقع له في كتابه بعض الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة فضلا عن الآثار الإسرائيلية؛ أما الأحاديث فأحيانا يذكرها دون بيان وضعها أو ضعفها، وهذا عيب لا شك في الكتاب، لا سيما إن علمنا أنه لم ينسب حديثا واحدا إلى مصدره في كتابه. أما الإسرائيليات فالأمانة تقتضي أن نذكر أنه كان كثيرا ما ينبه إلى ضعف الحكايات الإسرائيلية ذاكراً أقوال المفسرين المعتبرين في تفسير الآية، ودافعاً ما في تلك الإسرائيلية من المعنى المشين. لكنه في بعض الأحيان يفترض صحة بعضها ويناقشه؛ ليخرجه موافقاً للعصمة غير معارض لها، وفي بعض الأحيان يقع هو نفسه في ذكر بعض الإسرائيليات مُقِرَّاً لها، وهو لا يفعل ذلك إلا لأنها لا تعارض العصمة عنده.

لقد ذكر البشاغري مَعْلماً منهجياً واضحاً حين قَرَّرَ أنَّه في هذا الكتاب سيقوم بـ"تقرير قصصهم على ما جاء في القرآن والأخبار **المتواترة**، وحمل كل فصل إلى معنى لائق بأحوالهم"[1]. أي أن عمدته في معرفة أحوال الأنبياء ليس سوى الثابت القطعي من القرآن نفسه أو الحديث المتواتر.

أما أخبار الآحاد، فإنها عنده لا تنفرد في هذا المبحث العقدي، فيقرر -مثلا- في مواضع من قصة يوسف عليه السلام قائلا: "إنَّ صحت هذه الأخبار فإنا لا نشهد بصحتها؛ إذ ليس في القرآن شاهد لهذه الأخبار، وإن صحت فمعناها أنَّه عوتب بالتقصير في الدعوة، كان الكلام في دعوته قصيرا؛ لم يقف الذي نجا من السِّجن [على حقيقة الكلام]، وتوهَّم أنَّه مستعين بسيِّدِه، وإن كان هو مُحَمِّل إيَّاه رسالته إليه في التَّوحيد؛ فعوتب أنَّك لم تشرح عليه الكلام، فَقَصَّرْتَ [في] الدعوة، لا أنَّها أخطأت موقعها؛ دليله قول جبريل عليه السَّلام بأنَّ الله تعالى عنك راض، [إذ] لو كان في باطنه وظاهره مستعيناً بغير الله تعالى؛ لم يكن الله تعالى عنه راضياً"[2].

ويقرر قول أبي منصور فيقول: " **وعلى مذهب الشَّيخ أبي منصور -رحمة الله عليه-**: إن القصص لا تنتهي إلى القول بها بأكثر مما جاء في القرآن أو بالرواية المتواترة، فأما ما كان من خبر الآحاد فالقِصَّة به غير ثابتة، إذ خبر الواحد لا يوجب علم الشَّهادة، وليس في ذكر القِصَّة سوى الشَّهادة"[3].

ويقرر في قصة موسى قائلا: "ثم ما يروى أنَّ طرفا من الألواح قد انكسر فطار في السماء وذهب[4]، لا يُشهد عليه؛ لأنَّه من أخبار الآحاد. وإن

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٣/ب].

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٥٣/أ].

[3] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٤/ب].

[4] قال القرطبي في تفسيره: "والذي ذكر في القرآن ألقاها، فمن أين لنا أنها تكسرت؟". | ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٧/ ٢٨٨.

صح؛ فهو محمول على نسخ بعض الحُكم [الذي] كان في الألواح؛ لئلَّا يقع النَّظر على المنسوخ"[1]. وقوله: "لا يُشْهَدُ عليه"، أي لا يُقطَعُ به.

وفي موطن آخر يقول: "فأرواح كل قوم سلَّموا على أرواح مؤمني أمته؛ صاروا في وقتهم مؤمنين برسولهم، وكل أرواح قوم لم يُسَلِّموا على أرواح أمته؛ لم يصيروا مؤمنين برسولهم، على نحو هذا يُذكر في الآثار، وإن كانت من أخبار الآحاد؛ فإنَّها لائقة بشرف محمد ﷺ، وموافقة لما هو مخصوص بالذِّكر"[2].

فهو هنا يقبل من تلك الأخبار ما شهدت له القواطع النقلية والعقلية. أي أنه يرد تلك الأخبار إن خالفت القواطع، ويقبلها إن وفقتها، فالقواطع هي ميزان قبول أخبار الآحاد أو ردها، ولا شك أن هذا منهج مستقيم يرضاه صاحب كل فكر ونظر، وهو محاكمة الظنيات للقطعيات، بحيث تكون القطعيات حاكمة على الظنيات.

والخلاصة: أنه لا يعتمد إلا القطعي، أما أخبار الآحاد الظنية فإن كان يشهد لها قطعي قبلها وإلا فلا. ولا يخفى أن هذا مسلك سديد لم ينفرد به البشاغري رحمه الله تعالى من بين علماء أهل السنة.

الإجراء الثالث: النقل عن أئمة التفسير.

كان البشاغري حريصا على النقل عن أئمة التفسير من أهل السنة على وجه الخصوص، فكان جُلُّ اعتماده عليهم في كتابه، فأولهم شيخه **الرستغفني**، الذي ينقل عنه نقلاً شفوياً، وثانيهم شيخ شيخه الإمام **أبو منصور الماتريدي** رحمهم الله جميعا. ومن ميزات هذا الكتاب أننا وقفنا فيه على نصوص تفسيرية شفوية، ووقائع عن هؤلاء العلماء ربما لا نعثر عليها في مكان آخر، وربما يذكر نصوصا من

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٩٩/أ]، [٩٩/ب].

[2] مخطوط كشف الغوامض: [١٩٥/أ].

كتب مفقودة[1]. وكان نقله نقل الواعي لما ينقل، فربما وافق وربما خالف، كما نجده بوضوح في موقفه من شيخ شيخه أبي منصور الماتريدي؛ إذ ربما نقل كلامه مُقِرًّا، وهو الغالب، وربما ذكر كلامه مع كلام غيره، وهو كثير، وربما عاد إلى شيخه ليسأله عن الراجح من الأقوال. وربما رد كلام الماتريدي.

لكن الأغلب كما قلنا هو أن نقله عن الماتريدي جاء نقل المقر، بل كان في بعض الأحيان يسأل شيخه الرستغفني عما يشكل عليه من تأويل الآيات: أي الأقوال أولى وأرجح في الآية؛ فيدله شيخه على أن قول أبي منصور فيها هو الأولى بالقبول، كما في قوله: "**سألت الشيخ**[2] **-رحمه الله-** أي القولين، قال: ما ذهب إليه الشيخ أبو منصور رحمة الله عليه"[3].

وبما أن تفسير الماتريدي هو أكثر التفاسير التي نقل منها، حتى إنه أحيانا ينقل عنه الصفحات المُطَوَّلة[4]؛ فسأتناول موقفه من الماتريدي لأبرهن على استقلال البشاغري الفكري رغم استفادته من شيوخه.

[١] ذكر قول الماتريدي مع مخالفته.

كان البشاغري ينقل عن أبي منصور لكنه يخالفه في بعض الأحيان، كما في نقله بعض معالم منهج أبي منصور في تفسير الآيات، والتي منها عدم التكلف فيما لا يُبْنَى عليه عمل أو ما لا يمكن وصول العقل فيه إلى شيء يُقطَع به، فينقل البشاغري عن الماتريدي هذا الموقف قائلا: "**قال الشيخ أبو منصور -رحمة الله عليه-**: لا يجب أن يتكلف تفسير هذه الآية؛ لأنها مخصوصة لرسول الله ﷺ، والله

[1] كما في هذا النص عن الماتريدي الذي لم نعثر عليه في أي كتاب بين أيدينا؛ يقول: "قال الشَّيخ أبو منصور -رحمة الله عليه-: إن من صلى ركعتين تطوعا، ونوى أنَّه يصلي لله تعالى لإقامة الشُّكر وتكفير الذنوب؛ كان مؤديا فرضين، فرض الشُّكر وفرض كفارة الذنوب، وكذلك ثقل نعيمه بها بين النَّبيين."أ.هـ. | ينظر: مخطوط كشف الغوامض: [١٤٦/ب].

[2] هو شيخه الرستغفني، الذي يكثر من ذكره والنقل عنه في هذا الكتاب.

[3] مخطوط كشف الغوامض: [١٨٣/ب].

[4] ينظر مثلا: مخطوط كشف الغوامض، للبشاغري: [٢٢٧/أ] إلى [٢٢٧/ب]. وقارن: تأويلات القرآن للماتريدي: ٧/ ٩١- ٩٤. ط دار الكتب العلمية.

أعلم بما خاطبه؛ إذ ليس في هذه السورة سوى الشهادة على ما أراد الله عزوجل دون العمل بشيء منها، فالإمساك عن تفسيرها أسلم."أ.هـ.

ثم عقب البشاغري فقال: "هذه طريقة الشيخ أبي منصور -رحمة الله عليه- في اختيار السلامة: أنَّ كلَّ آية يُعمل بها في تسوية العبادة والمعاملة؛ جاز أن يَستنبط منها معاني تكون عونا للعمل في العبادة [و] المعاملة، فأما إذا لم يكن في الآية سوى الشهادة؛ فالسُّكوت عن تفسيرها أسلم. ولكن قد يجوز أن يقال: إن معرفة الرسول ﷺ من أعظم الحاجات وأشرف الأعمال، فإن كانت آية فيها ذكر شرفه؛ فعلى مقدار ما يصل علم المتأمِّل في ذكر شرفه واجب عليه؛ لتهذيب إيمانه، وتصفية تعظيم رسول الله ﷺ في قلبه، وإن كان في الآية ذكر مِنَّةٍ بإزالة ما هو في الظاهر محتاج إلى معرفة وَجْهِهِ على موافقة معرفة قدره، فلا يبقى المتأمل في شبهة النُّقصان من حاله، بل عَرَفَ أنَّه كان في كل حال مُشَرَّفا، فالتكليف واجب عليه. والله أعلم، وبالله التوفيق"[1].

[٢] تضعيف قول الماتريدي.

كان البشاغري أحيانا ينقل قول الماتريدي لكنه يضَعِّفُهُ، ومن ذلك ما جاء في قوله: "وقوله عزوجل: (**فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا**)[الكهف:٧٧]، الآية، قال بعض أهل التأويل: إنهما دخلا تلك القرية ولهما حاجة إلى الطعام، فسألا الطعام؛ إذ السؤال عند الحاجة مباح. ولكن هذا التأويل ضعيف في حال رفعتهما، وفراغ أسرارهما عن العلائق وخُلُو الباطن عن شَوْبِ الرَّغْبَة في المطعومات، رغبة كانـ[ـت] تحملهما إلى السؤال كعادة السؤَّال، لكن من الجائز المحتمل أنهما استطعما من الوجه الذي كان يليق [١١٥/ب] بشرف مقامهما"[2].

وهذا القول الذي وصفه البشاغري بالضعف هو أحد احتمالين عند الماتريدي، حيث قال في تفسيره: "وقوله عَزَّ وَجَلَّ: (**قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**). هذا

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٨٣/ب]، وقارن: تأويلات أهل السنة: ١٠/ ٥٦٩.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [١١٥/أ]، [١١٥/ب].

القول من موسى يحتمل وجهين: أحدهما: قال (**لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**)؛ لشدة حاجته إلى الطعام؛ لئلا يقع لهما حاجة إلى أهل تلك البلدة؛ إذ قد وقع لهما إليهم حاجة؛ حيث قال: استطعما من أهلها مرة فلم يطعموهما؛ فأراد أن يأخذ على ذلك أجرًا؛ لئلا يقع لهما حاجة إليهم ثانيًا. والثاني: قال له ذلك، لما لم ير أهل تلك البلدة أهلا ليصنع إليهم المعروف؛ لما رأى فيهم من البخل والضنة في الطعام؛ حيث استطعماهم فلم يطعموهما؛ بخلا منهم وضِنَّة، واللَّه أعلم"[1].

وفي بعض الأحيان يصرح بكون كلام الماتريدي مرجوحا؛ كما في قوله: "**وروى الشيخ أبو منصور** -رحمة الله عليه- في كتاب (**تأويل القرآن**) عن قتادة: أن رسول الله ﷺ كان يتمنى أن يذكر الله تعالى الأصنام التي كانوا يتخذونها آلهة تُعْبَد؛ فلذلك ذكرهن بقوله: تلك الغرانيق العلى، شفاعتهن ترتجى. عَيَّرَهم. وقال الحسن البصري -رحمة الله عليه-: أراد بهذا الملائكة، إنهم كانوا يعبدونهم وكانوا يرتجون شفاعتهم، فذكر رسول الله ﷺ أنهم يعبدونهم ويرتجون شفاعتهم؛ فقال الشيخ أبو منصور -رحمة الله عليه-: بأن هذين التأويلين أشبه من الأول. إلا أن الأوفق والأقرب ما ذكرنا"[2]؛ فقد ذكر بعد تأويل الماتريدي تأويلين، وقال: إنهما أشبه، أي أرجح.

[٣] الرد على الماتريدي.

بالرغم من إكثار البشاغري من النقل عن الماتريدي لكنه في بعض الأحيان يرد عليه، كما في قوله"وما جاء في التفسير أن معناه: (**إِنِّي سَقِيمٌ**) أي سأسقم؛ إذ الإنسان يعرض [له] السقم وإن كان صحيحا؛ فهذا الكلام بهذا التأويل تكلف يبعد عن وصف حاله، لا حاجة لنا إلى هذا المجاز من الكلام "[3]. وهذا قول الماتريدي في تفسيره، كرره في ثلاثة مواطن[4]، فالبشاغري هنا يرد عليه، لكنه لم يذكره باسمه أدباً وتعظيماً فيما يبدو.

[1] ينظر: تأويلات أهل السنة: ٧/ ١٩٩.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٢٢٩/أ]، وقارن: تأويلات أهل السنة، للماتريدي: ٧/ ٤٣٣.

[3] مخطوط كشف الغوامض: [٣٠/أ]، وقارن ينظر تأويلات أهل السنة: ٧/ ٣٥٦، ٨/ ٣٢٣، ٨/ ٥٧٣. ط العلمية.

[4] ينظر تأويلات أهل السنة: ٧/ ٣٥٦، ٨/ ٣٢٣، ٨/ ٥٧٣. ط العلمية.

مع الإشارة إلى أنَّه في نُقُوله عن الماتريدي كثيراً ما ينقل النص بالمعنى، وفي بعض الأحيان ينقله نصا مع الاختصار، أو يذكر فحواه ومضمونه، وهو في غالب ما ينقل أمين في النقل يفهم مراد الماتريدي، إلا في مواضع يسيرة وقفت عليها كان فهم البشاغري لكلام الماتريدي فيها بخلاف مراده، فيما بدا لي. مثال ذلك ما جاء عند قوله: " **قال الشَّيخ أبو منصور -رحمة الله عليه-:** معنى قوله والله أعلم (**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا**)[يوسف:٢٤] ؛ همت هي بالدعوة إلى نفسها وكان هو يهم، لو تُرك وطبع بشريته لكنه لم يترك هو وطبع البشرية، فقال عزَّوجلَّ: (**لَوْلا أَن رَّأَى بُرْهَانَ ربّه**)[يوسف:٢٤] يعني كان يهم أيضاً لولا ما رأى من برهان ربّه، فبرهانه اجتباؤه لنبوته وعصمته في رسالته"[١].

وهذا النقل عن الماتريدي يوهم خلاف ما ارتضاه علم الهدى، وتمام كلامه الذي يُفهم منه مراده، قوله: "أما ما قاله أهل التأويل إنها استلقت له (**وَهَمَّ بِهَا**) أي: حل سراويله، وأمثال هذا من الخرافات؛ فهذا كله مما لا يحل أن يقال فيه شيء من ذلك، والدلالة على فساد ذلك من وجوه: أحدها: قوله: (**هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي**)، ولو كان منه الإرادة والمراودة، لم يكن ليقول ذلك لها ويبرئ نفسه من ذلك. والثاني: قوله: (**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ**)، ولو كان شيء مما ذكروا من حل السراويل والجلوس بين رجليها، لم يكن السوء مصروفًا عنه. والثالث: قوله: (**ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ**)، ولو كان منه ما ذكروا لقد خانه بالغيب. والرابع: قولها: (**مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ**)، وقوله (**الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ**). هذا كله يدل أن ما قاله أهل التأويل فاسد، لا يحل أن يتكلم فيه بشيء من ذلك، وليس في ظاهر الآية شيء مما قالوا لا قليل ولا كثير؛ إذ ليس فيه سوى أن همت به وهم بها. ثم تحتمل الآية وجوهًا عندنا: **أحدها**: همت به: هم عزم، وهم بها هم خطر، ولا صنع للعبد فيما يخطر بالقلب، ولا مؤاخذة عليه، وهو قول الحسن. **والثاني**: همت به همّ الإرادة والتمكن، وهم بها هم دفع، لكنه يدخل عليه قوله: (**لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ**)، لو كان همه بها هم دفع لم يكن لقوله: (**لَوْلَا أَنْ**

[١] مخطوط كشف الغوامض: [٤٨/ب].

رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ) معنى، لكنه يشـــبه أن يكون هم بها، أي: هم بقتلها، فإذا كان هم بقتلها فرأى برهان ربه فتركها لما لا يحل قتلها. والثالث: كان يهم بها لولا أن رأى برهان ربه على الشـــرط؛ كان يهم بها لولا ما رأى من برهان ربه، وهو كقوله: **(وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ)**، لولا ما كان من تثبيتنا إياك، وكذلك يخرج قول إبراهيم: **(بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ)** أي: لو كان هو الذي ينطق لفعل هو"[1].

ومثله ما جاء عند قوله: "وقوله عزَّوجلَّ: **(يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٣٠) وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ)**[القصص:٣٠- ٣١]، **قال بعض أهل التَّأويل**: بأنَّ الله تعالى قيَّض في تلك الشجرة مَلَكًا بلغ كلام الله تعالى إلى موسى. **قال الشَّيخ أبو منصور - رحمة الله عليه-**: بأنَّ هذا تكلُّف؛ بل لله تعالى أن يُسمِع كلامه موسى صلوات الله عليه مما شاء وكيف شاء"[2].

وعبارة البشـــاغري هنا لا تؤدي مراد الماتريدي على أكمل وجه، فهي توهم أن يكون الله تعالى تكلم بكلامه النفســـي بحيث يســـمع، وهذا خلاف مذهب الماتريدي الذي يرى أن الكلام النفســـي لا يســـمع، واعتراض الماتريدي متوجه إلى تخصـــيص إسماع كلامه بخلق ملك على وجه التحديد، بحيث لا يسمع بدون الملك، وفي هذا نســـبة العجز لله والحاجة إليه تعالى. بل معنى كلام الماتريدي: عدم حاجة الله للمَلَك، بل يمكن أن يُسمعه بطريقة لا نعلمها، دون أن يكون هذا الكلام هو كلامه النفسي القديم. وعبارة الماتريدي في التأويلات ليس فيها ذكر الملك. يقول الماتريدي: "وقوله: **(مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)** ولله أن يسمع ويخبر مَن شاء مما شاء وكيف شاء كما أسمع مريم من تحتها حيث قال: **(فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي)**"[3]، وفي موطن آخر يقول: "وقوله عَزَّ وَجَلَّ: **(وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)**. اختلف فيه: قَالَ بَعْضُهُمْ: خلق اللَّه كلامًا وصوتًا، وألقى ذلك في مسامعه.

[1] ينظر: تأويلات أهل السنة: ٦/ ٢٢٥- ٢٢٦.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [٦٨/ب].

[3] ينظر: تأويلات أهل السنة: ٨/ ١٦٥.

وقال آخرون: كتب له كتابا فكلمه بذلك؛ فذلك معنى قوله: (**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**) لا أن كلمه بكلامه. ولا ندري كيف كان؟ سوى أنا نعلم أنه أحدث صوتًا لم يكن، فأسمع موسى ذلك كيف شاء، وما شاء، وممن شاء؛ لأن كلامه الذي هو موصوف به في الأزل لا يوصف بالحروف، ولا بالهجاء، ولا بالصوت، ولا بشيء مما يوصف به كلام الخلق بحال. وما يقال: هذا كلام اللَّه - إنما يُقال على الموافقة والمجاز؛ كقوله: (**حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ**)، ولا سبيل له أن يسمع كلام اللَّه الذي هو موصوف به بالأزل؛ ولكنه على الموافقة والمجاز يقال ذلك"[1].

الإجراء الرابع: النزعة الصوفية:

ذكرنا توظيف البشاغري للتفسير الإشاري في فهم ما يُنسَبُ للأنبياء عليهم السلام، وهذا يقودنا للحديث عن النزعة الصوفية لدى البشاغري، وإكباره لرجالاتهم حيث كان يسميهم "أهل المعاني" و"أهل الحقيقة" أو "الحقائق"، ففي قصة يونس عليه السلام -مثلا- يفسر معنى ذهابه مغاضباً فيقول: "ومن الجائز أن يكون غضبه من نفسه بما استقصر فيما أقيم له بتبليغ الرِّسالة وتنفيذ الدعوة، فكأنَّه عَرف مِن نفسه تقصيراً ما، إذا وَجَدَ ذلك التقصيرَ غيرُه من الأولياء عدَّه أبلغ التَّوفيق، فأري نفسه [١٥٧/ب] كالمعزول المصروف من أمره؛ فعامل نفسه معاملة الجاد في أمر الله تعالى، المتعصب لدين الله، حتى أظهر الله تعالى خَلَاصَه من سبب هلاكه ونجاته من طريق بواره، وعَدَّ هذا اليوم من معاملة الله تعالى عباده كرامةً لطيفة، كما روي في (**كرامة الأولياء**): أنَّ واحداً منهم كان سقط في بئر البادية، فمرَّ على رأس البئر ناس فغطوا رأس البئر، فإذا الحيَّة أدلت ذنبها إلى الساقط في البئر فنودي أن تَشَبَّثْ بها، فتشبَّثَ بها حتى أخرجته، ثم قيل له: لَمَّا اكتفيت منَّا وتوكلت علينا؛ نجيناك من التَّلف بالتَّلف"[2].

[1] ينظر: تأويلات أهل السنة: ٣/ ٤٢٠.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٧/أ]، [١٥٧/ب]. وحول الحكاية المذكورة ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني: ١٠/ ١٧٧. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ابن الجوزي: ١٦/ ٣٤١. طبقات الأولياء، ابن الملقن: ص١٥٤. تاريخ الإسلام، الذهبي، ٦/ ٨٥٩. صبب الخمول، ابن عبد الهادي: ص١٩٩. الرسالة القشيرية: ١/ ٣٠٩. تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧٤.

وفي موطن آخر يفسر قوله تعالى: (**فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ**) في قصة يونس فيقول: "كما روي في (**كرامة الأولياء**): أن عدة منهم دخلوا بيتاً ليلاً ولم يَقْدِروا على سراج، فتكلَّم واحد منهم بكلام الحق حتى استضاء البيت، فأُغمي على الضُّعفاء منهم. وفي الأخبار: إن لكلام الحق نورا. فنوره في القلوب المشبوبة[1] منتشر، وربما يَنْفُذُ إلى الظاهر فيضيء البيت، فلا غَرْو أن أضاء بطن الحوت بذكر يونس صلوات الله عليه، وهو أخلصُ مِن ذِكْر الأولياء"[2].

وفي قصة الخليل إبراهيم عليه السلام يورد ما فعله إبراهيم مع قومه من الإشارة إلى الكوكب وتسميته ربا؛ فيقول: "**قال الشيخ أبو القاسم الحكيم**-رحمة الله عليه-: إنَّ ذلك المقام الذي أظهره الخليل عليه السلام؛ من أشرف مقامات الإشراف؛ إذ المقامات ثلاثة، للعام، والخاص، ولأشراف الخاص. **فمقام العام**: مخالفة الهوى، قال الله تعالى: (**وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى**)[النازعات:٤٠]. **ومقام الخاص**: مجانبة العُلى[3]، قال الله تعالى: (**تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ**)[القصص:٨٣]. **ومقام أشراف الخاص**: الإمامة بتصفية السر عن السكون إلى غير الله تعالى"[4].

وهو حريص في كتابه على الرد على من يَنْسِبُ للأولياء ما لا يليق بهم، فيستطرد أحيانا ليستنبط معنى يخدم هذا الهدف، ففي تفسيره لسورة الشرح يقول: "**قال الشَّيخ -رحمه الله-:** وقد ذكر الله عزَّوجلَّ آداب الدِّيانة ليعظم قدرها ويتبع آثارها، فخاطب نبيَّه ﷺ ليعلِّم أمَّتَه جلال قدر الدِّيانة، بما أجرى ذكر آدابها في مخاطباته رسول الله ﷺ. وفي ذلك رَدٌّ على مَن ينتحل نِحلة الإباحة، ويزعم أنَّ الشَّريعة ترتفع عن الأولياء المحبين لله عزَّوجلَّ؛ وذلك كفر صراح، لا ترتفع الشريعة عن أحد من

[1] يُقَال رجل مشبوب: ذكي الْفُؤَاد، شهم، وَحسن الْوَجْه متوهج اللَّوْن، (ج) مشابيب. | ينظر: المعجم الوسيط: ١/ ٤٧٠.

[2] مخطوط كشف الغوامض: [١٥٨/ب]

[3] أي العلو في الأرض.

[4] مخطوط كشف الغوامض: [٢٦/ب]

المسلمين ما دام حيا، إلا بعذرٍ جعل سببا لسقوط تلك الشريعة، وقت ذلك العذر فقط"[1].

وهو في كتابه ينقل عن أئمة التصوف كالكَلابَاذِي، كما في قوله: "**وقال الشيخ أبو بكر بن أبي إسحاق البخاري -رحمه الله-**: إن الأنبياء صلوات الله عليهم لم يكن نظرهم إلى الأشياء إلا بالاعتبار، وذلك النظر يورث لهم الكشوف أحيانا، والكشف غير باق على الدوام، وذلك الكشف يجذبه عن رؤية العالم، ويبقيه في رؤية الخالق؛ فلمَّا رأى الكوكب نظر إليه نظر معتبر؛ فكُشف له، فعال[2] سره عن العالم، فقال: (**هَذَا رَبِّي**) إشارة إلى ما كشف له من تصفية سره عن العالم، لا إشارة إلى الكوكب أن هذا هو الوصول إلى ربي والاتصال به. ثم الكشف تنقضي فيعود إلى حالة العالِم بالعالَم، مع بقاء حلاوة أثر ذلك الكشف في سره، حتى لا يستحلي بغيره"[3].

والبِشَاغِرِيُّ حريص على الإقرار بالاستفادة من الكَلابَاذِي؛ فيقول: "**قال الشيخ -رحمه الله-**: هذا المعنى في هذه الأشياء الثلاثة قد بَسَطْتُه من أصل الشيخ أبي بكر بن أبي إسحاق، على نُكْتَتِهِ القصيرة التي بنى عليها حال الأنبياء عليهم السلام؛ أن أوصافهم كانت مجذوبة عن عادات الخلق وأسرارهم كانت حَقِيَّة هوية، أجريت أحوالهم على أسرارهم"[4].

وفي كتابه لطائف وإشارات صوفية كثيرة، ينثرها في كتابه نثر الورود[5].

الإجراء الخامس: رصد الإسرائيليات.

من الأخبار ما كان من أسباب التشويش على مقام النبوة، ذلك القسم هو ما رواه المسلمون عن أهل الكتاب مما عرف اصطلاحا باسم "**الإسرائيليات**"، ذلك أنَّ أهل الكتاب لا يرون عصمة الأنبياء، وهم

[1] مخطوط كشف الغوامض: [١٨٦/ب].

[2] عال أي مال، عال الميزان: لم يستو طرفاه. | ينظر: المعجم الوسيط: ٢/ ٦٣٧.

[3] مخطوط كشف الغوامض: [٢٧/أ] [٢٧/ب].

[4] مخطوط كشف الغوامض: [٢٧/ب].

[5] ينظر مثلا: مخطوط كشف الغوامض: [٢٠٢/ب]، [٢٠٣/أ]- [٨٨/أ].

مُتَصَالِحُون مع ارتكاب أنبيائهم للفواحش والمنكرات ومعارضة الرب، كما في العهد القديم الذي يؤمن به اليهود والنَّصَارى.

والإسرائيليات: جمعٌ مفرده إسرائيلية، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام. وإسرائيل: كلمة عبرانية مركبة من (إسرا) بمعنى (عبد)، و(إيل) بمعنى (الله) فيكون معناها: عبد الله وصفوته من خلقه[1]. وإليه ينسب اليهود، فيقال: بنو إسرائيل؛ فالإسرائيليات قصة تروى عن مصدر إسرائيلي[2]، «وهذه الكلمة قد غلبت على كل ما نقل من اليهودية إلى الإسلام، وما نقل عن الأديان الأخرى إليه، ولكنها خُصَّت بهذا الاسم؛ لأن غالب ما نُقِل عن الأديان الأخرى، كان طريقه أولئك الإسرائيليين»[3]. نعم؛ هذه الكلمة يستعملها علماء المسلمين، ويطلقونها على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي؛ فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما دخل إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل رواياتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما، بل توسع بعض المفسرين والمحدثين فعدُّوا منها ما دسه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنما هي أخبار من صُنْع أعداء الإسلام كيدًا لهذا الدين وإفسادًا لعقائد أهله[4].

وقد انتشرت الإسرائيليات وصارت جزءاً من الثقافة الإسلامية نظراً لإباحة رواياتها من صاحب الشريعة ﷺ فيما لا يخالف شريعتنا ولا يوافقها، أو فيما يوافقها، مع منع التحديث فيما يخالف شريعتنا[5]، ولكونها تشتمل على تفاصيل لا تذكر عادة في القرآن تشوفت النفوس

[1] دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي: ٢٨٠/١.

[2] الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي: ص١٢ فما بعدها.

[3] نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن، د. السيد أحمد خليل: ص٣٧.

[4] الإسرائيليات في التفسير والحديث: ص١٣- ١٤ بتصرف.

[5] ينظر: أصول التفسير بين ابن تيمية وجمهور علماء القرآن، أحمد سعد الدمنهوري: ص٥٥١ فما بعدها.

لمعرفة تلك التفاصيل، فكثرت رواياتها، بل رواها عدد من الصحابة فيما رأوه من قسم المباح أو المسكوت عنه، وكلاهما لا بأس بالتحديث به، ولا يلزم من التحديث به تصديقه، أو الجزم بصحته.

وقد تولدت مشكلة الإسرائيليات من بعض ما رواه الرواة منطوياً على ما يقدح في العصمة، أو يفيد تَسَلُّطَ الشَّيْطَان على الأنبياء، أو جزعهم، أو ظهور بشريتهم وغفلتهم، أو وصفهم بأوصاف البَشَر من الكيد والتآمر والجزع ونحوها مما لا يليق، ودلت القواطع على نفيه عنهم عليهم السلام.

وقد اشتغل البشاغري في كتابه "كشف الغوامض" بذكر عدد منها في كتابه نظراً لانتشارها بين العامة من جهة، ونظرا لوجودها في كتب التفسير وغيرها من جهة أخرى، فشغلت مساحة لا بأس بها من كتابِه، لكن البشاغري في كل مرة يذكر فيها ما لا يليق بالأنبياء من تلك القصص كان يبين عدم الثبوت، أو كونها من أخبار الآحاد، التي لا يُعَوَّل عليها، ثم يقوم بتأويلها على فرض ثبوتها بما يليق بمنصب النبوة، كما فعل في قصة داوود، وسليمان، وأيوب، وما في قصة يوسف عليهم السلام؛ حيث سلك البشاغري مسلكاً سديداً بالتنبيه على كونها أخباراً لا يُعَوَّل عليها، ثم بحملها على فرض صحتها على مَحْمَلٍ حسن لائق. وفي أحيان كان يصرح بعدم قبول القصة، وأنها لا تليق بمنصب النبوة.

ثم هو يصرح بكراهة حكاية هذه الروايات، لولا ذكر المصنفين لها، فبعد ذكره لقصة منها، يقول: "لم يكن ينبغي أن يذكر هذا الكلام بهذا القُبح في خلال هذا، ولكن لَمَّا سمعت عن بعض المنتحلين بنحلة العلم. ورُوي أيضاً عن مُصَنِّف في تصنيفه [ما] أوجب لي ذكره"[1].

كلمة ختامية حول منهج البشاعري:

بعد هذه الرحلة التي طالت شيئا ما، لكنها إطالة لا تخلو من فائدة فيما نقدر، يمكننا جمع هذه الخيوط المتشابكة من المنهج وتطبيقاته، جذوره وبذوره وثمراته،

[1] مخطوط كشف الغوامض: [٨٩/أ].

أصــوله وفروعه، جوهره وتجلياته في كلمة واحدة، فنقول: "**إن منهج البشــاغري يُستمد من الوسطية الإسلامية السُّنِّيَّة العقدية، والفقهية، والسلوكية**". أي أن منهج البشــاغري هو المنهج الإســلامي المَرْضِيّ الذي تتابع عليه العلماء منذ عصــر الصــحابة حتى يومنا هذا، مع الاعتراف بوجود اجتهادات واختيارات في بعض النقاط الفرعية، لكنَّه في إطاره العام يتوافق مع المنهج العلمي المنضــبط، والذي يُعَبِّرُ عن أصالة الإسلام، وبقائه ووراثته. فالبشاغري واحد من هؤلاء الورثة الذين حملوا أمانة العلوم الإسلامية بأمانة، وأدوه كما حملوه.

ونحن نحمد الله تعالى أن منَّ على أمتنا بهؤلاء العلماء الذين أعطاهم الله تعالى فضيلة معرفة الحق، وفضيلة إظهاره بحسن التصنيف وجودة التأليف؛ ليظهر الحق للعيان وليتضح السبيل لكل راغب، وهو مما اختصت به الأمة المحمدية المرحومة؛ قال العلامة الزرقاني في (شرح المواهب اللدنية) عند تعداده لخصائص الأمة المحمدية "ومنها: أنهم أوتوا تصنيف الكتب، ذكره بعضهم. قال ابن العربي في (شــرح الترمذي): لم يكن قط في أمة من الأمم من انتهى إلى حد هذه الأمة من التصــرف في التصــنيف والتحقيق، ولا جاراها في مداها من التفريع والتدقيق، وتصــنيف الكتب، وتدوين العلوم، وحفظ ســنة نبيهم... وقال العراقي في (شــرح المحصول): من خصائصه ﷺ أن الواحد من أمته يحصل له في العمر القصير من العلوم والفهوم ما لم يحصل لأحد من الأمم السابقة في العمر الطويل، ولهذا تهيأ للمجتهدين من هذه الأمة من العلوم، والاســتنباطات، والمعارف ما تقصــر عنه أعمارهم انتهى. وقال قتادة: أعطى الله هذه الأمة من الحفظ ما لم يعطه أحدًا من الأمم، خاصة خصهم بها، وكرامة أكرمهم بها، انتهى"[1].

[1] شرح الزرقاني على المواهب اللدنية: ٧/ ٤٧٨.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة التي طالت نوعا ما، لكنها إطالة لا تخلو من فوائد يطيب لي أن أضع أهم النتائج والفكار التي تضمنها البحث وأختم بالتوصيات.

النتائج وأهم الأفكار:

١) أن الصحيح في اسم البشاغري هو أبو الحسين محمد بن أبي زكريا يحيى بن إسحاق البشاغري.

٢) وأن أبوه كان من علماء الماتريدية ومن اقران أبي منصور الماتريدي.

٣) ينسب البشاغري إلى بلدة "بِيشَاغَار"، وهي قرية في ناحية "زامِن" التابعة لمحافظة أو ولاية "جِزَّاخ" Jizzakh، وولاية "جِزَّاخ"، تقع بجوار ولاية سمرقند، بجمهورية أوزبكستان الحالية. ومعنى كلمة "بِشَاغَر": "الكهوف الخمسة"، أو "الجداول الخمسة"

٤) الصحيح أنه ولد في النصف الأول من القرن الثالث الهجري تقريبا في سنة ٣٣٥هـ، وفقا لما توفر لدينا من معرفة بشيوخه الذين ذكرهم في كتابه، ومن ثم فهو من تلامذة تلامذة الماتريدي. وأن كتابه كشف الغوامض بالتالي لا يكون ألف كما زعم المؤرخون وأرباب المخطوطات في القرن التاسع الهجري.

٥) للبشاغري شيوخ كثرون أهمهم الرستغفني الذي أكثر من ذكره في كتاب "كشف الغوامض"، والرستغفني من تلامذة الماتريدي.

٦) للبشاغري مؤلفات كثيرة استخرجنا بعضها من كتابه "كشف الغوامض" وصححنا نسبة بعضها غليه، ومن أهمها كتاب "شرح جمل أصول الدين" المنشور لمؤلف مجهول بدار الكتب العلمية.

٧) تنوعت معارف البشاغري فشملت الفقه والكلام والتفسير والتصوف، والتي ظهرت جلية من خلال كتابه "كشف الغوامض".

٨) يعرف كتابه باسم "كشف الغوامض في أحوال الأنبياء" ويعرف اختصارا باسم"عصمة الأنبياء"، وهو الذي اختصره الصابوني في "المنتقى من عصمة الأنبياء".

٩) الصحيح أن كتاب "كشف الغوامض" لم يؤلف في القرن التاسع الهجري

كما نقرأ في الفهارس والأدلة بل أُلف في القرن الرابع الهجري على أرجح تقدير.

١٠) يعد كتاب "كشف الغوامض" من أوائل الكتب المصنفة في موضوعه.

١١) ألف البشاغري كتابه "كشف الغوامض" ردا على الحشوية بالأساس الذين ينسبون للأنبياء ما لا يليق بمكانة النبوة.

١٢) للبشاغري مصادر كثيرة في كتابه تظهر سعة اطلاعه وتنوع مصادره، من أهمها "تأويلات القرآن" للماتريدي.

١٣) المشكلة التي يعالجها هذا الكتاب تتمثل في وجود ما يوهم خلاف "العصمة"، المقرَّرَة لدى المتكلمين لدلالة الأدلة العقلية والنقلية عليها؛ فَنَصَبَ البشاغري نفسه لـ "دحض ما يوهم خلاف تلك العصمة"، سواء مما ورد في القرآن أو في الآثار أو في عقول عوام الناس.

١٤) سار البشاغري لتحقيق غرضه في طريقين، الأول: التنظير لهذه العصمة، وتتمثل في المقدمة النظرية التي بدأ بها كتابه مقرراً العصمة على وجه الإجمال. الثاني: إزالة ما يوهم خلاف هذا التقرير النظري، وذلك بتتبع الآيات القرآنية التي توهم خلاف هذا المعني وتناولها بالبيان والتفسير.

١٥) تناول الكتاب عدداً من الأنبياء الذين يمكن أن يشتبه بعض أمرهم على عقول بعض الناس، وفقا للمنقول من أخبارهم سواء صح ذلك المنقول أو لم يصح، فذكر آدم، ونوحا، وإبراهيم، ويعقوب، ويوسف، وموسى، وداوود، وسليمان، وأيوب، ويونس، ولوطا، وشعيبا، وزكريا ومريم، وختم بسيدنا محمد ﷺ، وفسر الآيات المتعلقة بكل نبي بما يزيل الوهم، وهو في أثناء ذلك كله يُحَلِّي كتابه بلطائف تفسيرية، ومعان صوفية، واستنباطات عقدية، وفوائد فقهية راقية، تكمل للقارئ جوانب الصورة ومتعة القراءة، بحيث يحقق الكتاب هدفه من تقرير العصمة، مع عدم فوات الفوائد العلمية المتنوعة من الآيات القرآنية.

١٦) حاول البحث الوقوف على منهج البشاغري، وقراءة عقله، فحدد معالم وأصول وكليات منهجه، والتي تمثلت في أصلين، هما، الأول: الانتماء الفكري للمدرسة السُّنِّيَّة الماتريدية، والثاني: تقرير وسطية أهل السنة في مسألة العصمة.

١٧) علمنا انتماء البشاغري للمدرسة الماتريدية من خلال مواقفه من علم أصول الدين إثباتا ونفيا، ونعنى بالنفي: الرد على المخالفين لأهل السنة الماتريدية، فاشتمل كتابه على الرد على المعتزلة والحشوية والباطنية. ونعني بالإثبات تبني الآراء العقدية للمدرسة الماتريدية.

١٨) قرر البشاغري وسطية أهل السنة في مسألة العصمة ببيان وهن موقف طرفين، الطرف الأول: الحشوية الحَشْوية والمُشَبِّهَةِ، وهم الذين يحملون الآيات على ظواهرها دون مراعاة لموافقة تلك الظواهر لقواطع المنقول أو المعقول. الطرف الثاني: المنكرون والمعتزلة، فالمنكرون هم الذين أنكروا الأخبار الواردة في حق الأنبياء مهما صَحَّتْ، تنزيهاً بزعمهم لجناب النبوة. والمعتزلة يشبهونهم في الإنكار؛ لأنهم يؤولون تلك النصوص لا على مقتضى القانون العلمي.

١٩) مذهب أهل السنة هو الإقرار بما ثبت من قصصهم، مع حملها على ظاهرها إن صح ذلك الظاهر ولم يوهم في حقهم نقصاً، فإن أوهم نقصاً واستحال الظاهر وجب تأويله، لا بنوع لغو كما يفعل المعتزلة، بل وفق قانون اللغة والشرع.

٢٠) لتحقيق المنهج الوسط اتخذ البشاغري عددا من الخطوات، الخطوة الأولى: حَمْلُ الآيات على الظاهر، فإن تعذر؛ فالتأويل. الخطوة الثانية: كل ما يعارض العصمة من الأخبار؛ إن لم يمكن تأويله: وجب رده. الخطوة الثالثة: التفويض إن تعذر التأويل أو إن لم يقف فيه على وجه مرضي. الخطوة الرابعة: التفسير الإشاري، الذي أحسن البشاغري توظيفه في دفع ما يوهم خلاف العصمة. الخطوة الخامسة: الأعراض البشرية لا تنافي العصمة. الخطوة السادسة: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

٢١) جاء تفسير البشاغري الإشاري منضبطا بضوابطه ملتزما قانون العلم. من كونها يجب أن لا تعارض المعنى الظاهر، وأنها إن خرجت عنه فينبغي أن يكون لضرورة، أي أن هذه الخطوات متكاملة لديه غير متعارضة؛ لذلك وجدته في بعض المواطن يقول إن تأويل غير الصوفية أولى.

٢٢) جاءت الإجراءات العملية التي سلكها في سبيل نفي ما يوهم خلاف العصمة متمثلة في عدد من الإجراءات: الإجراء الأول: جمع الآيات في الموضوع الواحد. الإجراء الثاني: اعتماد القطعي من أخبار الأنبياء. فأخبار الآحاد لا تنفرد بإثبات شيء يتعلق بالعقيدة لا سيما إن خالفت القطعيات. الإجراء الثالث: النقل عن أئمة التفسير. الإجراء الرابع: النزعة الصوفية. الإجراء الخامس: رصد الإسرائيليات.

٢٣) إن كتاب البشاغري يدخل ضمن "التفسير الموضوعي"، لأنه يتناول موضوعاً واحداً من خلال القرآن، هو "عصمة الأنبياء في القرآن"، وفي داخل هذا الموضوع الكبير موضوعات فرعية عنوانها كل نبي على حدة، فكل نبي بمثابة موضوع يقوم بجمع الآيات المتعلقة به ويتناولها تفسيرياً.

٢٤) لا يعتمد البشاغري إلا القطعي، أما أخبار الآحاد الظنية فإن كان يشهد لها قطعي قبلها وإلا فلا. ولا يخفى أن هذا مسلك سديد لم ينفرد به البشاغري رحمه الله تعالى من بين علماء أهل السنة.

٢٥) كان البشاغري حريصا على النقل عن أئمة التفسير من أهل السنة على وجه الخصوص، فكان جُلُّ اعتماده عليهم في كتابه، فأولهم شيخه الرستغفني، الذي ينقل عنه نقلاً شفوياً، وثانيهم شيخ شيخه الإمام أبو منصور الماتريدي رحمهم الله جميعا.

٢٦) ومن ميزات هذا الكتاب أننا وقفنا فيه على نصوص تفسيرية شفوية، ووقائع عن هؤلاء العلماء ربما لا نعثر عليها في مكان آخر، وربما يذكر نصوصا من كتب مفقودة

٢٧) أكثر البشاغري من النقل عن الماتريدي لكن نقله عنه كان نقل الواعي، فكان أحيانا يذكر قول الماتريدي مع مخالفته، وأحيانا يضعف قول الماتريدي. وفي أحيان يرد على الماتريدي. مع الإشارة إلى أنَّه في نُقُوله عن الماتريدي كثيراً ما ينقل النص بالمعنى أو مختصرا.

٢٨) ظهرت النزعة الصوفية لدى البشاغري من خلال إكباره لرجالاتهم حيث

كان يسميهم "أهل المعاني" و"أهل الحقيقة" أو "الحقائق"، ومن خلال النقل عن أئمة التصوف كالكَلاباَذِي، ومن خلال استعماله التفسير الإشاري.

٢٩) اشتغل البشاغري في كتابه "كشف الغوامض" بذكر عدد م من الإسرائيليات نظراً لانتشارها بين العامة من جهة، ونظرا لوجودها في كتب التفسير وغيرها من جهة أخرى، فشغلت مساحة لا بأس بها من كتابِه، فكان يبين عدم الثبوت، أو كونها من أخبار الآحاد، التي لا يُعَوَّل عليها، ثم يقوم بتأويلها على فرض ثبوتها بما يليق بمنصب النبوة.

٣٠) يمكننا جمع هذه الخيوط المتشابكة من المنهج وتطبيقاته، جذوره وبذوره وثمراته، أصوله وفروعه، جوهره وتجلياته في كلمة واحدة، فنقول: "إن منهج البشاغري يُستمد من الوسطية الإسلامية السُّنِّيَّة العقدية، والفقهية، والسلوكية". أي أن منهج البشاغري هو المنهج الإسلامي المَرْضِيّ الذي تتابع عليه العلماء منذ عصر الصحابة حتى يومنا هذا.

التوصيات

١) يوصي البحث بوجوب العناية بمخطوطات العقائد والتفسير وإحياء كنوز الأمة المنسية في ادراج المخطوطات.

٢) يوصي البحث بتوجيه نظر الباحثين لمسألة النبوات التي يكثر طعن الطاعنين فيها من جهات متعددة في أيامنا هذه؛ بإجراء البحوث المعمقة التي ترد على شبهات المشتبهين وطعن الطاعنين، وتناول دقائقها ومسائلها بالدرس والتحليل.

٣) يوصي البحث بالعناية بتاريخ الأفكار وتطورها، والنظر في كيفية تطور البحث في المسائل، ومدى استفادة العلماء بعضهم من بعض وإن تباعدت ديارهم؛ إحياء للوحدة الفكرية للأمة.

٤) يوصي البحث بإحياء تراث الأمة المسلمة المترامية الأطراف، لا سيما في البلدان التي لها في التاريخ الإسلامي العلمي قدم راسخ، كبلدان وسط آسيا، بتناول جهود علماء هذه المنطقة بالبحث والدرس في شتى المجالات؛ مساهمة في الحفاظ على هوية الإسلام في تلك النواحي من ناحية، ولاشتمالها على كنوز معرفية من ناحية أخرى.

وأصلى وأسلم على نبينا المصطفى ورسولنا المجتبى وآله وصحبه.

مصادر البحث:

١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، مكتبة مدبولي القاهرة، ط٣، ١٤١١/١٩٩١م.

٢) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط١ ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٣) أسباب الانحراف فى تفسير القرآن الكريم، السيد إسماعيل على سليمان، بحث بحولية كلية أصول الدين، القاهرة، العدد ١٧، سنة ٢٠٠٠م.

٤) الإسرائيليات فى التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبى، مكتبة وهبة، ط٤، ١٩٩٠م.

٥) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة، ط٤، بدون تاريخ.

٦) أصول التفسير بين ابن تيمية وجمهور علماء القرآن، أحمد سعد الدمنهوري، دار النور المبين، ٢٠١٩م.

٧) أصول الدين، أبو اليسر البزدوي، تحقيق هانز بيترلنس، ضبطه وعلق عليه أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، سنة ٢٠٠٣م.

٨) أصول الفقه، أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الماتريدي، ت: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٥م.

٩) الأعلام.. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٠) الإمام الماتريدي ومنهج أهل السنة في تفسير القرآن، أحمد سعد الدمنهوري، دار النور المبين، ط١، ٢٠١٨م.

١١) الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢ هـ)، تقديم: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٢) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

١٤) البداية في أصول الدين، نور الدين الصابوني(ت٥٨٠هـ)، تحقيق أحمد محمود الشحادة، المكتبة الحنيفية- اسطنبول، ط١، ٢٠١٨م.

١٥) تاج التراجم فى طبقات الحنفية، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا الجمالي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، ت: جوستاف فلوجل، ليبزيج، ١٨٦٢م.

١٦) تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم- دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

١٧) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

١٨) تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، تعريب محمود فهمي حجازي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٩٩١م.

١٩) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٢٠) تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريديها (المعروف بتاريخ بغداد)، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢١) تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي، تحقيق مجدي باسلوم. ط دار الكتب العلمية.

٢٢) تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي، ت: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق، ط ١، ١٩٩٠م.

٢٣) تبصرة الأدلة، أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن معبد النسفي(ت:٥٠٨هـ)، تحقيق حسين آتاي، نشر رئاسة الشؤون الدينية، تركيا،١٩٩٣م.

٢٤) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٥) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت. ط٣، ١٤٢٠ هـ

٢٦) التيسير في التفسير، أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، تحقيق: ماهر أديب حبوش، دار اللباب- اسطنبول، ط١، ٢٠١٩م.

٢٧) جامع الآثار في السير ومولد المختار، محمد بن عبد الله، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق: أبو يعقوب نشأت كمال، دار الفلاح، ط١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

٢٨) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٢٩) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

٣٠) جمل من أصول الدين، أبو سلمة محمد بن محمد السمرقندي الحنفي (ت ٣٤٠هـ)، ومعه شرح جمل أصول الدين، لمؤلف مجهول! (كذا كتب تحقيق، وهو للبشاغري)، تحقيق: إلهام قاسمي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٥م.

٣١) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه- كراتشي.

٣٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، ت: الدكتور عبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، سنة ١٩٩٣م.

٣٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٣٤) دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، طبعة المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.

٣٥) الدخيل فى التفسير، إبراهيم عبد الرحمن خليفة، طبعة خاصة بكلية أصول الدين.

٣٦) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، تعريب: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٧) الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.

٣٨) رشحات عين الحياة في مناقب مشايخ الطريقة النقشبندية وآدابهم النبوية وأسرارهم الربانية، الشيخ حسين بن علي الكاشفي، الواعظ الهروي (ت٩١٠هـ)، تعريب محمد مراد القازاني (ت ١٣٥٢هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٩) الزهد، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم وآخرين، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، ط١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

٤٠) سد الثغور بسيرة علم الهدى أبي منصور، أحمد سعد الدمنهوري، ط١، دار النور المبين، ٢٠١٨م.

٤١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، ٢٠١٠م.

٤٢) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٣) سير السلف الصالحين، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٤٤) شعب الإيمان، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه: عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار الندوي، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية- الهند، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٤٥) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ (ت ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت

٤٦) صب الخمول على من وصل أذاه إلى الصالحين من أولياء الله، يوسف بن حسن، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت ٩٠٩ هـ)، مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي، تحقيق: لجنة بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٤٧) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، ومعه شرح الدكتور مصطفى البغا، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ

٤٨) صورة الأرض، محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، أبو القاسم (ت بعد ٣٦٧هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٩) طبقات الأولياء، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي (ت ٨٠٤هـ)، بتحقيق: نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٥٠) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي المصري (ت١٠٠٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعي، ط١، ١٩٨٣م.

٥١) طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت ق ١١هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٥٢) العقيدة الركنية، ركن الدين بارشاه عبيد الله السمرقندي (ت٧٠١هـ)، مخطوط بمكتبة فيض الله، رقم: ١١٥٨- تركيا.

٥٣) العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ)، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٥م.

٥٤) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٥٥) الفهرست، أبى الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم المعروف بالوراق(ت:٤٣٨هـ)، ت: رضا تجدد، طهران.

٥٦) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية، العلامة أبى الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوى، تصحيح السيد بدر الدين النعمانى، نشر دار الكتاب الإسلامي.

٥٧) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٢٤هـ

٥٨) القند في ذكر علماء سمرقند، نجم الدين النسفي (ت٥٣٧هـ)، ت: محمد نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، بدون تاريخ.

٥٩) قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، د.حسين الحربي، دار القاسم، ط١، ١٩٩٦م.

٦٠) كتاب التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق أحمد سعد الدمنهوري، مكتبة الغانم، الأردن، ٢٠٢٣م.

٦١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت: ١٠٦٧) دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى- بغداد، ١٩٤١م.

٦٣) كشف الغوامض في أحوال الأنبياء، أبو الحسين البشاغري، مخطوط بمعهد البيروني، طشقند، برقم ١٨٣١.

٦٤) الكفاية في الهداية، نور الدين الصابوني، تحقيق الدكتور عبد الله إسماعيل، والدكتور نظير عياد، ضمن سلسلة إحياء التراث بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، سنة ٢٠٢٠م.

٦٥) الكواكب الزاهرة في اجتماع الأولياء بسيد الدنيا والآخرة، العلامة أبو الفضل عبد القادر بن الحسين المحيوي الشافعي، تحقيق عاصم الكيالي، كتاب ناشرون، بيروت، بدون تاريخ.

٦٦) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ

٦٧) مجموع الحوادث والنوازل والواقعات في فقه السادة الحنفية، تأليف: أحمد بن موسى الكشي الحنفي (ت٥٥٠هـ) تحقيق: عبد الملك تويتشيبايوف، مكتبة أمير بالعراق، ودار بن حزم، لبنان ط١، ٢٠٢٣م.

٦٨) مختصر فوائد الرستغفني، لأبي الحسن علي بن سعيد الرستغفني، نقله: أحمد بن موسى بن عيسى الكشي، حققه: عبد الملك توتشيبايوف، المكتبة الهاشمية- إسطنبول، ط١، ٢٠١٢م.

٦٩) المدخل لدراسة القرآن الكريم، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت١٤٠٣هـ)، مكتبه السنة – القاهرة، ط٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م

٧٠) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين يوسف المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (ت ٦٥٤ هـ)، تحقيق: محمد بركات، وآخرين، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣م.

٧١) المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء، عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي المعروف بمستجي زاده (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: سيد باغجوان، دار صادر- بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٧٢) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٧٣) مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٧٤) المُصَنَّف، أبو بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة.

٧٥) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٧٦) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرين، دار الدعوة.

٧٧) الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

٧٨) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣.

٧٩) المنتقى من عصمة الأنبياء، نور الدين الصابوني البخاري (ت٥٨٠هـ)، تحقيق محمد بولوط، دار ابن حزم، ط١، ٢٠١٤م.

٨٠) المنقذ من الضلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تقديم ودراسة الدكتور عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة- مصر، بدون تاريخ.

٨١) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد القسطلاني المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣ هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.

٨٢) ميزان الأصول فى نتائج العقول فى أصول الفقه، علاء الدين السمرقندي، تحقيق: عبد الملك السعدي، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، ١٩٨٤م.

٨٣) نشأة التفسير فى الكتب المقدسة والقرآن، السيد أحمد خليل، الوكالة الشرقية للثقافة، الإسكندرية، ١٩٥٤م.

٨٤) النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة، منكوبرس بن عبد الله الناصري الحنفي(ت٦٥٢هـ) تحقيق: على محمد زينو، ومحمد طارق مغربية، دار الفاتح والدار الشامية، ط١، ٢٠٢١م.

٨٥) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة- استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

فهرس الموضوعات

مقدمة
أهمية الموضوع:
أسباب اختيار الموضوع:
منهج البحث والدراسة:
الدراسات السابقة
مشكلة البحث وأسئلته:
خطة البحث.
المبحث الأول:
التعريف بأبي الحسين البشاغري
اسمه ولقبه:
نسبته وبلده:
تحقيق مولده:
شيوخه:
مؤلفاته:
معارفه ومذهبه:
المبحث الثاني:
"كشف الغوامض" .. تحقيق اسمه، ونسبته، وتاريخ وسبب تصنيفه، ومصادره.
اسم الكتاب:
تاريخ تصنيفه وإزالة وهم بهذا الصدد:
سَبْق الكتاب في معالجة موضوعه:
سبب تأليفه:
من مصادره في كتابه:
المبحث الثالث:
إشكالية الكتاب وقضاياه

أولا: إشكالية الكتاب الرئيسية:
ثانيا: موضوعات الكتاب وقضاياه:
المبحث الرابع:
أولا: منهج البشاغري.. جذور وأصول.
الأصل الأول: الانتماء الفكري للمدرسة السُّنِّيَّة الماتريدية:
الطريق الأول: الإثبات.
الجذور الحنفية
الطريق الثاني: النفي.
الأصل الثاني: تقرير وسطية أهل السنة في مسألة العصمة.
خطوات المنهج الوسطي:
الخطوة الأولى: حَمْلُ الآيات على الظاهر، فإن تعذر؛ فالتأويل.
الخطوة الثانية: كل ما يعارض العصمة من الأخبار؛ إن لم يمكن تأويله: وجب رده.
الخطوة الثالثة: التفويض
الخطوة الرابعة: التفسير الإشاري
الخطوة الخامسة: الأعراض البشرية لا تنافي العصمة.
الخطوة السادسة: حسنات الأبرار سيئات المقربين.
ثانيا: منهج البشاغري.. إجراءات وتطبيق.
الإجراء الأول: جمع الآيات في الموضوع الواحد.
الإجراء الثاني: اعتماد القطعي من أخبار الأنبياء.
الإجراء الثالث: النقل عن أئمة التفسير.
الإجراء الرابع: النزعة الصوفية:
الإجراء الخامس: رصد الإسرائيليات.
كلمة ختامية حول منهج البشاعري: